الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والخمسون
الملحق رقم ١٣ (A/53/13)

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ١٩٩٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN NO. 0250-8966

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨]

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	كتاب الإحالة		٧
	رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة للإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى		
الأول	- مقدمة	١ - ٢٢	١
الثاني	- التطورات العامة في برامج الوكالة	٢٣ - ٧٧	١١
	ألف - التعليم	٢٣ - ٣٩	١١
	باء - الصحة	٤٠ - ٥٣	٢١
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٥٤ - ٦٤	٢٨
	دال - إدرار الدخل	٦٥ - ٧٢	٣٣
	هاء - برنامج إقرار السلام	٧٣ - ٧٥	٣٦
	واو - نداء لبنان	٧٦ - ٧٧	٣٧
الثالث	- المسائل المالية	٧٨ - ١٠٦	٣٨
	ألف - هيكل الصندوق	٧٨ - ٨٥	٣٨
	باء - الميزانية والإيرادات والنفقات	٨٦ - ٩٥	٣٩
	جيم - الأنشطة الخارجة عن الميزانية	٩٦ - ٩٩	٤٢
	دال - الوضع المالي الحالي	١٠٠-١٠٦	٤٣
الرابع	- المسائل القانونية	١٠٧-١٣١	٤٥
	ألف - موظفو الوكالة	١٠٧-١١٩	٤٥
	باء - خدمات الوكالة ومبانيها	١٢٠-١٣٠	٥٠
	جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات	١٣١	٥٢
الخامس	- الأردن	١٣٢-١٥٠	٥٣
	ألف - التعليم	١٣٢-١٣٧	٥٣
	باء - الصحة	١٣٨-١٤٣	٥٤
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٤٤-١٥٠	٥٦
السادس	- لبنان	١٥١-١٦٩	٥٨
	ألف - التعليم	١٥١-١٥٨	٥٨
	باء - الصحة	١٥٩-١٦٣	٥٩

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٦٤-١٦٩	٦١
السابع	- الجمهورية العربية السورية	١٧٠-١٨٤	٦٣
	ألف - التعليم	١٧٠-١٧٣	٦٣
	باء - الصحة	١٧٤-١٧٨	٦٤
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٧٩-١٨٤	٦٤
الثامن	- الضفة الغربية	١٨٥-٢٠٥	٦٦
	ألف - التعليم	١٨٥-١٩٠	٦٦
	باء - الصحة	١٩١-١٩٧	٦٨
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٩٨-٢٠٥	٧٠
التاسع	- قطاع غزة	٢٠٦-٢٢٦	٧٢
	ألف - التعليم	٢٠٦-٢١٠	٧٢
	باء - الصحة	٢١١-٢١٧	٧٣
	جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٢١٨-٢٢٦	٧٥

المرفقات

الأول	- معلومات/ جداول إحصائية ومالية	٧٩
الثاني	- الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة	٩٧

كتاب الإحالة

٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي حول أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، امتثالا للطلب الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٣٠٢ (د - ٤٥) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من القرار ١٣١٥ (د - ١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨.

وخلال الفترة التي يتناولها تقريري، وفي حين كان للأحداث في المنطقة تأثير مباشر أو غير مباشر على أوساط اللاجئين الفلسطينيين، تأثرت قدرة الوكالة على تقديم خدمات إلى اللاجئين الفلسطينيين تأثرا سلبيا بسبب أوجه العجز المالي المستمر.

وقد عرضت في مقدمة الفصل الأول موجزا للتطورات الجارية في إطار عمليات الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة مؤكدا على أن الوكالة اضطرت مرة أخرى إلى مواصلة فرض تدابير التقشف على نطاق الوكالة بأكمله.

ويشير الفصل الثاني إلى التطورات العامة في البرامج الأساسية التي تضطلع بها الوكالة في مجالات التعليم، والصحة، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وكذلك في البرامج الفرعية لتوليد الدخل، وبرنامج تنفيذ السلام، ونداء لبنان.

ويتناول الفصل الثالث المسائل المالية، مع الإشارة إلى هيكل مختلف الأموال؛ والميزانية، والإيرادات والنفقات؛ والأنشطة الممولة من خارج الميزانية؛ والوضع المالي الراهن للوكالة.

ويتناول الفصل الرابع المسائل القانونية، وبخاصة تلك المتصلة بموظفي الوكالة وخدماتها ومبانيها، فضلا عن القيود التي تواجه عمليات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويعرض الفصل الخامس معلومات عن برامج وعمليات الوكالة في الأردن؛ فيما يتناول الفصل السادس مثيلاتها في لبنان؛ ويتناول الفصل السابع برامج وعمليات الوكالة في الجمهورية العربية السورية؛ ويتناول الفصل الثامن الضفة الغربية. ويتناول الفصل التاسع قطاع غزة.

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

ويعرض المرفق الأول معلومات إحصائية ومالية؛ ويشير الفصل الثاني إلى الوثائق ذات الصلة التي تصدرها الجمعية العامة وسواها من هيئات الأمم المتحدة.

وجريا على العادة، تم توزيع التقرير سلفا في صيغة مشروع على الأعضاء العشرة في اللجنة الاستشارية التابعة لوكالة الأونروا، وهم الذين روعيت تعليقاتهم وملاحظاتهم بعناية. وجرت مناقشة مشروع التقرير مع اللجنة في اجتماع عقد في عمان في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وترد آراء اللجنة متضمنة في رسالة موجهة إلى شخصي من رئيس اللجنة الاستشارية. وترد لاحقا نسخة من هذه الرسالة.

وقد حافظت على ممارسة عرض تقريري في صيغة مشروع على ممثلي الحكومة الإسرائيلية وإعطاء تعليقاتهم العناية الواجبة، في إطار الوضع السائد في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧، والتطورات اللاحقة. وفيما يتصل بقرار الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ بأن تقيم اللجنة الاستشارية علاقة عمل مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد حضر ممثل للمنظمة اجتماع اللجنة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وتم تزويده بمشروع التقرير.

(توقيع) بيتر هانسن
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى المفوض العام من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في اجتماعها العادي المعقود في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في مشروع تقريركم السنوي حول أنشطة الوكالة وعملياتها خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والذي سيتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين.

وقد أعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها العميق لبرامج الأونروا في مساعدة ٣,٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعتبر هذه المساعدة هامة للغاية من أجل توفير الرعاية للاجئين عن طريق تحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في الاستقرار في المنطقة.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها العميق للحكومات المضيفة لما تقدمه من دعم وخدمات متواصلة مقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

وأكدت اللجنة دعمها لعملية السلام في الشرق الأوسط، لكنها لاحظت مع القلق عدم إحراز تقدم في السنة الماضية، وهو الأمر الذي أثر بشكل مباشر وغير مباشر على مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الأونروا. وأعربت اللجنة عن الأمل في أن يستأنف عما قريب تنفيذ مختلف الاتفاقات التي جرت كجزء من عملية السلام، وأن يتحقق هذا التقدم في حسم المسائل المدرجة من أجل مفاوضات الوضع النهائي، بما في ذلك قضية اللاجئين، وذلك عملا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأعربت اللجنة الاستشارية عن قلقها إزاء الوضع المالي للوكالة، ملاحظة أن الأونروا واجهت مرة أخرى في سنة ١٩٩٨ ورطة مضمونها أن التبرعات الإضافية سوف تمكن الوكالة من تغطية عجزها الأساسي فقط، مما يبقي على تدابير التقشف التي كانت سائدة أصلا بشكل مؤقت، وسوف ينفد رأسمال الوكالة العامل. بيد أن اللجنة شعرت بالارتياح أن تلاحظ أنه على خلاف ما حدث في كل من السنتين الماضيتين، لم يكن من الضروري عقد اجتماع استثنائي بشأن الوضع المالي للوكالة.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء التأثير السلبي البالغ في الأجلين القصير والطويل للعجز ما بين الموارد والاحتياجات بشأن الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين. وأبدت موافقتها على أن نهج المشاركة، الذي يجتذب السلطات المضيفة، والجهات المتبرعة، والأونروا، ينبغي متابعته بشكل نشط ليتسنى للوكالة استعادة وضعها المالي السليم وضمان مواصلة الاضطلاع بأنشطتها، مع مراعاة الأهمية البالغة لوكالة الأونروا. وتقف اللجنة الاستشارية مستعدة لزيادة تعزيز تعاونها معكم.

السيد بيترهانسن
المفوض العام
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

وناشدت اللجنة المجتمع الدولي بأسره للمشاركة في تحقيق هذا النهج، وطلبت سرعة تسديد التبرعات المعلنة وغيرها من الأموال إلى وكالة الأونروا.

وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمين العام للزيارة التي قام بها إلى المنطقة في ربيع سنة ١٩٩٨، وتقديرها لما يقدمه من الدعم المستمر للاجئين الفلسطينيين ولوكالة الأونروا ونداءه الشخصي إلى زعماء العالم من أجل زيادة التبرعات إلى الوكالة.

ولاحظت اللجنة الاستشارية مع التقدير التدابير الداخلية الخاصة بإعادة الهيكلة والإصلاحات التي شرعتم في تنفيذها في سنة ١٩٩٦. وقد شجعت اللجنة وكالة الأونروا على الإسراع بتدابيرها الخاصة بالإصلاح المالي والإداري، ورحبت بجهود المساعدة التقنية في مجالات الإدارة الأساسية من بعض الجهات المانحة، والتي تعتقد هي أنها سوف تعزز وتعجل بعملية الإصلاح. ورأت اللجنة الاستشارية أيضا أن هذا سوف يخلق قضية أكثر إلحاحا أمام الجهات المانحة لزيادة العطاء، إذا استطاعت الأونروا أن تستحدث نظما تظهر أنها تبذل ما في وسعها لاستغلال الموارد المتاحة على أفضل وجه.

ورحبت اللجنة بالمبادرة التي قام بها المفوض العام للتحقيق في المزاعم الأخيرة عن الفساد في ميدان لبنان، حيث يقوم بذلك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المراقبة الداخلية، وتتطلع اللجنة إلى تلقي تقرير كامل عن هذا التحقيق في التوقيت المناسب.

وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء استمرار التدهور في الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات التي تضطلع بها الأونروا، وأعربت عن الأمل في أن ييسر هذا الوضع تقديم مساهمات إضافية إلى الأونروا. وعلى وجه التخصيص، فإن اللجنة ناشدت المجتمع الدولي بأن يساند بالأموال تأييده السياسي للاجئين الفلسطينيين وللاستقرار في المنطقة ولعملية السلام.

كما أن الصعوبات التي تواجهها الوكالة نتيجة للمعوقات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وخصوصا تلك الصعوبات التي تؤثر على حركة الموظفين، تعتبر مسألة تثير بالغ القلق لدى اللجنة، وخصوصا أن هذا غالبا ما أسفر عن تعطيل ووقف الخدمات، وكذلك تكبد تكاليف تشغيلية أعلى في وقت لا تستطيع الوكالة تحملها. وأعادت اللجنة تكرار ندائها الذي تهيب فيه بالسلطات الإسرائيلية أن تؤدي دورها لضمان أن تمضي عمليات الوكالة قدما دون عراقيل.

ولدى النظر في الفترة قيد الاستعراض، فإن اللجنة تشيد بقوة بالتفاني والجهود المتواصلة التي يبذلها الموظفون الدوليون والمحليون التابعون لوكالة الأونروا، الذين اضطلعوا بأعمالهم في ظل ظروف صعبة، وأعربت اللجنة عن دعمها التام لقيادتكم المستمرة وللدور الحيوي والأساسي الذي تضطلع به الأونروا في الظروف الحالية ولحين أن يتم التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة اللاجئين وتنفيذ هذا الحل.

(توقيع) روبين كيلي
رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول - مقدمة

١ - ظل عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى يركز في أثناء الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على تقديم الخدمة الأساسية للاجئين الفلسطينيين والإسهام في تحسين الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية. ولا تزال مستويات المعيشة في مجتمعات اللاجئين متردية في جميع أنحاء ميادين العمليات، واتسمت في بعض الميادين بارتفاع البطالة وانخفاض إيرادات الأسر المعيشية، وإرهاق البنية الأساسية وفرض قيود على العمالة والتنقل. كما اتسمت البنية التشغيلية للوكالة بعدم تحقيق تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، مما ساهم في زيادة حدة التوتر في المنطقة وارتفاع الشعور بالإحباط واليأس في مجتمع اللاجئين. ونظرا لاستمرار المصاعب المالية، فقد اضطرت الوكالة الى اتخاذ المزيد من الاجراءات التقشفية، وتدابير خفض التكاليف، مما أدى الى الإضرار بجودة الخدمات ومستواها، وإثارة الاحتجاج من اللاجئين المتضررين الى أن يتم الحصول على موارد إضافية. ومع ذلك، فقد تم تحقيق تقدم ملموس في معالجة مشكلة العجز المستمر من خلال اتباع نهج جديدة في الاضطلاع بالأنشطة البرنامجية التقليدية، في حين لا يزال جهد الإصلاح الذي تم الشروع فيه في فترة التقرير السابقة يحقق النتائج المرجوة في تحسين الكفاءة والفعالية التنظيمية.

٢ - وواصلت الأونروا من خلال برامجها العادية، تقديم التعليم والرعاية الصحية ومساعدات الإغاثة والخدمات الاجتماعية الى اللاجئين الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم ٣,٥ مليون نسمة والمسجلين لدى الوكالة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وشملت خدمات الوكالة التعليم الابتدائي والإعدادي، والتدريب المهني والتقني، والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك صحة الأسرة والمساعدة من أجل العلاج بالمستشفيات، وخدمات الصحة البيئية في مخيمات اللاجئين، ومساعدات الإغاثة للعائلات الفقيرة بشكل خاص والخدمات الاجتماعية الإنمائية للنساء والشباب والمعاقين. وتم تقديم معظم هذه الخدمات الى المستفيدين مباشرة من الوكالة، الى جانب خدمات القطاع العام التي تقدمه السلطات المحلية. وبالإضافة الى ذلك، تولت الوكالة إدارة برنامج لتوليد الدخل قدم القروض لمشاريع الأعمال الصغيرة والأعمال الصغيرة جدا، كما واصلت تنفيذ مجموعة واسعة من مشاريع البنية الأساسية والأنشطة الأخرى في إطار برناج إقرار السلام الذي تضطلع به ونداء لبنان الذي شرع فيه مؤخرا. وشارك اللاجئون، عند الاقتضاء وحسب الإمكان، في تكاليف خدمات الوكالة عن طريق التبرعات، والمشاركة في النفقات، ومشاريع الاعتماد على الذات، وجهود المتطوعين، ورسوم الاشتراك. وتعد الأونروا أكبر عملية للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، حيث تستخدم ٠٠٠ ٢٢ شخص وتدير أو ترعى نحو ٩٠٠ مرفق.

٣ - وظلت الحالة المالية الحرجة التي تواجه الأونروا ومالها من مضاعفات على الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين تهيمن على برنامج عمل الوكالة أثناء فترة التقرير. ومازال هناك فجوة كبرى بين مستوى النفقات الواردة في الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة والتي تستند الى الاحتياجات، والمستوى الفعلي للإيرادات التي تلقتها الوكالة، الأمر الذي استلزم مواصلة جميع تدابير التقشف وخفض التكاليف التي

فرضت في السنوات السابقة. وقد استلزم احتمال الإعسار المالي فرض مجموعة أخرى من هذه التدابير في أواخر عام ١٩٩٧، كان لها تأثير عكسي مباشر على الخدمات (انظر أدناه). وفي الوقت نفسه، اضطرت الوكالة للسنة الثانية على التوالي الى توجيه نداء استثنائي للحصول على تبرعات إضافية لإتمام السنة دون وقف الخدمات، وقد تكلل النداء بالنجاح بفضل الدعم السخي من المانحين. وحتى بهذا الدعم الإضافي والتدابير التي تم اتخاذها، فإن الوكالة لم تتمكن من تجنب الإفلاس أثناء السنة المالية ١٩٩٧ إلا بشق الأنفس، وأنهت السنة بعجز في نهاية السنة في ميزانيتها المعتمدة لخامس سنة على التوالي، واستنفدت أيضا احتياطياتها النقدية ورأس مالها المتداول. وترد في الفصل الثالث من هذا التقرير مناقشة للأوضاع المالية للوكالة بمزيد من التفصيل.

٤ - وقد وفرت الصعوبات المالية الموصوفة في هذا التقرير وفي التقارير السابقة البيئة لأهم تطور في أنشطة الوكالة أثناء فترة التقرير، ألا وهو الجدل الذي ثار حول إجراء تخفيضات في الخدمات التي أعلن عنها كجزء من مجموعة تدابير التقشف وخفض التكاليف التي اتخذت في آب/أغسطس ١٩٩٧. وبالرغم من الخطوات التي اتخذت في السنوات الأخيرة للتوفيق بين النفقات والإيرادات، في منتصف عام ١٩٩٧، فإن الوكالة لا تزال تواجه عجزا في الميوانية قدره ٧٠ مليون دولار لتلك السنة، يمثل عجزا في التمويل لقاء الميزانية النقدية التي وافقت عليها الجمعية العامة بمبلغ ٣١٢ مليون دولار. والأهم من ذلك، أن التفاوت بين الإيرادات المقدرة والحد الأدنى من النفقات على الاحتياجات الأساسية بلغ ٢٠ مليون دولار. وقد وصلت خطورة الحالة الى حد أنه إذا لم يتم اتخاذ أية اجراءات أخرى، فإن الوكالة كانت ستصبح دون مال تماما في الربع الأخير من عام ١٩٩٧، وستضطر الى وقف عملياتها الى أن ترد تبرعات جديدة. ولتجنب هذه النتيجة، لم يكن هناك من بديل سوى اتخاذ مجموعة أخرى من تدابير التقشف وخفض التكاليف. وتتألف هذه التدابير مما يلي: فرض تجميد عام مؤقت على التوظيف؛ وتخفيض ١٥ في المائة من الوظائف الدولية؛ وتجميد اعتمادات الميزانية العادية المخصصة لإصلاح المأوى والمساعدة النقدية الطارئة والمنح الجامعية؛ وإلغاء جميع خدمات العلاج بالمستشفيات غير الطارئة في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٧، إلا في حالات العسر الشديد؛ وفرض الرسوم المدرسية بأسعار تساوي الرسوم التي تستوفيها السلطات المضيفة. وبالمقارنة مع عمليات تخفيض النفقات السابقة، التي أثرت في الأنشطة البرنامجية بصورة غير مباشرة، فإن التدابير التي أعلن عنها في آب/أغسطس ١٩٩٧ كانت ستؤثر في بعض الخدمات الأساسية التي سبق أن قدمتها الوكالة للاجئين الفلسطينيين لوقت طويل كجزء لا يتجزأ من برنامجها العادي. وقد تم اتخاذ هذه التدابير بفعل الضرورة بعد سلسلة من التحذيرات والإنذارات التي وجهت اعتبارا من نهاية عام ١٩٩٦ إلى المجتمع الدولي وإلى المانحين والسلطات المضيفة وإلى الجمهور بوجه عام، بأن العجز قد اتسع إلى حد جعل من اتخاذ المزيد من الإجراءات أمرا لا مفر منه.

٥ - وقد أثار الإعلان عن هذه التدابير معارضة عاجلة وشديدة من مجتمع اللاجئين الفلسطينيين والسلطات المضيفة. وأصدر عدد من مجموعات اللاجئين وغير اللاجئين نداءات عدة بشأن الموضوع، وأدلى كبار المسؤولين العامين ببيانات، وحظي الموضوع بتغطية إعلامية واسعة النطاق في الوسائط المحلية والدولية. وجرت احتجاجات في مكاتب الأونروا في جميع أنحاء مناطق العمليات، ترافقت بمقاطعة

مؤقتة لمدارس الوكالة في قطاع غزة. وعلى الرغم من الإعراب عن مجموعة متنوعة واسعة من الآراء، فإنه يمكن تبين بعض الأفكار الرئيسية. أولا، تم اعتبار هذه التدابير بمثابة تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته الإنسانية التقليدية تجاه اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لنقص في الأموال وما يترتب عليه من تخفيض في مستوى الخدمات، مما يفرض مزيدا من الأعباء على أسر اللاجئين المعوزة بالفعل. وتم تركيز الاهتمام بوجه خاص على الإعلان عن فرض الرسوم المدرسية، الذي سيكون من العسير تكبده في بعض ميادين العمليات، على كثير من أسر اللاجئين التي تواجه بالفعل انخفاضا في الإيرادات وترى أن تعليم أطفالها هو المفتاح نحو مستقبل أفضل. ثانيا، تم تفسير التدابير على أن لها مضاعفات سياسية أوسع نطاقا، أي على أنها جزء من عملية مفترضة تنطوي على الإلغاء التدريجي للأونروا قبل التوصل الى حل لمسألة اللاجئية الفلسطينيين. وتم الإعراب مرارا عن رأي مفاده أن هذه التدابير هي جزء من مؤامرة تحيكها الوكالة بالتنسيق مع المانحين. وقد طُلب الى الأونروا والى المجتمع الدولي التوصل الى الطرق الكفيلة بإلغاء هذه التدابير والتغلب على الأزمة المالية حتى تتمكن الوكالة من مواصلة تقديم خدماتها.

٦ - وعلى الرغم من أن الأونروا لا تنكر أن من الواضح أن أي تخفيض في الخدمات سيكون بمثابة تطور سلبي، فقد سعت الى توضيح أن التدابير التي أعلن عنها قد استلزمها نقص الأموال، وأن الوكالة، بدعم من المجتمع الدولي، لا تزال ملتزمة بخدمة اللاجئين الفلسطينيين طوال مدة وجودها، وأنه لا يدخر أي جهد لتأمين الموارد اللازمة والإبقاء على الخدمات الأساسية. ولبلوغ هذا الهدف، فقد أصدرت الوكالة نداء عاما من أجل الحصول على تمويل إضافي للتغلب على العجز المتوقع في التمويل، وعقدت اجتماعا استثنائيا في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في عمان لمناقشة المسألة مع المانحين والسلطات المضيفة. وكان الاستجابة السخية والعاجلة من المانحين الذين قدموا تبرعات إضافية بمبلغ ٢١ مليون دولار للميزانية العادية للوكالة لعام ١٩٩٧، دليلا على الدعم الدولي القوي للأونروا، والتأكيد من جديد في الوقت نفسه، على استمرار أهمية عملها. وبهذا التمويل الإضافي، تمكنت الوكالة من إلغاء التدابير التي أثارت أشد المعارضة، وهي التدابير المتعلقة بالعلاج في المستشفيات والرسوم المدرسية، وخمدت في أعقاب ذلك حدة الخلاف الذي ثار حول هذه المسألة. ومع ذلك، فقد تعين الإبقاء على جميع التدابير الأخرى وبالتالي ترحيلها الى عام ١٩٩٨، بسبب استمرار المصاعب المالية.

٧ - وقد عكست الخطوات التي اتخذتها الأونروا في آب/أغسطس ١٩٩٧ ورد الفعل الذي أثارته ذروة اتجاهات طويلة الأجل. وقد تمثل أحد هذه الاتجاهات في التدهور التدريجي لمركز الوكالة المالي الى حد أن الأنشطة البرنامجية الأساسية قد تعذر استثناؤها من أي تدبير ضروري لخفض النفقات لإبقاء الوكالة قادرة على أداء التزاماتها المالية وجاهزة للعمل. وكما سبق أن أوضحت الوكالة مرارا، ازدادت تكاليف تقديم مستوى معين من الخدمات تدريجيا بمرور الزمن بسبب مختلف الخصائص الأساسية لعمليات الوكالة وبيئة العمل: كون خدمات الأونروا من نوعية خدمات القطاع العام، وكونها متاحة لجميع الذين يستوفون شروط استحقاقها؛ والزيادة المستمرة في عدد المستفيدين بسبب النمو السكاني الطبيعي للاجئين؛ وزيادات التكاليف الناشئة عن التضخم وارتفاع أسعار البضائع والخدمات. ومنذ عام ١٩٩١، لم تواكب زيادة التمويل الزيادة في الحجم الإجمالي للميزانية العادية للوكالة القائمة على الاحتياجات، مما استلزم اتخاذ سلسلة

متتالية من تدابير التقشف وخفض التكاليف منذ عام ١٩٩٣ لسد الثغرة الحاصلة بين النفقات الواردة في الميزانية والإيرادات الفعلية. ونظرا لأن هذه الثغرة في التمويل استمرت في الاتساع، فقد تعين ترحيل تلك التدابير من سنة إلى أخرى، وفرض تدابير جديدة. وفي الوقت نفسه، أدت حالات العجز المتكررة إلى استنفاد احتياطيات رأس المالي المتداول للوكالة، مما أدى إلى الحد من قدرتها على تحمل حالات عجز شديدة في التمويل إلا من خلال مزيد من تخفيضات النفقات. وعلى الرغم من توجيه هذه التخفيضات مبدئيا نحو المجالات ذات الأولوية الدنيا التي ليس لها تأثير مباشر على الخدمات التي تقدم للاجئين - ولو أن لها تأثيرا قويا غير مباشر على جودة الخدمات ومستواها - فإنه لم يكن بالإمكان إجراء تخفيضات إضافية إلا بعد أن تعذر تجنب اتخاذ خطوات انطوت على تعديلات أكبر للأنشطة البرنامجية. ولسوء الحظ، فقد تم الوصول إلى هذه العتبة في آب/أغسطس ١٩٩٧.

٨ - أما العامل المؤثر الثاني فكان القلق المتزايد الذي ساد في المنطقة عموما وفي أوساط اللاجئين بوجه خاص من احتمال تصفية الوكالات تدريجيا قبل التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وقد بدأ هذا القلق يتوضح في أعقاب التوقيع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ بين الاسرائيليين والفلسطينيين بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي كان يتوقع في جملة أمور حل مسألة اللاجئين القديمة العهد في نهاية المطاف، وما ينطوي عليه الأمر عندئذ من إنهاء مهمة الوكالة. وقد تعززت هذه المخاوف على مستقبل الوكالة بما أبدته بعض الأطراف من آراء مفادها أنه ينبغي أن تتخلى الأونروا عن عملياتها في أعقاب توقيع إعلان المبادئ، والمفهوم السائد لدى العديد من اللاجئين - وخاصة خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني - بأنهم قد استثنوا من المكاسب الكاملة لعملية السلام. وقد تجسدت تلك المخاوف في الفحص الدقيق لأنشطة الوكالة والمعارضة الشديدة لأي تغيير منظور في برامج الأونروا، مما يمكن تفسيره كخطوة أولى نحو إغلاق الوكالة. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من النكسات التي اعترضت عملية السلام، فقد أصبح مجتمع اللاجئين أكثر نشاطا وتنظيما داخل مخيمات اللاجئين وخارجها على السواء. وفي هذا السياق، فإنه لم يكن من المفاجئ أن ينظر إلى التدابير التي تم اتخاذها في آب/أغسطس ١٩٩٧ من زاوية سياسية، كخطوة نحو الإلغاء التدريجي للأونروا قبل الأوان واستباق المركز النهائي للمفاوضات المتعلقة بمسألة اللاجئين. وقد أشار رد الفعل الجماهيري على التدابير إلى المدى الذي تعتبر فيه الأونروا مقياسا لالتزام المجتمع الدولي باللاجئين الفلسطينيين وبعملية السلام وبحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف. كما أن أي تخفيض هام في خدمات الوكالة سيضيف إلى المسؤوليات الجسام التي تتحملها السلطات المضيفة بالفعل تجاه اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها، لعقود من الزمن في بعض الحالات. وأكدت السلطات المضيفة - حكومات الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية/منظمة التحرير الفلسطينية - بالتالي أنه ينبغي للأونروا مواصلة تقديم خدماتها بمستوياتها التقليدية إلى أن تحل مشكلة اللاجئين. وأكدت السلطة الفلسطينية من جانبها أنها تعتبر نفسها سلطة مضيفة، وأنه ليس هناك أي دليل على أن هذا الموقف سيتغير قبل حل مشكلة اللاجئين.

٩ - وفي حين أن الجدل الذي ثار حول التدابير التي اتخذت في آب/أغسطس ١٩٩٧ كان أكبر مظهر من مظاهر القلق إزاء مستقبل الأونروا، فإنه لم يكن فريدا في هذا الصدد. فقد وجهت اتهامات، طوال

فترة التقرير، في وسائط الإعلام المحلية وغيرها من المنتديات وخاصة في لبنان - بأن الأونروا بصدد الإغلاق التدريجي كمقدمة لتصفية مشكلة اللاجئين، وأن الوكالة لا تضع مصالح اللاجئين في الموضع التي تستحقه. كما جرت حوادث اتخذت فيها الوكالة إجراءات لأسباب تقنية أو إدارية وأعطيت تفسيرات سياسية. فعلى سبيل المثال، قررت الوكالة في كانون الأول/ ديسمبر عدم تجديد عقود ٤٩ من الموظفين التقنيين وغيرهم من الموظفين في قطاع غزة تم توظيفهم بعقود مؤقتة للعمل في أنشطة مشاريع تم إنجازها في ذلك الحين. ومن أجل تلافي هذه الخطوة، تم بذل جهود لتسييس المسألة عن طريق وصف الإجراء الذي اتخذته الوكالة على أنه تخفيض إضافي في الخدمات وخطوة نحو تصفيتها قبل الأوان. وكذلك قامت الوكالة في آذار/ مارس ١٩٩٨ بتعديل نسبة المشاركة في النفقات في مستشفى قلقيلية في الضفة الغربية لجعلها منسجمة مع نسبة الـ ٢٥ في المائة التي تم العمل بها في جميع المستشفيات المتعاقدة على نطاق الوكالة. وأدت هذه الخطوة الى اتهامات عامة مماثلة وبذل جهود لمقاومة تنفيذ القرار لعدة أشهر قبل الشروع في حوار بناء لحل المسألة بالتعاون مع السلطة الفلسطينية. ويوضح هذان المثالان بالإضافة الى العواقب التي تلت تدابير آب/أغسطس ١٩٩٧ المناخ السياسي المشحون الذي تعمل فيه الأونروا الذي تتداخل فيه المهمة التنفيذية المتمثلة في تقديم الخدمات الأساسية لمستفيدين معينين مع استمرار عدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

١٠ - وخلافا للتدابير التي اتخذت في آب/أغسطس ١٩٩٧، ظلت الصعوبات المالية للأونروا تؤثر تأثيرا سلبيا في جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين ومستواها. وبوجه عام، كان لحالات العجز في التمويل تأثير على البرامج بثلاث طرق مختلفة: الحيلولة دون قيام الوكالة بالتوسع بمعدل يكافئ النمو السكاني للاجئين وازدياد الاحتياجات؛ ووجوب تقليص الأنشطة البرنامجية الجارية؛ والحيلولة دون اتخاذ اجراءات معينة تشكل عادة جزءا من الأنشطة البرنامجية العادية للوكالة. وعلى سبيل المثال، أدت القيود المفروضة على التوظيف الى زيادة حجم الصفوف الدراسية في مدارس الوكالة، وارتفاع النسبة بين المرضى والموظفين بالنسبة للأطباء وغيرهم من الموظفين الصحيين، وارتفاع عبء حالات اللاجئين الفقراء التي يعالجها المرشدون الاجتماعيون. ولم يقتصر تأثير تجميد اعتمادات الميزانية العادية المخصصة للمنح الجامعية واستصلاح المأوى والمساعدة النقدية المختارة على تخفيض أنشطة الوكالة في هذه المجالات، وإنما أدى الى جعلها تعتمد كليا على التبرعات من خارج الميزانية. وأدى تخفيض اعتمادات صيانة المرافق الى تدهور الأصول المادية الشاملة للوكالة، في حين أن تخفيض اعتمادات المساعدة المؤقتة جعل من العسير استبدال المعلمين والموظفين الصحيين الغائبين بسبب المرض وإجازة الأمومة وما الى ذلك. وكان تخفيض اعتمادات العلاج في المستشفيات يعني أنه ما كل من يحتاج الى رعاية في المستشفيات من المرضى تمكن من الحصول عليها، في حين أن التخفيض في اعتمادات الإمدادات الطبية زاد من احتمال نقص الأدوية. وظلت الوكالة عاجزة عن العمل بالسنة الدراسية العاشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقا للمنهج الدراسي للسلطة الفلسطينية. ولم تتمكن من تنفيذ دورات تدريبية مهنية إضافية أو تعمل على رفع مستوى نظمها الحاسوبية. ولم يكن هناك أية احتياطيات من أجل زيادة المرتبات للموظفين المحليين أو لتلبية الاحتياجات الطارئة أو غير المتوقعة في ميدان العمليات. وظل الاعتماد الخاص بتعويضات إنهاء الخدمة المستحقة الدفع للموظفين المحليين لدى تصفية الوكالة في نهاية المطاف، دون تمويل، بالرغم من أن

التعويضات تمثل مسؤولية مالية مشروطة على الوكالة. وكانت النتيجة الصافية لجميع هذه التدابير هي أن الوكالة أصبحت تعمل دون مستوى عملها المعتاد: إذ لم يكن لديها أموال كافية للإبقاء على نفس جودة ومستوى الخدمات المقدمة الى عدد متزايد من المستفيدين؛ ويجري نشر مواردها البشرية والمادية والمالية على نطاق أضيق على جميع مجموعات المستفيدين؛ ولم تكن عمل على أساس مستدام، بمعنى أن بعض الأنشطة التي تعين وقفها (الصيانة والتدريب مثلا) تستلزم تكاليف في الأجل الأطول. وترد في الفصل الثاني من هذا التقرير مناقشة لآثار استمرار القيود المالية على برامج الوكالة بتفصيل أكبر.

١١ - بيد أن الأزمة المالية أتاحت للأونروا دافعا قويا لإعادة التفكير في أساليب عملها بغية إيجاد الوسائل الكفيلة ببلوغ أهداف برامجها بطريقة أكثر استدامة وكفاءة من حيث التكاليف. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت الوكالة مبادرات لزيادة الإيرادات عن طريق توسيع قاعدة المانحين ووضع برنامج للاتصال بالشركات ولم تلق هذه الجهود إلا نجاحا متواضعا. وفي الوقت نفسه، تدرس الوكالة سبلا جديدة لتسيير شؤونها لتحسين مردود الأموال والمحافظة في الوقت نفسه على جودة ومستوى الخدمات. وتم تحقيق تقدم كبير أثناء فترة التقرير لتحقيق هذا الهدف. وردا على استمرار الأزمة المالية، ولتحقيق الهدف المتمثل في جعل المقر أصغر حجما وأكثر تركيزا، فقد تم تخفيض عدد الموظفين الدوليين بنسبة ٢٤ في المائة على صعيد الوكالة ما بين نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأيار/ مايو ١٩٩٨ من خلال إدماج المهام والاستعانة بالموظفين المحليين. وسيؤدي هذا التخفيض، الذي تحقق جزء منه نتيجة انفكاك الموظفين الدوليين المعينين بعقود لمدة سنة واحدة لتيسير انتقال المقر، الى توليد وفورات في تكاليف الموظفين بحوالي ٤ مليون دولار سنويا. كما اعتمدت الوكالة نهجا متكاملا لتحسين التنفيذ في سياق استمرار القيود المالية في برنامج التعليم الأساسي - وهو مجال الخدمة الذي يمثل أكبر نصيب من نفقات الأونروا المتكررة، والذي يوليه اللاجئون أكبر قيمة بالنسبة لمستقبل أطفالهم. ولما كان هذا النهج يرمي الى حماية جودة ومستوى خدمات التعليم الأساسي، فقد أكد على الاعتماد على الاستعانة بالمعلمين المتعاقدين لتلبية الحاجة الى معلمين إضافيين، وذلك للمحافظة على إمكانية التحاق التلاميذ اللاجئين الفلسطينيين بمدارس الأونروا بالرغم من القيود المالية؛ وتوطيد سياسة الفترتين في مدارس الوكالة كوسيلة من وسائل فعالية التكاليف لتجنب نظام الفترات الثلاث والمحافظة على إمكانية الالتحاق؛ وإيلاء الأولوية لاستبدال المدارس المستأجرة بأماكن شيدتها الوكالة لتحسين جودة التعليم وخفض التكاليف في الوقت نفسه. وترد في الفصل الثاني من هذا التقرير مناقشة لهذه المسائل بتفصيل أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عرضت الوكالة إجراء مناقشة لترتيب أولويات هذه الأنشطة في الاجتماع غير الرسمي المعقود في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٨ في سياق نهج الشراكة الذي ما فتئت الوكالة تدعو له.

١٢ - وعلاوة على ذلك، فقد بدأت عملية الإصلاح التي تم الشروع فيها في فترة التقرير السابقة تؤتي ثمارها بشكل ملموس. وكانت الرؤية التي تستند اليها جهود الإصلاح تتمثل في جعل المنظمة أكثر حيوية وكفاءة وقادرة على استخدام الموارد المالية والبشرية المتاحة لها بأفضل طريقة ممكنة، وذلك لرفع فوائد المساعدة الإنسانية التي تقدمها الى اللاجئين الفلسطينيين الى أقص حد ممكن. وتم إحراز تقدم في أربعة

مجالات محددة: أولا، تم في منتصف عام ١٩٩٨ إنشاء وحدة لتحليل السياسات لإجراء البحوث والتحاليل التي تساهم في تحسين قدرات التخطيط الاستراتيجي وكفاءة وفعالية برامج الوكالة. ثانيا، قامت الوكالة بتحديد أربعة أهداف تتصل بالإصلاح يمكن فيها أن تكون الخبرة التقنية الخارجية ذات قيمة: تنفيذ إصلاح النظام المالي، وتحسين آليات التخطيط التربوي، واستعراض معايير الاستحقاق لبرنامج العسر الشديد، وتحويل نظام المرتبات بالوكالة من فيينا الى منطقة العمليات. وقدمت للجهات المانحة في شباط/فبراير وآذار/ مارس ١٩٩٨ مقترحات للمساعدة التقنية في هذه المجالات، ووردت ردود إيجابية على المقترحين الأولين مع انتهاء فترة التقرير. ثالثا، جرى اتباع نهج عملي في تناول إصلاح العمليات التجارية أكد على تحقيق تحسينات تستهدف نظم عمليات الأعمال التجارية القائمة في إطار تحسين إجماع النظم وتحقيق المزيد من اللامركزية. واعتُمد هذا النهج بعد أن عجزت الوكالة عن التقدم في إصلاح نظم المعلومات لديها الذي أوصى به الخبراء الاستشاريون الخارجيون في فترة التقرير السابقة، وذلك نظرا للتكاليف الباهظة ونطاق المشروع وعدم وجود خطة تنفيذ مقنعة. رابعا، تم اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة الشفافية عن طريق الأخذ بنظام التقارير المالية الربعية اعتبارا من بداية عام ١٩٩٨ وعقد اجتماعات وجلسات إحاطة منتظمة مع المانحين المحليين وممثلي السلطات المضيفة. وظلت الوكالة ملتزمة باتخاذ المزيد من التدابير لتحسين الأداء وفعالية التكاليف والشفافية، بالرغم من أن إحراز التقدم في جهود الإصلاح قد أعيقت من جراء ارتفاع معدل تبديل الموظفين، والافتقار الى الأموال، والمشاكل المتصلة بمكان المقر وبيئته.

١٣ - وشهد منتصف عام ١٩٩٨ مرور عامين على إتمام نقل مقر وكالة الأونروا من فيينا إلى غزة في تموز/يوليه ١٩٩٦. ومع أن عودة مقر الوكالة إلى منطقة العمليات أضفى الكثير من المزايا، فقد ظلت العيوب الماثلة في موقع المقر الرئيسي في غزة، والتي أشار إليها التقرير السابق، تمثل مصدرا للمشاكل خلال الفترة قيد الاستعراض. إذ بقيت الوكالة، في كثير من الحالات، عاجزة عن تحديد من يشغل الوظائف الشاغرة من الموظفين المحليين المؤهلين بالمرتبات التي تستطيع أن تمنحها، بينما زادت ظروف الخدمة في غزة من صعوبة اجتذاب الموظفين الدوليين والاحتفاظ بهم. ذلك أن عدم القرب من البعثات الدبلوماسية، والمشاكل الناشئة من البنية الأساسية المحلية، والقيود على التنقل الناجمة عن العقبات المرتبطة بالأمن الإسرائيلي لم تكن ملائمة للأداء الفعال لعملية أي مقر من المقار. وفي حين واصلت الوكالة سعيها للتغلب على تلك التحديات قدر الإمكان، أخذ يتضح بشكل متزايد أن بعض الصعوبات متأصلة وستظل قائمة في المستقبل المنظور.

١٤ - واضطلعت الوكالة بأعمالها الإنسانية في جو من المأزق المستمر على مختلف مسارات عملية السلام، رغم تركيز المبادرات الدبلوماسية المكثفة على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. فبحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٨، ظل المزيد من عمليات إعادة الانتشار في الضفة الغربية قيد الانتظار، ولم يكن قد أحرز تقدم يذكر بشأن المسائل الانتقالية التي تنص عليها الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، الأمر الذي قد ينطوي على آثار بالنسبة للحالة على أرض الواقع في الأرض المحتلة. يضاف إلى ذلك أن مفاوضات المركز الدائم، التي كان من المفروض أن تشمل مسألة اللاجئين، لم تكن قد بدأت بعد بشكل عام وفقا للجدول

الزمني المتفق عليه. وظلت الحالة الأمنية يسودها التوتر، مع وقوع اشتباكات ومظاهرات احتجاج متفرقة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعمال عنف تنتهي بوقوع قتلى بين الحين والحين. وقد كان إطلاق النار الذي أدى لمصرع عمال فلسطينيين عند نقطة تفتيش ترقوميا في ١٠ آذار/ مارس ١٩٩٨، والمسيرات التي نظمها الفلسطينيون في شهر أيار/ مايو ١٩٩٨ إحياء لذكرى مرور خمسين عاما على قضية اللاجئين، مناسبتين لنشوب اصطدامات حادة بصفة خاصة مع القوات الإسرائيلية. وظلت الحياة اليومية في الضفة الغربية وقطاع غزة متأثرة بالتدابير التي تفرضها السلطات الإسرائيلية متذرعة بالأسباب الأمنية، والتي يتطرق الفصل الرابع من هذا التقرير بمزيد من التفصيل لتأثيرها على العمليات التي تقوم بها الوكالة. وأعقب وقوع تفجيرين انتحاريين في القدس، يومي ٣٠ تموز/يوليه و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أسفر عنهما وقوع ضحايا إسرائيليين، حالات إغلاق طويل الأمد للضفة الغربية وقطاع غزة وفرض إغلاق داخلي على الضفة الغربية. وصعدت إمكانية نشوب نزاع عسكري في منطقة الخليج من مظاهر التوتر في أوائل عام ١٩٩٨، مما دفع الوكالة إلى استعراض حالة التأهب لديها لمعالجة إمكانية تدفق اللاجئين على منطقة عملياتها.

١٥ - وواصلت الوكالة التعاون مع حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، في توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة أرجاء منطقة العمليات، وهو موضوع يتناوله الفصل الثاني من هذا التقرير بمزيد من التفصيل. وقدمت السلطات المضيفة، رغم ما تواجهه من المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة بها، من المساعدة المباشرة للاجئين ما فاقت قيمته في بعض الحالات قيمة المساعدة التي قدمتها الوكالة. وأعربت الوكالة عن امتنانها بصفة خاصة لاستمرار السلطات المضيفة في تقديم الدعم القوي وللجهود النشطة التي بذلتها خلال فترة التقرير للمساعدة على اجتياز الأزمة المالية التي تعانيها الوكالة. وبذلت جهود مماثلة من جانب جامعة الدول العربية، التي أعادت تأكيد مساندتها القوية لاستمرار الوكالة في خدماتها الإنسانية وجددت نداءاتها لزيادة التبرعات المقدمة للوكالة، بما في ذلك تبرعات الدول الأعضاء في الجامعة. وعلى الرغم من أن التدهور في الأوضاع لم يكن يسمح بمواصلة التقدم في التنسيق بين الخدمات في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد واصلت السلطة الفلسطينية دعمها وتيسيرها لأعمال الوكالة في مناطق الحكم الذاتي. وبتعزيز التعاون بين السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والوكالة، أحرز تقدم ملموس في مشروع مستشفى غزة الأوروبي (انظر الفقرة ٢١٤). وكان من دواعي تقدير الوكالة أيضا الجهود المستمرة التي تبذلها السلطة الفلسطينية للحفاظ على سلامة مقر الوكالة وعملياتها الميدانية واحترام امتيازات الوكالة وحصاناتها بوصفها إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة، وذلك بالرغم من الشواغل المستمرة بشأن المشاكل المتصلة ببناء قدرات السلطة الفلسطينية ومنها إرساء سيادة القانون وإنشاء هياكل إدارية تخضع للمساءلة. بيد أنه لم يتم إحراز أي تقدم حقيقي فيما يتعلق بقيام السلطة الفلسطينية بسداد ما دفعته الوكالة لقاء ضريبة القيمة المضافة ورسوم الموانئ وما يتصل بها التي بلغت قيمتها التراكمية ١٩ مليون دولار في نهاية فترة التقرير.

١٦ - وظلت الحالة متوترة في الضفة الغربية خلال فترة التقرير، وتميزت بالقلاقل المستمرة ومواصلة فرض التدابير المتصلة بالأمن. ووقعت اشتباكات متقطعة بين المتظاهرين الفلسطينيين والقوات

الإسرائيلية، ولا سيما في مدينة الخليل، كما شن الفلسطينيون عددا من الهجمات على أهداف إسرائيلية. وتمخض تصعيد التوتر بين المستوطنين الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين أحيانا عن اشتباكات ووقوع قتلى. وواصلت السلطات الإسرائيلية، بدعوى الشواغل الأمنية، فرض أوامر حظر التجول والإغلاق في أماكن مختلفة من الضفة الغربية، وبخاصة في خريف ١٩٩٧، ولو بدرجة أقل عن فترة التقارير السابقة. واستمر النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، بما فيه التوسع في المستوطنات عن طريق أعمال البناء الجديدة، وتوسيع نطاق الحدود، وتشييد الطرق. وواصلت السلطات الإسرائيلية القيام بهدم المنازل لعدم وجود تراخيص بناء أو لأسباب أمنية. وشن كل من السلطات الفلسطينية والإسرائيلية حملات اعتقال، من بينها عملية قامت بها السلطات الإسرائيلية في معسكر شعفاط للاجئين في منتصف عام ١٩٩٨. وأفادت التقارير باحتجاز المئات من الفلسطينيين، بما في ذلك كثير من اللاجئين، رهن الاعتقال لدواعي الأمن. وظلت الضفة الغربية مقسمة إلى مناطق منفصلة غير متجاورة، بحيث تقع المنطقة ألف تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، والمنطقة باء تحت السيطرة المدنية الفلسطينية إلا أنها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والمنطقة جيم تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة باستثناء المسؤوليات المدنية غير ذات الصلة بالأراضي. وأثرت حالات الإغلاق المستمرة على الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية، فأعاقت النشاط الاقتصادي بصفة خاصة وذلك بمنع العمال الفلسطينيين من العمل في إسرائيل. وبلغت ميزانية الوكالة البرنامجية العادية لميدان الضفة الغربية ٥٤,١ مليون دولار في عام ١٩٩٨.

١٧ - وواصلت الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية التدهور في قطاع غزة، وهو أصغر ميادين عمل الوكالة الخمسة وأشدها كثافة سكانية. ومما زاد من حدة الأوضاع الاقتصادية السيئة، بما فيها تناقص القوة الشرائية وارتفاع البطالة، واستمرار غلق قطاع غزة، الأمر الذي ترتب عليه تأثير سيئ بصفة خاصة نظرا لشدة الاعتماد على توظيف العمال في إسرائيل وعلى استيراد وتصدير المواد الخام والسلع الكاملة الصنع. واستمرت أعمال الإغلاق وغيرها من الإجراءات المرتبطة بالأمن التي فرضتها السلطات الإسرائيلية أيضا في الإضرار بعمليات الوكالة، ولو بدرجة أقل من فترة التقرير السابقة. ورغم أن الحالة الأمنية كانت أكثر استقرارا بشكل عام منها في الضفة الغربية خلال فترة التقرير، فقد ظل التوتر عاليا، مع تفجر الاحتكاك المستمر بين المستوطنين الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين أحيانا بأعمال العنف. وشنت السلطات الفلسطينية حملات اعتقال، وأفادت التقارير باعتقال مئات الفلسطينيين، ومنهم كثير من اللاجئين، لأسباب أمنية. ونظرا لأن اللاجئين المسجلين يشكلون ثلاثة أرباع السكان، وهي أعلى نسبة في أي ميدان من الميادين، فقد أدت الوكالة دورا رئيسيا في توفير الخدمات بقطاع غزة. وبلغت الميزانية البرنامجية العادية للوكالة لميدان غزة ٩٨,٨ مليون دولار في عام ١٩٩٨.

١٨ - توافرت للسكان اللاجئين في الأردن، وهم أكبر تجمع للاجئين في أي ميدان للعمليات، سبل الاستفادة الكاملة من الخدمات الحكومية على أساس حق المواطنة، كما استفادوا من الجهود الحكومية والدولية الرامية إلى تحسين الأحوال الاجتماعية الاقتصادية. وقد جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير هدم عدة مئات من المآوى في مخيم جبل الحسين لأسباب تتصل بمشروع لإنشاء طريق سريع، ودفعت تعويضات لسكان هذه المآوى وفق القانون الأردني. وتابعت الأونروا المسألة عن كثب بالتنسيق مع الحكومة؛

ولم تتأثر أية منشأة من منشآت الوكالة من جراء ذلك. واحتفظت الوكالة بعلاقة ممتازة بحكومة الأردن تتسم بالتعاون الوثيق في كثير من المجالات وبدعم الحكومة الفعال لأنشطة الوكالة. وتجلت مظاهر هذا التعاون في نجاح مجمع الوقاص المنشأ حديثا، الذي يضم مجموعة متنوعة من خدمات الوكالة تحت سقف واحد. وأفادت الحكومة بأنه قد جرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنفاق ٣٥٣,٢ مليون دولار لصالح اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، تركز معظمها على التعليم، والإيجارات والمرافق العامة، والإعانات وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية. وبلغت الميزانية البرنامجية العادية للوكالة لعام ١٩٩٨ في ميدان العمليات بالأردن ٧٣,٨ مليون دولار.

١٩ - وظل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يعانون من أوضاع معيشية وسكنية بالغة الصعوبة، ونسبة بطالة بلغت ٤٠ في المائة، وقدرة شرائية متدنية، وفرض قيود على التنقل في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي. وظلت الأونروا الجهة الرئيسية المقدمة للخدمات التعليمية والصحية وخدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، الذين كانت قدرتهم على الاستفادة من التعليم الرسمي محدودة بقدر كبير، والذين كانت إمكانية حصولهم على خدمات الصحة العامة بما في ذلك العلاج في المستشفيات محدودة لأن البنية الأساسية للصحة العامة لا تزال في طور النمو. وقد وفرت الاستجابة السخية من المانحين لنداء لبنان الذي وجّه في تموز/يوليه ١٩٩٧ دعما تمس الحاجة إليه للجهود التي تبذلها الوكالة للتصدي للأوضاع البالغة الصعوبة التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في ميدان العمليات بلبنان. وواصلت السلطات حظر التشييد في مخيمات معينة للاجئين، كما كان دخول مواد التشييد إلى مخيمات معينة أخرى والبناء فيها مرهونين بالحصول على إذن عسكري. وظلت الحالة الأمنية في لبنان خلال فترة التقرير متأثرة بالأوضاع الجارية في جنوب لبنان وبالحوادث التي تقع بين حين وآخر في أماكن أخرى بالبلد، ولكن لم يؤد ذلك إلى اضطراب عمليات الوكالة. واحتفظت الوكالة بعلاقة بناءة مع حكومة لبنان التي أفادت أنها أنفقت ٤,٨ من ملايين الدولارات لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير على التعليم والإدارة والإسكان، إلى جانب نفقات إضافية على مجالات أخرى. وبلغت الميزانية البرنامجية العادية للوكالة لعام ١٩٩٨ في ميدان العمليات بلبنان ٤٥,٣ من ملايين الدولارات.

٢٠ - وواصلت الأونروا التعاون الوثيق مع الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال تقديم الخدمات إلى اللاجئين. وجرت مناقشات بناءة بين الوكالة والسلطات السورية بهدف تسوية المسائل المعلقة المتصلة بسعر الصرف الذي منح للوكالة في عام ١٩٩٦. وأفادت الحكومة بأنه قد جرى خلال فترة التقرير إنفاق ٤٣,٨ من ملايين الدولارات لصالح اللاجئين الفلسطينيين، في مجالات التعليم، والخدمات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والإسكان والمرافق العامة، والأمن، وتكاليف الإمدادات، والإدارة، ومجالات أخرى. وبلغت الميزانية البرنامجية العادية للوكالة لعام ١٩٩٨ في ميدان العمليات بسوريا ٢٣,٣ من ملايين الدولارات.

٢١ - وظلت الوكالة تتعاون بصورة وثيقة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. كما استفادت برامج الوكالة من التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية في ميادين العمليات الخمسة. واحتفظت الوكالة باتصالات مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة فيما يتصل بمركز المفوض العام باعتباره مسؤول الأمم المتحدة المكلف بتوفير الأمن والحماية عموما لموظفي الأمم المتحدة وأفراد أسرهم في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. كما واصلت الوكالة المشاركة في مبادرات تنسيق المساعدة المتعددة الأطراف لصالح الضفة الغربية وقطاع غزة التي يتولى تيسيرها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وقد قام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة غير مسبوقة لقطاع غزة خلال زيارته لمنطقة العمليات في أوائل عام ١٩٩٨.

٢٢ - ومع اقتراب نهاية الفترة المؤقتة المنصوص عليها في إعلان المبادئ، فإن احتمال التوصل إلى حل متفق عليه لقضية اللاجئين يبدو بعيد المنال، كما أن مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط لا يزال يكتنفه عدم اليقين. ولا يزال اللاجئون الفلسطينيون، الذين يمثل عام ١٩٩٨ تمام العقد الخامس لهم في المنفى، يواجهون أحوالا معيشية متدنية وظروفا إقليمية متزايدة التوتر، ولا يزالون يعتمدون على الأونروا في تلبية الاحتياجات الأساسية - توفير التعليم للأطفال والشباب، وتوفير الرعاية الصحية، ودعم المحرومين، وتوفير الفرص للتحسن الذاتي. ومما يؤسف له في هذا السياق أن القلق إزاء الحالة المالية للوكالة ومستقبلها لا يزال يطغى على العمل الإنساني الذي تضطلع به. فالأزمة المالية المستمرة التي تمر بها الوكالة تهدد الجهود المبذولة لتخفيف محنة اللاجئين، وتؤدي إلى تفاقم الإحساس بالقلق الذي يشعر به اللاجئون إزاء مستقبلهم. وفي الوقت ذاته، فإن الأساس المنطقي الذي يقوم عليه دعم الوكالة باعتبارها شبكة أمان للضعفاء من السكان وعنصر استقرار في منطقة يعمها الاضطراب، لا يزال وجيها كما كان. وستواصل الوكالة، بدعم من المجتمع الدولي، بذل جهود نشطة لوضع أنشطتها على أساس مالي أمتن، وهو هدف ترى الوكالة أن أفضل السبل لتحقيقه هو اتباع نهج مشترك يقوم على تقاسم المسؤولية بين جميع الأطراف التي لها مصلحة ودور في رعاية اللاجئين الفلسطينيين. وفي الوقت الحالي الذي يمر فيه اللاجئون بلحظة حاسمة من تاريخهم، فإن من المؤكد أن الدور الإنساني للأونروا سيظل أساسيا في المستقبل المنظور.

الفصل الثاني - التطورات العامة في برامج الوكالة

ألف - التعليم

٢٣ - التعليم الابتدائي والإعدادي: في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧ بلغ عدد التلاميذ المسجلين في ٦٤٩ مدرسة في ميادين عمل الوكالة الخمسة ٢٦٨ ٤٤٧ تلميذا، جلهم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، لكن في عدادهم أيضا ٦٤٩ طالبا في المدرستين الثانويتين التابعتين للوكالة في لبنان (انظر المرفق الأول، الجدول ٤ والفقرة ١٥٢). وازداد مجموع التلاميذ الملتحقين بالمدارس بنسبة ٢,٥ في المائة، أو ما يعادل ٠٩٩ ١١ تلميذا في السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦. لكن هذه الزيادة لم تكن موزعة بالتساوي، فقد كانت نسبة

الزيادة سريعة في قطاع غزة (٧,٢ في المائة)، ومتوسطة في الضفة الغربية ولبنان (٤,٤ في المائة و ٣ في المائة على التوالي)، وظلت نسبة الزيادة في الجمهورية العربية السورية عند نقطة الصفر (زيادة بنسبة ٠,١ في المائة)، وتناقصت في الأردن (انخفاض بنسبة ١,٧ في المائة). وفيما كان النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين سببا أساسيا في هذه الزيادة الإجمالية، حدثت أحيانا عوامل أخرى مقابلة، تشمل تنقل العائلات الفلسطينية ضمن منطقة العمليات، وبخاصة من الأردن إلى قطاع غزة والضفة الغربية؛ ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس الوكالة إلى مدارس حكومية (الأردن)؛ ونقل تلاميذ لاجئين من مدارس خاصة مكلفة إلى مدارس الوكالة (لبنان). وقد ضم ميدانا العمل في الأردن وغزة حوالي ثلثي مجموع التلاميذ المسجلين بالمدارس على نطاق الوكالة، بينما ضمت ميادين العمل الثلاثة الأخرى الثلث الباقي مجتمعة. مع بلوغ نسبة التلميذات ٤٩,٩ في المائة من مجموع التلاميذ المسجلين بالمدارس، يكون النظام المدرسي للوكالة قد حقق المساواة الكاملة بين الجنسين وقد تحقق ذلك الحدث لأول مرة في الستينيات. وبموجب اتفاقات تبادل قديمة وقعت مع السلطات المضيفة لتوفير التعليم للتلاميذ في المناطق النائية، أفادت التقارير أن ٢٩٠ ١٨٦ تلميذا لاجئا التحقوا بمدارس حكومية وخاصة في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، بينما التحق بمدارس الأونروا ٩٤٢ ٣٩ تلميذا من غير اللاجئين. والتحق أيضا بمدارس ثانوية حكومية وخاصة في مناطق عمليات الوكالة ٧٢٨ ٦٦ طالبا لاجئا. ويشمل برنامج التعليم الأساسي للوكالة، الذي يغطي احتياجات التعليم الإلزامي في كل منطقة من مناطق العمليات، مرحلة ابتدائية مدتها ست سنوات، ومرحلة إعدادية مدتها أربع سنوات، تبعا للمعايير المحلية. وهناك مرحلة ثانوية مدتها ثلاث سنوات توفرها المدرستان الثانويتان التابعتان للأونروا في لبنان.

٢٤ - المعلمون المتعاقدون: يعد التزايد المطرد لأعداد الملتحقين بمدارس الوكالة الابتدائية والإعدادية بفعل النمو السكاني الطبيعي وعوامل أخرى سمة دائمة للبيئة التي تعمل فيها الوكالة وتزيد من سنة لأخرى أعداد المعلمين اللازمين لمدارس الوكالة. ففي قطاع غزة، حيث طرأ ارتفاع شديد في نسبة الالتحاق بالمدارس منذ ١٩٩٤ بسبب تزايد السكان وتدفق العائلات اللاجئة، أجبرت القيود المالية الوكالة على اللجوء إلى الاستعانة بمعلمين على أساس تعاقدي بمعدلات أجور أقل من المعدلات المقابلة لها في وظائف الوكالة. وتعين مواصلة هذه الممارسة في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، بسبب زيادة تدهور الوضع لمالي للوكالة. وعلاوة على ذلك، وبعد البدء في تجميد عام للتوظيف في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤)، جرى توسيع نطاق الاستعانة بالمعلمين على أساس تعاقدي ليشمل الضفة الغربية، بينما استعانت مدارس الأردن ولبنان وسوريا بمعلمين إضافيين مُياومين. وكان القصد في البداية هو تحويل المعلمين المتعاقدين إلى موظفين منتظمين في الوكالة عندما تتاح أموال إضافية كافية، غير أن هذه الأموال لم تتح، ونظرا للأزمة المالية المستمرة التي تمر بها الوكالة، فقد اتضح بصورة متزايدة أن هذه الأموال لن تتوفر في المستقبل القريب. وفي الوقت ذاته، وإذا لم تستطع الوكالة الاستعانة بما يكفي من المعلمين لمواجهة الأعداد المتزايدة للتلاميذ الجدد المسجلين في نظامها التعليمي المزدحم أصلا، فإنها ستضطر إلى رفض تسجيل التلاميذ اللاجئين الفلسطينيين في مدارسها. وهذا التصرف من شأنه الإضرار بالسكان اللاجئين، كما أنه قد يخل بالاستقرار في المنطقة، ويشكل انحرافا كبيرا لم يسبق له مثيل في الدور المحدد للأونروا منذ ١٩٥٠. وفي ضوء تلك العوامل، ستواصل الوكالة اعتمادها على المعلمين المتعاقدين لتلبية احتياجاتها من المعلمين

الإضافيين، بهدف الحفاظ على وصول التلاميذ اللاجئين الفلسطينيين إلى مدارس الوكالة رغم استمرار القيود المالية. وبهدف الحد من إعادة التنظيم والحفاظ على جودة التعليم، ستقوم الوكالة في الوقت ذاته باستكشاف وسائل لتحسين شروط تعيين أولئك المعلمين وتدريبهم في أثناء الخدمة. فالحفاظ على جودة التعليم مسألة تشكل مصدر قلق خاص، نظرا للصعاب القائمة في سبيل تعيين المعلمين الأكفاء على أساس الشروط التعاقدية وشروط المياومة المعروضة، إذ تشير دراسة أولية أجريت في ميدان الأردن إلى أن الاستعانة بالمعلمين المياومين يؤثر سلبا في أداء التلاميذ. وستنفَّذ هذه السياسة أولا في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث الحالة أكثر إلحاحا. ففي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، بلغ عدد المعلمين المتعاقدين في غزة ٥٩٢ معلما متعاقدا، يمثلون (١٥,٢ في المائة من القوة الميدانية العاملة في مجال التدريس)؛ وكان هناك ١٣٨ معلما متعاقدا و ٢٨ معلما مياوما في ميدان الضفة الغربية (١٠,٣ في المائة)؛ بينما كان هناك ٢٤٨ معلما مياوما في ميادين الأردن ولبنان وسوريا مجتمعة (٣,٥ في المائة).

٢٥ - نظام الفترتين: نظرا لما تواجهه الوكالة من ارتفاع مستمر في عدد الملتحقين الجدد بالمدارس، ووجود إمكانيات محدودة لبناء مدارس إضافية بسبب عدم كفاية الأموال أو المواقع، لجأت الوكالة في الماضي إلى مواجهة التزايد المضطرد في الالتحاق بالمدارس من خلال إيواء مدرستين مستقلتين إداريا في مبنى واحد، تعملان بنظام الفترتين الصباحية والمسائية. ورغم تطلع الوكالة إلى خفض معدل العمل بنظام الفترتين بهدف مواصلة تحسين جودة التعليم، لم تواكب مستويات التمويل التزايد المستمر في الالتحاق بالمدارس. ورغم البرنامج الموسع لبناء المدارس والذي اضطلع به في إطار برنامج إقرار السلام منذ ١٩٩٣، لم يتحقق أي تحسن هام في معدل العمل بنظام الفترتين بين السنة الدراسية ١٩٩٣/١٩٩٢ (٧٥ في المائة) والسنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧ (٧٤ في المائة). على العكس من ذلك، تزايد تركيز جهود الوكالة على تفادي العمل بنظام الفترات الثلاث، وهو ما اعتبر أمرا غير مرغوب فيه بشدة نظرا لأنه يخفض إلى حد كبير الفترة الزمنية للتدريس، ويحرم التلاميذ من التمتع بالأنشطة المدرسية الإضافية، ويرفع تكاليف الصيانة. وطالما استمر تمويل بناء المدارس في مستوى أقل من مستوى تزايد أعداد التلاميذ، فإن الوكالة ستواجه ضغطا متزايدا للجوء إلى نظام الفترات الثلاث في السنوات المقبلة. وفي ذلك السياق، اعتمدت الوكالة نهجا تطلعيا يؤكد تعزيز سياسة نظام الفترتين في مدارس الوكالة كوسيلة لتجنُّب نظام الفترات الثلاث والحفاظ على وصول التلاميذ اللاجئين الفلسطينيين إلى نظام الوكالة التعليمي في مواجهة القيود المالية المتواصلة. وسيساعد ذلك النهج على ضمان جودة التعليم وتقديم قاعدة صلبة لتخطيط الموارد المحدودة واستخدامها استخداما فعالا من حيث التكلفة، مع مواصلة الممارسة السائدة في النظم التعليمية للسلطات المضيفة، التي تعمل أيضا بدرجات متفاوتة بنظام الفترتين. وستواصل الوكالة إلى أقصى حد ممكن إدارتها للمدارس على أساس فترة واحدة.

٢٦ - الأبنية المستأجرة للمدارس: حيثما كانت الهياكل الأساسية التعليمية الخاصة بالوكالة غير قادرة على إيواء الملتحقين بالمدارس وحيثما حال نقص الأموال أو المواقع دون بناء مدارس جديدة، ظلت الأونروا ملزمة بإيواء بعض مدارسها في أبنية مستأجرة، يقع معظمها خارج مخيمات اللاجئين. ونظرا لأن هذه الأبنية المستأجرة لم تُصمم لتكون مدارس فإنها تفتقر بصفة عامة إلى حيز كاف للقاعات الدراسية،

والإضاءة والتهوية الصحيحة، والمرافق مثل المختبرات والمكتبات، وقاعات الحواسيب وساحات اللعب. ولم تترتب على الضيق النسبي للقاعات ظروف غير مواتية بالنسبة للتلاميذ والمعلمين فحسب وهذا ما لا يساعد على التحصيل، بل أدى أيضا إلى رفع التكاليف من خلال حد عدد التلاميذ الممكن إيواؤهم في كل قاعة دراسية. وفي السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، بلغ معدل شغل القاعات الدراسية في المدارس المستأجرة ٣١,٤ تلميذا في المتوسط، بالمقارنة مع ٤٥,٦ تلميذا في المدارس التي بنتها الوكالة. وستؤدي عملية الاستعاضة عن الأبنية المستأجرة بمدارس مبنية وفقا لمواصفات الوكالة إلى تخفيض التكاليف الجارية لكل تلميذ، حيث سيتسنى خدمة المزيد من التلاميذ بنفس العدد من المعلمين والموظفين الإداريين. ونتيجة لذلك، حددت الأونروا أهداف الاستعاضة عن جميع الأبنية المستأجرة المستخدمة حاليا كمدارس بمدارس تبنيها الوكالة، وذلك رهنا بوجود تمويل مشاريعي وتوافر قطع مناسبة من الأراضي، كوسيلة لخدمة الأعداد المتزايدة من الملتحقين بالمدارس وتحسين جودة التعليم مع خفض التكاليف المتكررة. وبالفعل أحرز تقدم في إطار برنامج إقرار السلام. الذي تمكنت الوكالة بواسطته من خفض عدد الأبنية المستأجرة من ٩٤ بناية في السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ٧٧ في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، أي بنسبة ١٨ في المائة. وتشغل هذه الأبنية الـ ٧٧ المستأجرة ١٠٥ من المدارس، تركزت النسبة الكبرى منها في لبنان والضفة الغربية. وستواصل الوكالة بحثها عن تمويل المشاريع لتلبية احتياجات أخرى ذات أولوية في القطاع التعليمي، مثل بناء مدارس إضافية لاستقبال الأعداد المتزايدة من الملتحقين بالمدارس، لا سيما في قطاع غزة، أو الاستعاضة عن الأبنية المتصدعة.

٢٧ - البنية الأساسية للتعليم: ظلت البنية الأساسية التعليمية للوكالة في حاجة إلى تحسينات رئيسية لكي تواصل استقبالها للوافدين الجدد على المدارس وتهيئة بيئة تعليمية مرضية. ورغم النتائج الهامة التي تحققت في إطار برنامج إقرار السلام، لا تتوسع القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي للوكالة بمعدل يتناسب مع تزايد الالتحاق بالمدارس. فبين السنة الدراسية ١٩٩٤/١٩٩٣ والسنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، ازداد عدد الأبنية المدرسية بنسبة ١,٢ في المائة وازداد عدد المدارس بنسبة ١,٤ في المائة، بينما ازداد مجموع الملتحقين بالمدارس بنسبة ١٢,٢ في المائة. وجرت تغطية الزيادة من الملتحقين بالمدارس بواسطة توسيع قاعات الدراسة، وبناء قاعات إضافية أو استئجارها، وتحويل مدارس من العمل بنظام الفترة الواحدة إلى العمل بنظام الفترتين. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح العديد من مدارس الوكالة، وبخاصة المدارس التي بنيت في الخمسينيات أو الستينيات، متصدعة ولم تعد قابلة للإصلاح بطريقة اقتصادية وصارت بحاجة إلى الاستبدال، وزاد هذا الاتجاه حدة الاستخدام المكثف للأبنية المستأجرة للمدارس ونقص الأموال الكافية للصيانة السليمة. وشكلت المدارس المتصدعة مصدر قلق في الأردن (انظر الفقرة ١٣٣) وقطاع غزة. وتطلبت مدارس اخرى أعمال صيانة أو تطوير شاملة لتمديد فترة صلاحيتها. وما زال الاكتظاظ داخل النظام التعليمي للوكالة مستمرا، نظرا لقلة الموارد اللازمة لتوظيف المعلمين أو لبناء مدارس أو قاعات دراسية جديدة. ولقد بلغ معدل استيعاب القاعات على نطاق الوكالة ٤٣,٦ تلميذا في المتوسط في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، ويشكل ذلك ارتفاعا للمرة الخامسة على التوالي. وبلغ هذا المعدل أقصى حد له في قطاع غزة (٤٩,٦)، الذي لا يزال يشهد زيادات كبيرة في أعداد الملتحقين بالمدارس، وبلغ هذا المعدل حده الأدنى في الضفة الغربية (٣٧,٨) بسبب النسبة العالية للأبنية المستأجرة.

٢٨ - تطوير البنية الأساسية: سعت الوكالة إلى معالجة أوجه النقص في بنيتها الأساسية للتعليم من خلال الحصول على تمويل للمشاريع، وبخاصة في إطار برنامج إقرار السلم، لتحسين وتوسيع بنيتها الأساسية للتعليم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت الوكالة بناء عشرة مباني مدرسية لزيادة الاستيعاب أو لاستبدال أبنية مستأجرة غير مرضية أو متصدعة؛ وأنشأت الوكالة ٧٦ قاعة دراسية إضافية لتلافي العمل بنظام الفترات الثلاث، أو لاستبدال قاعات دراسية غير مأمونة؛ وبنيت ست قاعات متخصصة، كالمكتبات ومختبرات العلوم وقاعات الحواسيب وقاعات التدريب المهني أو القاعات المتعددة الأغراض، في المباني المدرسية التي تنقصها تلك المرافق. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحسين ١١ مدرسة بشكل شامل، وبناء ١١ مجموعة مراحيض، وتشييد ثلاثة خزانات للمياه. وكانت خمس مدارس أخرى، و ١٢ قاعة دراسية، وغرفتان متخصصتان وأربعة مجموعات مراحيض قيد البناء في منتصف عام ١٩٩٨. وجرى تحسين عدة ورش عمل في مركز دمشق للتدريب، وأجريت أعمال تجديد في مركز سبلين للتدريب. ومع أن توافر التمويل كان القيد الأساسي لبرنامج البناء لدى الوكالة، فقد ظهرت في بعض ميادين العمل، كالضفة الغربية ولبنان، مشكلات ذات صلة بمواقع البناء، شكلت قيودا مساوية في الصعوبة.

٢٩ - إصلاح برامج التعليم من جانب السلطات المضيفة: نظرا لأن سياسة الأونروا تقتضي أن يتبع برنامج التعليم الأساسي لديها برنامج السلطة المضيفة في كل ميدان من ميادين العمل، فإن التغييرات التي تحدثها السلطة المضيفة تؤثر على البرامج التعليمية للوكالة، التي تستحدث هذه التغييرات في مدارسها في الظروف العادية. وأبرز مثال في هذا الشأن هو تمديد مرحلة التعليم الأساسي في الضفة الغربية وغزة من تسع سنوات إلى ١٠ سنوات، وهو ما ظلت الوكالة غير قادرة على تنفيذه بسبب القيود المالية وعدم وجود تمويل لمقترح بمشروع قيمته ٢٥,٥ مليون دولار. ونظرا لعدم توفُّر أموال الوكالة، وفي سياق الطلبات المتكررة للسلطة الفلسطينية، واصلت السلطة استقبال تلاميذ الصف العاشر في مدارسها. أما المقترح بمشروع وقيمته ٠٠٠ ٣٧٠ دولار لإدخال الصف العاشر في مدارس الوكالة في القدس - لمعالجة الصعاب التي يواجهها التلاميذ اللاجئون في الذهاب إلى المدارس العمومية أو الخاصة في المرحلة الثانوية بعد إنهاء سنوات المرحلة الإعدادية التسع في مدارس الوكالة - فقد ظل بدون تمويل أيضا. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، أقرت السلطة الفلسطينية المنهج الدراسي الفلسطيني الجديد للاستعاضة به عن المنهج الدراسي الأردني في الضفة الغربية والمنهج الدراسي المصري في غزة. وسينفذ المنهج الدراسي الجديد على مراحل على مدى خمس سنوات ابتداء من السنة الدراسية ٢٠٠٠-٢٠٠١. وفي الجمهورية العربية السورية، بدئ العمل بشكل تدريجي بخطة دراسية جديدة، ومنهج دراسي وكتب مدرسية جديدة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية. ونُفذ الشكل الجديد للصف الابتدائي الأول تنفيذا كاملا في مدارس الأونروا في السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، وبدئ العمل بالصف الابتدائي الثاني الجديد في مدرسة واحدة تابعة للوكالة في مخيم اليرموك، قبل التطبيق الكامل في جميع المدارس التابعة للوكالة في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩. وقدمت وزارة التعليم السورية دروسا في تدريب المدربين لفائدة المشرفين على مدارس الأونروا على الكتاب المدرسي الجديد المقرر للصف الثاني، وذلك من أجل تدريب معلمي الوكالة في صيف ١٩٩٨. وفي لبنان، من المقرر تنفيذ بنية تعليمية جديدة ومنهج دراسي وكتب مدرسية للمرحلتين الابتدائية والاعدادية في مدارس الوكالة على مدى ثلاث سنوات تبدأ في السنة الدراسية ١٩٩٨-١٩٩٩. ورغم بدء العمل بالشكل الجديد على

أساس تجريبي في بعض المدارس الحكومية والمدارس الخاصة في ١٩٩٧-١٩٩٨، مع تنظيم دورات تدريبية لفائدة المربين، لم يشمل النموذج مدارس الأونروا. وفي الأردن، صدرت طبعة منقحة لبعض الكتب الدراسية المقررة، وبالتالي ارتفعت تكلفة الكتب الدراسية للوكالة حوالي ٠٠٠ ٥١ دولار. وجُعلت مادة علوم الحاسوب اختيارية بالنسبة للصفوف من ٧ الى ٩ في الأردن والضفة الغربية، مع احتمال جعلها إلزامية كما كانت سابقا بالنسبة للصف العاشر في الأردن. وتسعى الوكالة جاهدة إلى تنفيذ التغييرات الضرورية الى أقصى حد ممكن حتى لا تجعل تلاميذ الوكالة أقل حظا بالمقارنة مع أندادهم في المدارس الحكومية و/أو تتسبب في أعباء إضافية للسلطات المضيفة.

٣٠ - التعليم العلاجي والخاص: واصلت الأونروا توفير برامج مصممة بشكل خاص هدفها الحفاظ على مستويات الإنجازات وتمكين التلاميذ الذين يواجهون صعوبات في التحصيل من الاستفادة استفادة كاملة من خدمات التعليم الأساسي للوكالة. وفي المدارس الابتدائية والإعدادية لجميع الميادين الخمسة، أجريت اختبارات موحدة في المواد الأساسية للصفوف من ٤ إلى ٩ في نهاية النصف الأول والثاني من السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، بهدف تشجيع المعلمين على تحسين الأداء وتحديد التلاميذ المحتاجين إلى اهتمام خاص. وشملت التدابير التعويضية التي اتخذت لفائدة التلاميذ صفوفا علاجية، وساعات دراسية إضافية طوعية، وبرامج سمعية - بصرية، ومواد لإثراء المنهج، ومجموعات للتعلم الذاتي. وقدمت أنشطة علاجية وتعليمية خاصة في ميادين العمل في الأردن ولبنان وغزة لمساعدة الأطفال الذين يواجهون صعوبات في التحصيل على المشاركة في برامج التعليم الرئيسي. وفي السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، استفاد من تلك الأنشطة ٩٨٤ ممن يعانون من بطء في التحصيل، و ٦٩٠ تلميذا في حاجة إلى عناية علاجية، و ٢٤ طفلا أصما. ونظرا لصعوبة الحصول على تمويل مستدام لمشروع التعليم الخاص، يجري استكشاف سبل تقديم المساعدة إلى جميع الأطفال ذوي الصعوبات في التحصيل بدون تكلفة إضافية للوكالة، باستخدام الموارد والخبرات الموجودة.

٣١ - التدريب المهني والتقني: ضمت مراكز الأونروا الثمانية للتدريب المهني والتقني في ميادين العمل الخمسة التابعة للوكالة ما مجموعه ٥٦٠ ٤ تلميذا مسجلا في السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، بزيادة ١١٦ عن السنة السابقة (انظر المرفق الأول، الجدول ٥). ونُظمت ٢٢ دورة مهنية تدريبية بعد المرحلة الإعدادية، مدة كل منها سنتان لفائدة المتدربين الذكور في مهن البناء والكهرباء والالكترونيات والميكانيكا وأشغال المعادن، ولفائدة المتدربات في مهن تصنيف الشعر وصناعة الملابس الجاهزة وحياكة النساتين. وأتيحت للمتدربين والمتدربات ٢٦ دورة تقنية/شبه فنية، مدة كل منها سنتان بعد المرحلة الثانوية، في مجموعة متنوعة من المهارات التقنية والتجارية ومهارات المساعدات الطبية. وشكلت النساء نسبة ٦٢ في المائة من جميع المتدربين المسجلين في الدورات التقنية/شبه المهنية في ١٩٩٧-١٩٩٨. وتفاوتت عروض الدورات بين مركز وآخر، وفقا لمتطلبات سوق العمل، وتوافر فرص التدريب في مؤسسات أخرى. وبسبب القيود المالية، ظلت الوكالة غير قادرة على إدخال دورات جديدة أو توسيع قدرة استيعاب الدورات القائمة إلا من خلال إعادة نشر الموارد في إطار برنامج التدريب المهني والتقني، أو الحصول على تمويل لمشاريع من أجل تغطية ما يرتبط بهذه الدورات الجديدة من تكاليف متكررة وتكاليف رأس المال. ولم يبدأ العمل بأية

دورات جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإلى جانب الدورة التدريبية التي تستغرق سنتين، قدم النموذج الرئيسي للإعداد المهني الذي تستخدمه الأونروا، ومراكز التدريب التابعة للوكالة في الأردن والضفة الغربية دورات تدريبية قصيرة الأجل مدتها من ستة أسابيع إلى أربعين أسبوعا، نُظمت على أساس خاص بتعاون مع المنظمات غير الحكومية أو السلطة الفلسطينية. وخلال السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨، سُجل ٢٨١ متدربا في ١١ دورة من هذه الدورات، غطت مواضيع تشمل مهارات السكرتارية التنفيذية، وتركيب الأجهزة الكهربائية، وتزيين المباني، وإصلاح أجهزة الراديو والتلفزيون، وإصلاح أجهزة التبريد وتكييف الهواء. وقامت الوكالة أيضا برعاية ٤٤ طالبا لاجئا فلسطينيا في دورات تدريبية مهنية بمؤسسات خاصة في لبنان والضفة الغربية، بتمويل من المشروع أساسا. وتفيد دراسات استقصائية أجرتها الوكالة، أنه تم في عام ١٩٩٧ تشغيل ٧٩ في المائة من خريجي مراكز التدريب التابعة للأونروا في عام ١٩٩٦. وكانت عدة مشاريع لبناء أو تجهيز أو تجديد أو تطوير ورش العمل ومرافق التدريب الأخرى قيد الإنجاز أو أنهيت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٢ - الدورات التدريبية: شملت مواد الدورات الـ ٢٢ المقدمة في مراكز تدريب الأونروا الثمانية الدورات الحرفية/المهنية التالية: تصليح هياكل السيارات، والنظم الكهربائية للسيارات، وميكانيكا السيارات، وأشغال البناء والإنشاء، وتجهيز البناء وتزيينه، والنجارة/وتصنيع الأثاث، وميكانيكا الديزل ومعدات البناء، وميكانيكا الديزل والآليات الزراعية، وأعمال الكهرباء العامة، وصيانة الآلات، وتصنيع الآلات واللحام، وخراطة الآلات وصيانتها، وصيانة المعدات المكتبية، والسمكرة والتدفئة المركزية، وصيانة الراديو والتليفزيون، والتبريد وتكييف الهواء، وتصنيع الصفائح المعدنية والألمنيوم، والحدادة/اللحام، واللحام وتصنيع الأنابيب، فضلا عن دورات للإناث لإنتاج الملابس والحياكة، وتصفيف الشعر والتجميل. وشملت الدورات الـ ٢٦ التقنية/شبه الفنية: الهندسة المعمارية، والمساعدة المعمارية، والمساعد الهندسة المدنية، والمساعد الصيدلانية، والمساعدة في العلاج الطبيعي، والأعمال المصرفية وإدارة الأعمال المالية، والأعمال التجارية والمكتبية، وإنتاج السيراميك، وعلم الحواسيب، ونظم المعلومات المتعلقة بالحواسيب، وصحة الأسنان، والإلكترونيات، والإدارة المنزلية والمؤسسية، والإلكترونات الصناعية، والتصميم الداخلي والديكور، ومسح الأراضي، والتسويق والتنظيم المالي، والرسم الميكانيكي، وأعمال المختبرات الطبية، والتمريض، والتعليم قبل المدرسة، وأعمال السكرتارية وحفظ السجلات الطبية وأعمال السكرتارية وإدارة المكاتب، والبحث الاجتماعي، وأشغال البناء التقني.

٣٣ - كلية العلوم التربوية: واصلت الفروع الثلاثة لكلية العلوم التربوية في الأردن والضفة الغربية توفير تدريب المعلمين قبل الخدمة وفي أثنائها، للحصول على الشهادة الجامعية الأولى، كجزء من عملية تحسين مؤهلات هيئة المعلمين في الأونروا، للإيفاء بالمعايير المنقحة التي وضعتها كل من حكومة الأردن والسلطة الفلسطينية. فبرنامج السنوات الدراسية الأربع قبل الخدمة، الذي يمنح شهادات على مستوى جامعي في التدريس أو اللغة العربية، أو اللغة الإنكليزية، أو الرياضيات، أو العلوم، أو التربية المهنية أو التربية الإسلامية، أفاد ٨١١ متخرجا من المرحلة الثانوية، بينهم ٥٩٨ طالبة، في مركز عمان، ومركزي تدريب رام الله للشبان والشابات. أما برنامج السنوات الدراسية الثلاث في أثناء الخدمة في مركز تدريب عمان، فقد

أفاد ٦٤٤ معلما في الوكالة يحملون دبلوم إنهاء سنتين من تدريب المعلمين، وبينهم ٢١٢ معلمة، للارتقاء بمؤهلاتهم إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى، والتخصص في التعليم المدرسي، أو اللغة العربية، أو التربية الإسلامية. وقد تقرر عدم إدراج برنامج التدريب في أثناء الخدمة في كلية العلوم التربوية في رام الله بسبب الظروف المحلية (انظر الفقرة ١٨٨). وخلال الفترة المستعرضة، تخرج ما إجماليه ١٥١ طالبا من برنامج ما قبل الخدمة، و ١٧٧ من برنامج التدريب في أثناء الخدمة. ومن بين الـ ٣٧٨ متخرجا من تدريب ما قبل الخدمة (٢٢٧ في ١٩٩٦/١٩٩٧ و ١٥١ في ١٩٩٧/١٩٩٨)، تم توظيف ٤٦ متخرجا حتى الآن من قبل الوكالة، على أساس تنافسي للإيفاء بمتطلبات التدريس في ميداني الضفة الغربية والأردن. وسيضاف باقي الخريجين إلى مجموعة المعلمين المؤهلين الذين يمكن للوكالة الاستفادة منهم في المستقبل. وبسبب الصعوبات في توظيف معلمي الابتدائي المؤهلين في لبنان، أعادت الوكالة برنامجا تدريبيا صغيرا قبل الخدمة للمعلمين في مركز تدريب سبلين (انظر الفقرة ١٥٦).

٣٤ - تدريب المعلمين في أثناء الخدمة: فضلا عن الأهداف المحددة لبرنامج كلية العلوم التربوية، واصلت الأونروا الحفاظ على مستويات النوعية وتحسينها في إطار نظامها التعليمي، من خلال برنامجها العادي للتدريب في أثناء الخدمة، الذي أفاد ٥٧٥ معلما ومدير مدرسة، وموجها تربويا ومعلمي التدريب المهني خلال الفترة المستعرضة. ويهدف برنامج التدريب العادي في أثناء الخدمة إلى تطوير مؤهلات المعلمين لتفي بالمعايير المنقحة، وتعزيز كفاءات المعلمين في مجالات معينة من المناهج الدراسية، وتحسين المهارات الإدارية والتوجيهية للموظفين الإداريين. وتضمنت معظم الدورات التدريبية حلقات دراسية أسبوعية تعقد خارج أوقات الدوام، مقترنة بتعليم يتاح خلال العطلة الصيفية، في فترة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات. وقد قدم معهد التربية التابع للأونروا/اليونسكو، الموجود في مقر الوكالة في عمان، التوجيه الكامل لبرنامج التدريب العادي في أثناء الخدمة. وفي ميدان الضفة الغربية، شارك بعض معلمي الوكالة في دورات صيفية أو حلقات عمل نظمتها السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية لرفع مستوى المهارات التعليمية وطرائقها. وفي سوريا، قدمت دورة تجديدية قصيرة لمعلمي العلوم، وأنشطة تدريبية لمعلمي اللغة الإنكليزية على أساس احتياج كل منهم.

٣٥ - المنح الجامعية: واصلت الأونروا محاولاتها لتعزيز مستويات التعليم، ومن ثم تحسين فرص التوظيف بين اللاجئين الفلسطينيين، وذلك بتقديم منح جامعية على أساس الجدارة للشبان المتفوقين. وفي السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨، قدمت الوكالة منحا إلى ١ ٠٥٥ طالبا من اللاجئين، من بينهم ٤٨٨ طالبة، للدراسة في ٤٤ جامعة في ١١ بلدا في منطقة الشرق الأوسط. وإثر تجميد مخصصات الميزانية العادية للمنح الجامعية في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤)، تم تمويل برنامج المنح الجامعية بكامله عن طريق التبرعات للمشروع. وتدعو الحاجة إلى مزيد من التبرعات للمشروع لدعم البرنامج في السنوات القادمة، وبخاصة بالنسبة لـ ٣١٥ طالبا الذين كانوا في خضم دراستهم. وقدمت منح جامعية لمدة سنة تتراوح قيمتها من ٢٥٠ إلى ١ ٥٠٠ دولار في السنة، وذلك حسب الرسوم الدراسية الجامعية، على أساس الجدارة الأكاديمية حسب نتائج امتحانات الثانوية العامة (التوجيهية) التي تجريها السلطات المضيفة - وتجدد هذه المنح سنويا للطلاب الذين ينتقلون إلى السنة التالية إلى أن يصلوا إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى. وكانت مجالات

الدراسة الرئيسية التي سعى إليها الطلاب الحاصلون على المنح في ١٩٩٨/١٩٩٧ هي الهندسة (٢٦ في المائة)، والطب (٢٥ في المائـــة)، والصيدلة (٢٢ في المائة)، وطب الأسنان (١٠ في المائة)، وشكلت التخصصات الأخرى نسبة ١٧ في المائة المتبقية.

٣٦ - ميزانية البرنامج وإدارته: مازال برنامج التعليم يمثل المجال الأكبر القائم بذاته في أنشطة الأونروا. فقد شكل الـ ٣٧٢ ١٤ موظفا العاملين في برنامج التعليم - بمن فيهم المعلمون والإداريون والموظفون الدائمون - أكثر من ثلثي مجموع موظفي الوكالة، بينما شكلت ميزانية التعليم البالغة ١٦٠,٣ مليون دولار لعام ١٩٩٨، نصف مجموع الميزانية الإجمالية للوكالة. وكان من المتوقع أن يبلغ الإنفاق الفعلي لعام ١٩٩٨ أقل من المبلغ الوارد في الميزانية بسبب التدابير التقشفية وغيرها من تدابير تخفيض التكاليف التي اتخذت استجابة لنقص التمويل. وتم في جميع ميادين العمل باستثناء غزة، جمع تبرعات ضئيلة بنسب محددة من التلاميذ والمتدربين على أساس طوعي، لاستخدامها في تحسين المرافق والتجهيزات في المدارس ومراكز التدريب. وشملت أشكال أخرى من دعم المجتمع المحلي لبرنامج التعليم تبرعات بالمعدات، والأثاث، والإمدادات، وفي الضفة الغربية، قدمت تبرعات نقدية لبناء أو تجديد مدارس وقطعة أرض لبناء ثلاث مدارس جديدة. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، أصدرت الوكالة طلبا للحصول على خبرة تقنية بتمويل من جهة مانحة للمساعدة في وضع خطة التعليم، وقد استجابت إليها جهة مانحة مشكورة. وسيقدم مانح آخر مساعدة تقنية وتمويلا لتقديم تدريب حاسوبي في مراكز تدريب الأونروا.

٣٧ - أثر التدابير التقشفية: اتضح الأثر الناجم عن استمرار نقص التمويل الذي تواجهه الأونروا منذ عام ١٩٩٣ على برامج التعليم، بشكل مباشر جدا في عدم قدرة البرنامج على التوسع بمعدلات تتناسب مع ازدياد عدد المستفيدين، كما هو مبين أعلاه. وسعت الوكالة لمعالجة ذلك الاتجاه، والحفاظ في الوقت نفسه على نوعية التعليم باستخدام أكثر الموارد المتاحة المجدية من حيث التكاليف من خلال نهج متكامل يقوم على أساس ازدياد أحجام قاعات الدرس، والحفاظ على نظام الفترتين، وتوظيف المعلمين على أساس تعاقدي، واستبدال بالمدارس المستأجرة مباني تفي بمعايير مباني الوكالة. إلا أنه لم يكن بالوسع تنفيذ بعض هذه التدابير دون حدوث نتائج سلبية تتعلق بنوعية التعليم، بما فيها تدني التواصل بين المعلمين والتلاميذ، وتراكم عبء العمل على عاتق المعلمين والموجهين، والصعوبات في توظيف معلمين مؤهلين بعقود أو بأجور يومية. كما حالت العوائق المالية دون متابعة الوكالة للإصلاحات التعليمية التي أدخلتها السلطات المضيفة، ولا سيما إدخال الصف العاشر في الضفة الغربية وقطاع غزة (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه)، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين نظامي الأونروا والسلطة المضيفة التعليميين وتعريض الجهود القائمة الرامية إلى المواءمة إلى الخطر. ورغم ازدياد قدرة برنامج التدريب المهني والتقني قليلا منذ ١٩٩٣، فقد أفاد نسبة متناقصة من الشبان اللاجئين إفادة مباشرة في حين ظل غير قادر على المواءمة بين الطلب المعروض للتدريب. ولم تتوفر أموال لإدخال دورات تدريبية مهنية إضافية. إن الوضع المالي الدقيق للوكالة بعد منتصف ١٩٩٧، قد أرغمها على النظر في تخفيض مجموعات من خدماتها، بما فيها إدخال رسوم على الكتب المدرسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد ألغي هذا التدبير بعد الاستنكار الواسع ضد عملية التخفيض، وتلقي تبرعات إضافية (انظر الفقرات من ٤ إلى ٦). إلا أنه لم يكن بالوسع إلغاء تجميد

مخصصات الميزانية العادية للمنح الجامعية على نطاق الوكالة، مما جعل برنامج المنح يتوقف على استمرار تمويل مشروع. وكان من بين تدابير التقشف الأخرى، التي أثرت على برنامج التعليم، تجميد التوظيف العام الذي بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٧، وتخفيض مخصصات الصيانة التي أدت إلى تهدم المدارس في وقت مبكر، والتخفيضات في مخصصات معدات وموارد التدريب المهني.

٣٨ - التعاون مع السلطات المضيفة: واصل برنامج التعليم الرئيسي للأونروا في جميع ميادين التشغيل الخمسة، عمله وفقا لنظم التعليم للسلطة المضيفة. وواصل كبار موظفي الوكالة في جميع الميادين مشاركتهم في تطوير الأنشطة التعليمية للسلطات المضيفة، ولا سيما في المنتديات التي تناولت السياسات العامة التي قد تؤثر على برنامج الوكالة التعليمي. وكانت هناك درجة عالية من التعاون بين الأونروا والسلطات المضيفة، من حيث تنفيذ تغيرات في مناهج نظم المدارس الوطنية، كما هو مبين في الفقرة ٢٩ أعلاه. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، فقد اجتمعت لجنة التنسيق التقنية المشتركة بين الأونروا والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، واجتمعت في نيسان/أبريل ١٩٩٨ لمناقشة طائفة من المواضيع بما فيها الكتب المدرسية، ومباني المدارس، وتدريب المعلمين في أثناء الخدمة، والتدريب المهني والتقني، وإدخال الصف العاشر، والتطورات الحاصلة في إعداد المنهج الدراسي الفلسطيني الجديد. وقدمت الأونروا للسلطة الفلسطينية برامج عديدة لتدريب المعلمين في أثناء الخدمة ومواد تعليمية ذات صلة، لاستعمالها في برنامج التدريب في أثناء الخدمة التابع للسلطة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدمت الأونروا دورة قصيرة في تقنيات القياس والتقييم لـ ٢٤ مشرفا مدرسيا معينين حديثا في الضفة الغربية. واتفقت السلطة الفلسطينية والأونروا على تبادل المعلومات المتعلقة بمشروع وضع خرائط للمدارس الذي تقوم به السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وشارك العاملون في الوكالة في وضع المنهج الدراسي الفلسطيني الجديد، والإعداد لاستراتيجية تدريب مهنية جديدة، وتحديث المناهج الدراسية لبعض الدورات التدريبية المهنية للمعاهد المتوسطة. وواصلت الأونروا التعاون مع السلطة الفلسطينية في تقديم دورات تدريبية مهنية قصيرة للسجناء المفرج عنهم في الضفة الغربية. وفي الجمهورية العربية السورية، قدمت الحكومة قطعة أرض لبناء مدرسة المزة، وقدمت كتبا مدرسية بأسعار مخفضة، وتبرعت بوسائل تعليمية لمدارس الأونروا، في حين قامت بلدية دمشق مجانا بتعبيد ساحات في مركز تدريب دمشق.

٣٩ - التعاون مع اليونسكو/الجامعة العربية: أدير برنامج الوكالة للتعليم بالتعاون مع اليونسكو، التي تولت المسؤولية التقنية بتزويد الأونروا بمجموعة تضم ٧ من كبار المديرين، بينهم مدير دائرة التربية والتعليم. وقد شغل ٤ من هؤلاء المديرين وظائف دولية قدمتها اليونسكو على سبيل الإعارة على أساس عدم السداد، بينما شغل الثلاثة الباقون وظائف محلية غطت تكاليفها اليونسكو. وبتمويل من اليونسكو، شاركت الأونروا في مشروع اليونسكو في جنوب شرقي المتوسط لحفظ البيئة البحرية، ورعت الأنشطة التعليمية المتعلقة بمواضيع المشروع في ١٤ مدرسة تابعة للوكالة، وشاركت في المدرسة الصيفية للمشروع في اليونان في آب/أغسطس ١٩٩٧. وعقد الاجتماع السنوي المشترك السابع بين الأونروا ومجلس الجامعة العربية المعني بتعليم الأطفال الفلسطينيين، في القاهرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد أثنى المجلس على جهود الوكالة في توفير الخدمات التعليمية بمستويات مقبولة رغم العوائق المالية.

باء - الصحـــة

٤٠ - الرعاية الأولية: ظل برنامج الرعاية الصحية لدى الأونروا، منصبا على الرعاية الصحية الأولية الشاملة، بما فيها مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة، وخدمات الصحة المدرسية، والتربية الصحية ونشاطات التوعية الصحية، وخدمات الرعاية الطبية للمرضى الخارجيين، والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية ومكافحتها، كمرض السكر، وفرط التوتر، والرعاية المتخصصة مع التركيز على الأمراض النسائية والتوليد، وطب الأطفال، وأمراض القلب. وقد تم تقديم هذه الخدمات من خلال شبكة مرافق رعاية الصحة الأولية التابعة للوكالة وعددها ١٢٢ - من بينها ٨٩ مركزا صحيا، و ٢٣ نقطة صحية توفر طائفة واسعة من خدمات الرعاية الصحية بدوام جزئي، و ١٠ مراكز لصحة الأم والطفل توفر خدمات شاملة للصحة العائلية - مدعومة بخدمات أساسية كالتصوير الإشعاعي، ومرافق المختبرات (انظرالمرفق الأول، الجدول ٦). وخلال فترة التقرير، عالجت مرافق المرضى الخارجيين ٥,٤ مليون حالة طبية و ٠,٥ حالة طب الأسنان، فضلا عن ١,٢ مليون زيارة لخدمات التمريض كالتضميد والحقن. وفي إطار برنامج الرعاية الصحية الأولية، تم أيضا توفير المواد الطبية الضرورية، والتغذية التكميلية للفئات الضعيفة، وإعادة التأهيل للإعاقات الجسدية. وخلص تقرير للبنك الدولي[1] إلى أن نهج الأونروا الفعال في تقديم العنايـــة الصحيـــة قـد يوفر أساسا لتطوير نظام صحي فلسطيني مستدام في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكر التقرير أنه بإنفاق سنوي للفرد على الصحة قدره ١٨ دولارا في بيئة ثقافية وطب الأمراض الوافدة يماثل النفقات المخصصة لغير اللاجئين، يمكن اعتماد جوانب محددة من نظام الوكالة من قبيل طرائق المعالجة وإدارة الموارد المادية بسهولة وتكييفها مع قطاع الحكومة.

٤١ - البنية الأساسية للصحة: مع ورود الأموال الخاصة بتمويل المشاريع في إطار برنامج إقرار السلام أساسا، واصلت الأونروا عملية إصلاح أو استبدال المراكز الصحية التي كانت قد تردت إلى درجة تجاوزت حـــد الإصـــلاح مـــن الوجهـــة الاقتصـــادية بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة للصيانة الوقائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنجاز تشييد ثلاثة مراكز صحية سيستعاض بها عن الأماكن غير المرضية، كما أنجزت أعمال تجديد أو تحسين أساسية لعشرة مراكز. وكانت الأعمال الرامية إلى استبدال الصيدلية الميدانية في الأردن ومرفقين للرعاية الصحية الأساسية في لبنان لا تزال جارية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتسعى الوكالة للحصول من برنامج إقرار السلام على مزيد من التبرعات لتغطية نفقات استبدال عدد من المرافق الصحية الكائنة في أماكن غير مرضية، ولإصلاح سواها. وساعد التقدم المحرز على مدى السنوات الخمس الأخيرة في عمليات بناء مرافق الرعاية الصحية الأولية ورفع مستواها وتجهيزها إلى تحسين مستويات الخدمات المقدمة وتدفق المرضى، وقد ترك هذا تأثيرا ملحوظا على جودة الرعاية المقدمة، مما أدى إلى التعويض جزئيا عن الآثار السلبية لتدابير التقشف.

٤٢ - الصحة العائلية: ظلت الصحة العائلية موضع تركيز بوصفها جزءا لا يتجزأ من برنامج الصحة العادي للأونروا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت مستوصفات ومراكز صحة الأم والطفل التابعة للأونروا الرعاية لحوالي ٦٠٠ ٢٠١ من الأطفال دون سن الثالثة، يمثلون تقريبا ٦ في المائة من السكان اللاجئين

المسجلين، وحوالي ٠٠٠ ٦٩ من النساء الحوامل، اللائي يشكلن حوالي ثلثي حالات الحمل المرتقبة بين صفوف النساء في عمر الإنجاب، وذلك استنادا إلى معدلات الولادات التقريبية الحالية. وتم تسجيل ما يربو على ٤٠٠ ٢١ متقبلة لتنظيم الأسرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما رفع مجموع النساء المستفيدات من خدمات تنظيم الأسرة لدى الوكالة إلى ٠٠٠ ٥٨. وازداد عدد المراكز الصحية التي تقدم الأجهزة الرحمية من ٦١ في منتصف عام ١٩٩٧ إلى ٧٤ في منتصف عام ١٩٩٨. وبلغت التغطية الإجمالية للخدمات الصحية للأمومة على نطاق الوكالة حوالي ٧٠ في المائة من السكان المستهدفين، بينما بلغت نسبة الرعاية الصحية للأطفال حوالي ٧٥ في المائة. وتحقق أعلى معدلات التغطية في قطاع غزة، بسبب سهولة وصول اللاجئين إلى المرافق التي تعنى بصحة الأم والطفل. ويواصل برنامج الصحة العائلية تشديده على الاستثمارات الفعالة من حيث التكاليف في الموارد البشرية لتعزيز بناء القدرات وتحسين جودة الرعاية. ويجري توفير التدريب المكثف داخل المنشآت لرفع مستوى مهارات الموظفين وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والجامعات المحلية. أما التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة باتجاه وضع برنامج شامل لصحة الأمومة وتنظيم الأسرة والذي جرى تعزيزه من خلال تقديم تبرعات إضافية في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجماعة الأوروبية والأونروا، للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، فقد استخدم بصورة أساسية لمواجهة تكاليف موظفي البرنامج، ولرفع مستوى المعدات الطبية في مستوصفات صحة الأم والطفل، ولشراء إمدادات وسائل منع الحمل. وجرى تنشيط نظام الوكالة لمراقبة وفيات الأمهات للمساعدة على خفض وفيات الأمهات الناجمة عن أسباب يمكن تلافيها. كما وضعت مؤشرات أداء لقياس التقدم المحرز في التغطية والجودة المتعلقتين بالخدمات السابقة للولادة واللاحقة للولادة وتنظيم الأسرة. وكجزء من البحوث الرامية إلى تقييم الحالة الصحية للسكان اللاجئين، اضطلعت الوكالة بدراسات عن وفيات الرضع ووفيات الأطفال المبكرة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة. وأظهرت الدراسات أن معدل وفيات الرضع في صفوف اللاجئين الفلسطينيين يتراوح بين ٢٧-٣٥ وفاة في كل ٠٠٠ ١ ولادة حية، وهذا ما يتفق مع المعدلات الإقليمية التي أفيد عنها في الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية التي أجرتها السلطات المضيفة (انظر المرفق الأول، الجدول ٧). ووجدت دراسات الأونروا أيضا أن نسبة كبيرة من وفيات الرضع تقع في الفترة الأولى من حياة المواليد، عندما يكون منعها عادة أصعب. وفي الاجتماعات التي ترعاها منظمة الصحة العالمية وغيرها من منظمات الصحة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ما زال يُنظر إلى الخبرة الميدانية للوكالة في مجال الصحة التناسلية والعائلية كذخر أساسي في وضع استراتيجيات التدخل الملائمة لتعزيز المعايير في جميع أنحاء المنطقة.

٤٣ - الوقاية من الأمراض ومكافحتها: بذلت الأونروا جهودا خاصة لمواصلة متابعة برنامج فعال لمواجهة مجموعة من التحديات في مجال الوقاية من الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك مكافحة الأمراض السارية التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، كشلل الأطفال والكزاز، والوقاية من الأوبئة الجرثومية المنقولة عبر الأقنية البيئية، كالحمى المالطية والطفيليات المعوية، والوقاية من الأمراض المعدية الناشئة حديثا، كفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، ومكافحة الأمراض المعدية العائدة إلى الظهور، كالتدرن الرئوي، والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، كتلك المتصلة بالطرائق المعيشية، وهي أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسرطان (انظر المرفق الأول، الجدول ٧). ولتحقيق

هذه الأهداف، واصلت الوكالة التغطية المثلى من التحصين ضد الأمراض الأساسية للطفولة، حيث شاركت في ربيع عام ١٩٩٨ في جولتين من الحملات الوطنية للتحصين للقضاء على شلل الأطفال في جميع مناطق عملياتها، في إطار استراتيجية إقليمية لمنظمة الصحة العالمية يتم تنفيذها بالتنسيق مع السلطات الصحية المحلية. واستخدمت الأونروا اللقاحات التي قدمتها اليونيسيف فتم تلقيح ٨٠٠ ٢١١ طفل لاجئ دون سن الخامسة في الجولة الأولى و ٠٠٠ ١٨٧ في الثانية. وتم توفير رعاية خاصة، تشمل مراقبة وإدارة دقيقتين لأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم، من خلال جميع المراكز الصحية للوكالة. وقد استفاد من ذلك ٤٠٠ ٧١ مريض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل إيلاء اهتمام خاص للكشف والضبط المبكرين للاضطرابات الناجمة عن المغذيات الدقيقة وبخاصة فقر الدم الناتج عن نقص الحديد، الذي لا يزال واسع الانتشار بين الأطفال دون سن الدراسة والنساء في سن الإنجاب. والخطط جارية للاضطلاع بمسح تغذوي في قطاع غزة في خريف عام ١٩٩٨، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ومركز التنسيق التابع لمنظمة الصحة العالمية، ومراكز الوقاية من الأمراض ومكافحتها، التابعة للولايات المتحدة. والوكالة عاكفة على اتخاذ خطوات ترمي إلى تعزيز مراقبتها لداء السل وتدابير المكافحة وتنسيقها مع تلك التي تتخذها سلطات الصحة العامة في جميع مناطق العمليات، استنادا إلى استراتيجية المعالجة القصيرة الأجل القائمة على الملاحظة المباشرة وتوصيات مستشار تقني في منظمة الصحة العالمية عن الأمراض السارية الذي كان قد أجرى تقييما لبرنامج الأونروا للسل في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية في الفترة أيار/ مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكانت الوكالة تعد الخطط للتعاون مع سواها من مقدمي خدمات الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الشروع بتنفيذ العنصر المتعلق بالصحة العامة لبرنامج مراقبة الحمى المالطية ومكافحتها الذي وضعته السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧ بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدى تبرع سخي للأنسولين البشري من إحدى الشركات في الولايات المتحدة بواسطة منظمة غير حكومية إلى مساعدة الوكالة على سد الاحتياجات اللازمة لمعالجة أمراض السكري التي تعتمد على الأنسولين على نطاق الوكالة بأكملها في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

٤٤ - الرعاية الثانوية: قدمت الأونروا المساعدة للاجئين الفلسطينيين في مجال الرعاية الثانوية من خلال استرداد جزء من التكاليف المترتبة على المعالجة في المستشفيات الحكومية أو غير الحكومية، و/أو من خلال اتفاقات تعاقدية مع المستشفيات غير الحكومية أو الخاصة، حسب الوضع في ميدان العمل. كما وفرت الوكالة الرعاية الثانوية بصورة مباشرة في مستشفى قلقيليه الذي يضم ٤٣ سريرا في الضفة الغربية. وما زال الارتفاع المطرد لتكاليف الرعاية الثانوية نتيجة للمعدلات المنقحة التي اعتمدتها المستشفيات الحكومية والمستشفيات التابعة للمنظمات غير الحكومية تهدد استدامة برنامج المعالجة في المستشفيات، بحيث باتت الإدارة الفعالة للموارد القليلة تحتل مرتبة الاهتمام الأولى بالنسبة للوكالة. ولذلك فقد أبقي على المعايير التي تتسم بدرجة أشد من الصرامة في إحالة المرضى وعلى نظام المساهمة في التكاليف التي كانت قد أدخلت في السنوات السابقة. وفي لبنان، لم يعد من الممكن الحفاظ على المستوى الراهن لخدمات المستشفيات إلا بتوفير موارد خارجة عن الميزانية التي لولاها ستتقلص هذه الخدمات إلى حد كبير. وشكلت ميزانية المعالجة في المستشفيات حوالي ٢٧ في المائة من ميزانية الرعاية الطبية في عام ١٩٩٨، حيث كانت أعلى نسبة من المخصصات للفرد في الضفة الغربية ولبنان. ونظرا للضيق

الشديد الذي يعمل برنامج المعالجة في المستشفيات في إطاره، فإن اتخاذ المزيد من التدابير لاحتواء التكاليف ينطوي على احتمال تعريض حياة اللاجئين المحتاجين للخطر، ولا سيما في لبنان، وفي الوقت نفسه، تعريض استدامة بعض مستشفيات المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على عقود مع الأونروا، كمستشفى فيكتوريا أوغوستا في القدس.

٤٥ - تنمية الموارد البشرية: واصلت الأونروا تركيزها على تنمية الموارد البشرية من أجل الصحة من خلال التدريب الأساسي في أثناء الخدمة وبعد الدراسة الجامعية كعنصر أساسي في تعزيز الفعالية البرنامجية وجودة الرعاية. وتهدف مواصلة التدريب في أثناء الخدمة إلى رفع مستوى مهارات الموظفين إلى درجة معايير محددة في تنفيذ الاستراتيجيات الصحية والبروتوكولات الموحدة للإدارة في مجال الصحة العائلية والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والتقنيات المخبرية، ونظم المعلومات الإدارية وإدارة الجودة الإجمالية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، اشترك مديرو البرامج من ميادين العمل الخمسة مع السلطة الفلسطينية في حلقتي عمل للتدريب في مجال علم الأوبئة وتقديم المشورة في شؤون الصحة التناسلية. وقد جرى تنظيمهما بالتعاون مع مراكز الوقاية من الأمراض ومكافحتها، التابعة للولايات المتحدة، وذلك بتمويل من خارج الميزانية. وشكلت حلقتا العمل المرحلة الأولى من برنامج شامل لبناء القدرات للاختصاصيين الفلسطينيين في الشؤون الصحية. وتواصل الوكالة تشجيع التدريب ما بعد الجامعي في مجال الصحة العامة في الجامعات المحلية، وهي ترعى لهذه الغاية ستة من الموظفين الاختصاصيين في جامعة بير زيت وجامعة الأردن للعلم والتكنولوجيا. واشترك ستة موظفين طبيين آخرين من الميادين الخمسة في برنامج تدريبي في اليابان في موضوع الصحة المجتمعية قامت بتمويله منظمات غير حكومية. وواصل برنامج الوكالة للتدريب المهني والتقني توفير التثقيف الأساسي للمساعدين الطبيين في مجالات الصيدلة، والأعمال المخبرية، وصحة الأسنان، والمعالجة بالعوامل الطبيعية، ومسك السجلات الطبية والمتعلقة بالتمريض. وأنهت كلية غزة للتمريض أنشطتها التدريبية في التمريض العام والقبالة العملية بتخريج آخر دفعة من الطلاب في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر الفقرة ٢١٥).

٤٦ - التثقيف الصحي: واصلت الأونروا تنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التثقيف الصحي بهدف تحسين أنماط الحياة الصحية وزيادة الوعي العام في مجتمع اللاجئين. وجرى عقد لقاءات لتقديم المشورة كما قدمت برامج سمعية - بصرية على أساس متواصل لرواد المراكز الصحية. واستهدفت تلامذة المدارس من خلال أنشطة مخططة يقدمها مرشد صحي في كل مدرسة من مدارس الوكالة؛ وتم تنظيم حملات للتثقيف الصحي المجتمعي في مناسبات عدة في المخيمات بشكل أساسي. وشملت الموضوعات المعالجة قضايا الصحة العائلية، والإدارة المنزلية لأمراض الطفولة الشائعة، والصحة والنظافة الشخصية، والإصحاح البيئي والوقاية من حالات الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك جرى الاحتفال بجميع الأيام الصحية العالمية/ كيوم الصحة العالمي، واليوم العالمي للامتناع عن التدخين واليوم العالمي للإيدز - من خلال أنشطة جرى تنظيمها في منشآت الوكالة داخل المخيمات وخارجها، وعلى مستوى المجتمعات المحلية. وبسبب حالات النقص في التمويل، تعذر في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧ الإبقاء على البرنامج التربوي المتعدد القطاعات للشباب حول الوقاية من تدخين التبغ، الذي أدخل بنجاح في المدارس الإعدادية التابعة للوكالة في السنة

الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٦، ولكنه سيستأنف في ١٩٩٩/١٩٩٨ وسيجري توسيع نطاقه ليشمل الأطفال في الصف السادس وما فوق. وبدعم متواصل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أبقي على برنامج التثقيف الصحي المدرسي المتعدد القطاعات المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لأطفال المدارس في الصفين ٩ و ١٠. وجرى توسيع نطاقه ليشمل مراكز الأونروا للتدريب المهني والتقني، وكليات العلوم التربوية، ومراكز برامج المرأة.

٤٧ - الصحة البيئية: إن أكثر من ١,١ مليون لاجئ فلسطيني، يقيمون في ٥٩ مخيما رسميا للاجئين، استفادوا من خدمات الصحة البيئية التي قدمتها الأونروا بالتعاون مع البلديات المحلية، بما في ذلك تصريف مياه المجارير، والتخلص من فائض مياه الأمطار، وتوفير المياه الصالحة للشرب، وجمع النفايات والتخلص منها، ومكافحة تكاثر الحشرات والقوارض. فقد واصلت الوكالة القيام بدور ناشط، وبخاصة في قطاع غزة، في تخطيط وتنفيذ مشاريع واسعة النطاق لتمديد المجارير وشبكات الصرف الصحي والمياه في المخيمات، ولتوسيع طاقات جمع النفايات الصلبة والتخلص منها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت الوكالة من تشغيل شبكة جديدة للمجارير والصرف الصحي في مخيم الشاطئ في قطاع غزة، وواصلت تنفيذ مشاريع المجارير والصرف الصحي في مخيم دير البلح في غزة، ومخيم النيرب في الجمهورية العربية السورية؛ وبدأت التعاقد بشأن مشروع يرمي إلى تحسين الهياكل الأساسية للمياه ومياه الفضلات في ثمانية مخيمات للاجئين في لبنان؛ وأعدت تصاميم مفصلة لوضع شبكة للمجارير والصرف الصحي في مخيم شعفاط؛ وأعدت دراسة جدوى عن ميكنة إدارة النفايات الصلبة في الأردن؛ وبدأت في شراء معدات لإدارة النفايات الصلبة في لبنان. واستكملت هذه المشاريع ببرامج تحسينية على أساس الاعتماد على النفس لرصف الطرق في مخيمات اللاجئين في جميع ميادين العمل، ومن خلالها ساهمت الوكالة بمواد البناء، وقدم المجتمع المحلي العمل التطوعي.

٤٨ - ميزانية البرنامج: بلغت ميزانية عام ١٩٩٨ لبرنامج الصحة الذي تقدمه الأونروا ٦٢,٦ مليون دولار. وكان من المتوقع أن تكون النفقات الفعلية لعام ١٩٩٨ أقل من المبلغ المدرج في الميزانية بسبب تدابير التقشف والتدابير الأخرى لتخفيض التكاليف المتخذة بسبب نقص التمويل. وبلغ معدل نفقات الخدمات الصحية في ميزانية عام ١٩٨٨، ١٥,٣ دولارا لكل لاجئ في السنة، وهو معدل أدنى بكثير من نفقات مقدمي الرعاية الصحية الآخرين في المنطقة. وخصص حوالي ثلثي ميزانية الصحة لخدمات الرعاية الطبية، التي تشمل خدمات العلاج وتقديم الدعم، وصحة الأسرة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، بينما قسم الثلث المتبقي بالتساوي بين خدمات الصحة البيئية وبرنامج التغذية التكميلية. وكرست نسبة ثمانين في المائة من مخصصات الرعاية الطبية لخدمات الرعاية الصحية الأولية، وكرست نسبة الـ ٢٠ في المائة المتبقية للخدمات الأساسية في المستشفيات. واختلفت أنماط الإنفاق بين ميادين العمل باختلاف الظروف المحلية، بما في ذلك التكلفة النسبية للرعاية، وسهولة الحصول على الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة والخدمات الصحية التي يقدمها القطاع العام. وظل نظام الرعاية الصحية الذي تقدمه الأونروا من أكثر الأنظمة فعالية من حيث تناسب فعاليته مع تكلفته في المنطقة، حسبما أكدت التقييمات المستقلة مرارا وتكرارا.

٤٩ - ملاك الموظفين الصحيين وأعباء العمل في مجال الصحة: خصصت نسبة ٦٣ في المائة تقريبا من الاعتمادات النقدية لبرنامج الصحة لتغطية تكاليف ٥٠٠ ٣ من موظفي الصحة الذين عينتهم الأونروا محليا والذين يضطلعون بتنفيذ جميع الأنشطة البرنامجية الرئيسية. ونظرا للقيود المفروضة على التوظيف بسبب القيود المالية، استمر النقص في الموارد البشرية المتاحة إزاء الطلب المتزايد باستمرار على الخدمات الصحية التي تقدمها الوكالة، والنمو السريع في عدد السكان. ونتيجة لذلك، ظلت أعباء العمل في مرافق الأونروا للرعاية الصحية الأولية ثقيلة، بمعدل ١٠٠ زيارة للمرضى يقوم بها كل طبيب يوميا على نطاق الوكالة، بالمقارنة مع زهاء ٥١ زيارة للمرضى يقوم بها طبيب تابع للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة. وبغية الحد من الآثار المناوئة المترتبة على ثقل أعباء العمل في نوعية الرعاية، وضعت أنظمة إدارية موحدة، ودرب الموظفون لاكتساب مستويات معينة من الكفاءة، ونفذ نظام للمواعيد. وأدى نظام المواعيد الذي طبق في عيادات صحة الأم والطفل، والرعاية التي يقدمها الاخصائيون والرعاية الخاصة، وخدمات المختبرات وخدمات طب الأسنان، إلى تحسين تدفق المرضى، وتقليل فترة انتظار المرضى، وزيادة فترة اتصال المرضى بالموظفين، زيادة ملحوظة.

٥٠ - المستحضرات الصيدلية: خلص تقرير صادر عن البنك الدولي في عام ١٩٩٧[٢] إلى أن النظام الذي تتبعه الأونروا في إدارة العقاقير على مستوى الرعاية الصحية الأولية نموذج جيد للأعمال التي يمكن أن يؤديها تنظيم للإمدادات بصورة فعالة، حتى في ظل ظروف عسيرة. ووفقا لما ورد في التقرير، أسفر نظام الوكالة - الذي يتميز بأنه يضم قائمة محدودة من العقاقير تستند إلى المبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، وبرامج علاج موحدة، وتدريب وإشراف فعالين - عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بتوافر العقاقير، والتدخلات العلاجية، ورضا المرضى. وتم تحقيق هذه النتائج بتكلفة زهاء ٤ في المائة من مجموع نفقات عام ١٩٩٦، التي أنفقها جميع مقدمي الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة على المستحضرات الصيدلية.

٥١ - آثار التدابير التقشفية: ظل برنامج الصحة الذي تقدمه الأونروا يعاني من الآثار السلبية المترتبة على تدابير التقشف والتدابير الأخرى لتخفيض التكاليف المتخذة منذ عام ١٩٩٣ بسبب نقص التمويل، وبخاصة نظام المشاركة في تغطية تكاليف العلاج في المستشفيات المتعاقد معها الذي بدأ العمل به في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ووقف المساعدة على دخول المستشفيات الخاصة بالأردن للعلاج في حالات الطوارئ ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٦، وتجميد التوظيف بصورة عامة الذي بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٧، وتخفيض الأموال المخصصة للوازم الطبية، وصيانة أماكن العمل، والسفر، والتدريب. وواصلت الوكالة اتخاذ تدابير استيعاب التكاليف وتعزيز الفعالية في برنامج الصحة من أجل الاستفادة على أفضل وجه بالموارد المحدودة المتاحة. وشملت هذه التدابير زيادة بناء القدرات عن طريق مواصلة التعليم والتدريب أثناء الخدمة (انظر الفقرة ٤٥)، وميكنة إدارة النفايات الصلبة عن طريق تمويل للمشاريع من أجل تخفيض التكاليف المتكررة، وإعادة نشر الموارد البشرية والمادية في ميادين عمل معينة لتعويض أوجه النقص الناجمة عن عدم كفاية اعتمادات الميزانية وتدابير التقشف. واستندت تدابير التقشف إلى عمليات تحليل عائد تكلفة مختلف مكونات برنامج الصحة، بما في ذلك المستحضرات الصيدلية، وخدمات المختبرات

والتصوير بالأشعة. غير أنه لم يكن أمام الوكالة، في مواجهة العجز الحاد في أواخر عام ١٩٩٧، خيار آخر سوى النظر في سلسلة من إجراءات تخفيض الخدمات بما في ذلك وقف خدمات العلاج في المستشفيات على نطاق الوكالة خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وفي أعقاب احتجاج عنيف ضد التخفيضات وبعد تلقي تبرعات إضافية، ألغي ذلك التدبير قبل تنفيذه (انظر الفقرات من ٤ إلى ٦).

٥٢ - التعاون مع السلطات المضيفة: واصلت الأونروا تعاونها الوثيق مع السلطة الفلسطينية في قطاع الصحة، وواصلت تقديم المساعدة للمشاريع الرامية إلى تعزيز البنية الأساسية الصحية، في إطار التزام الوكالة بعملية بناء نظام مستدام للرعاية الصحية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، في حدود الموارد المتاحة. وتعاونت الوكالة بشكل وثيق مع السلطة الفلسطينية في تنفيذ مشروع لصحة الأم وتنظيم الأسرة مدته ثلاث سنوات في غزة (انظر الفقرة ٢١٦)؛ ووضع برنامج لمراقبة داء البروسليات ومكافحته وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ٤٣). ووضع برنامج تدريب مشترك في مجال الأمراض الوبائية والصحة التناسلية (انظر الفقرة ٤٥)؛ والتنسيق بين جدولها الزمني للتحصين والجدول الزمني للسلطة الفلسطينية، التي توفر احتياجات الوكالة من اللقاحات. وظل الحوار الوثيق جاريا بين الأونروا، والسلطة الفلسطينية، والاتحاد الأوروبي، من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن تجهيز مستشفى غزة الأوروبي للخدمة الفعلية وبشأن تشغيله في المستقبل (انظر الفقرة ٢١٤). وتعاونت الوكالة مع السلطة الفلسطينية ومع المانحين المعنيين فيما يتعلق بمشاريع بناء مختبر للصحة العامة في الضفة الغربية (انظر الفقرة ١٩٦)؛ ورفع مستوى مستشفى قلقيلية التابع للأونروا في الضفة الغربية (انظر الفقرة ١٩٦)؛ وتحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في قطاع غزة (انظر الفقرة ٢١٧). وشارك كبار موظفي الصحة في الأونروا في جميع اللجان التقنية التابعة للسلطة الفلسطينية المتعلقة بالجوانب العملية للسياسة الصحية، وفي جميع الاجتماعات والمؤتمرات والدراسات المتصلة بالصحة التي نظمتها السلطة الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف والمانحين. وواصلت الوكالة أيضا التعاون الوثيق مع وزارات الصحة في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق تبادل المعلومات، وتنسيق تدابير مكافحة الأمراض، والمشاركة في المؤتمرات الوطنية وحملات التحصين. ووفرت حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية الاحتياجات السنوية للوكالة من اللقاح المضاد للإصابة بالفيروس الكبدي من النوع باء في إطار الترتيبات القائمة. وتم الاضطلاع بمشاريع الأونروا من أجل تحسين شبكات المجارير، والصرف الصحي، وإمدادات المياه في مخيمات اللاجئين بالتعاون مع السلطات المحلية، واستكملت بمشاريع ترعاها الحكومة من أجل تحسين البنية الأساسية للصحة البيئية في المخيمات، أو لربط المخيمات بشبكات البلديات أو الشبكات الإقليمية وبخاصة في الأردن والجمهورية العربية السورية.

٥٣ - التعاون مع وكالات الأمم المتحدة: واصلت منظمة الصحة العالمية الإشراف التقني على برنامج الأونروا للرعاية الصحية عن طريق تقديم موظفين أقدم للبرنامج وتوفير الدعم التقني المستدام. ووفقا لترتيبات قديمة العهد، قدمت منظمة الصحة العالمية للأونروا مدير قسم الصحة في الوكالة على أساس قرض لا يرد، وغطت تكاليف الوظائف المحلية الخمس من رتبة رئيس شعبة المقر. وشاركت الأونروا في الاجتماعات الدولية والأقاليمية، التي عقدتها منظمة الصحة العالمية، واحتفلت بجميع أيام الصحة الدولية.

وأجرت منظمة الصحة العالمية تقييما لبرنامج مكافحة مرض السل الذي تقدمه الوكالة في ثلاثة ميادين عمل (انظر الفقرة ٤٣) وأسدت مشورة تقنية بشأن تنقيح الوكالة الموسع المعني بالتحصين. وقدمت اليونيسيف تبرعات عينية لاحتياجات الوكالة من اللقاحات لبرنامج التحصين الموسع، بما في ذلك مولدات المضاد لستة من أمراض الطفولة، واللقاح المضاد للإصابة بالفيروس الكبدي من النوع باء في لبنان، في إطار ترتيبات تعاونية قديمة العهد؛ وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، قدمت هذه التبرعات عن طريق السلطة الفلسطينية. وقدمت اليونيسيف أيضا تبرعا عينيا تمثل في عقار مضاد للطفيليات ذي تأثير واسع النطاق من أجل دعم حملة لمكافحة الديدان في الأردن (انظر الفقرة ١٤٠). واستمر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (اليونيدز UNAIDS) في تقديم الدعم لبرنامج التربية الصحية المدرسية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحتهما خلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤٦).

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٥٤ - تسجيل اللاجئين: بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ما مجموعه ٣,٥٢ ملايين لاجئ، بزيادة نسبتها ٣ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وهو ٣,٤٢ ملايين لاجئ (انظر المرفق الأول، الجدول ١)[٣]. وعلى غرار فترة التقرير السابقة، فإن معدل الزيادة يعكس معدل النمو السكاني الطبيعي بين اللاجئين، وتشكل حالات الولادة والزواج والوفاة الجديدة معظم طلبات استكمال السجلات. وكانت أعلى نسبة من تسجيل اللاجئين في الأردن (٤١,٦ في المائة من مجموع اللاجئين على نطاق الوكالة)، ويليها قطاع غزة (٢١,٩ في المائة)، والضفة الغربية (١٥,٨ في المائة)، والجمهورية العربية السورية (١٠,٤ في المائة)، ولبنان (١٠,٤ في المائة). ومن بين السكان المسجلين، كان ٣٧,٢ في المائة في سن ١٥ سنة أو دونها، وتتراوح أعمار ٥٣,٨ في المائة بين ١٦ و ٥٩ سنة من العمر، وكان ٩,١ في المائة في سن الـ ٦٠ أو أكثر. وأقل من ثلث هذا العدد موجود في ٥٩ مخيما للاجئين في منطقة العمليات، لأن معظم الباقين مندمجون مع السكان المحليين في البلدات والقرى (انظر المرفق الأول، الجدول ٢).

٥٥ - نظام التسجيل الموحد: أحرز مزيد من التقدم في مشروع وضع نظام موحد للتسجيل، بهدف تحقيق الدمج الالكتروني بين ثلاث مجموعات من سجلات الأونروا: قاعدة البيانات المحوسبة التي تتضمن بيانات التسجيل للاجئين الفلسطينيين المسجلين؛ وقاعدة البيانات التي تتضمن البيانات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بحالات العسر الشديد؛ ومحفوظات الوثائق المطبوعة لما يقدر بنحو ٠٠٠ ٧٠٠ ملف عائلي. وفي أعقاب لا مركزة قاعدة البيانات المتعلقة بالتسجيل في فترات التقرير السابقة، تم إدخال نسخة تجريبية من نظام الدراسات الاجتماعية الميدانية في منطقة الضفة الغربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قبل نشره تماما في جميع المناطق في أواخر عام ١٩٩٨. وسيتيح نظام الدراسات الاجتماعية الميدانية، وهو نسخة منقحة من قاعدة البيانات الاقتصادية الاجتماعية استكمال البيانات على مستوى ميادين العمل والمناطق لتحسين تخطيط البرنامج وإدارته. وفي اثر مشروع تجريبي تم القيام به في بداية ١٩٩٧ للتخزين

الالكتروني للملفات الخاصة بالعائلات، تم إجراء تقييم متعمق نتج عنه خطة تفصيلية لفحص جميع محفوظات الملفات العائلية - وهي المهمة السوقية الرئيسية لمشروع نظام التسجيل الموحد - وتكامله مع قاعدتي البيانات القائمتين. غير أنه لن يتسنى تحقيق مزيد من التقدم في حالة عدم وجود مساهمات إضافية خارجة عن الميزانية للمرحلة التالية من تنفيذ مشروع نظام التسجيل الموحد. ومع التخزين الالكتروني للملفات العائلية، وربط المجموعات الثلاث للسجلات سيكون من الممكن لنظام التسجيل الموحد تحسين تخطيط البرنامج وإدارته، وضمان سلامة البيانات الحيوية، والحفاظ على مرجع تاريخي هام.

٥٦ - برنامج العُسر الشديد: واصلت الأونروا من خلال برنامج العسر الشديد مساعدتها لعائلات اللاجئين غير القادرين على تحصيل احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والمأوى وسواهما من ضرورات العيش. وقد ازداد عدد اللاجئين في العائلات التي تستوفي المعايير الدقيقة للاستحقاق، عدم وجود فرد بالغ ذكر لائق طبيا لكسب العيش وعدم توافر وسائل محددة أخرى للدعم المالي فوق المقدار المحدد - الذي زاد بنسبة ٥,٦ في المائة، من ٢٥٩ ١٨٥ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٦١٦ ١٩٥ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر المرفق الأول، الجدول ٣). وزادت نسبة حالات العسر الشديد في مجموع السكان من اللاجئين المسجلين زيادة طفيفة، من ٥,٤ في المائة إلى ٥,٦ في المائة. وقد جاءت الزيادة الإجمالية في تسجيل حالات العسر الشديد عموما مع إدخال الإعانة النقدية للمساعدة الغذائية (انظر أدناه)، مع انخفاض معدل هذه الزيادة في لبنان، حيث لم يجر إدخال الإعانة النقدية حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وواصلت الوكالة أيضا المتابعة النشطة لتنفيذ البرنامج. ومع أن البرنامج لم يقدم مساعدات للعائلات التي تضم ذكورا بالغين قادرين على العمل ولكنهم عاطلون عنه، فإن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية السيئة، وبينها البطالة، أسهمت مباشرة في زيادة الطلبات على المساعدة بسبب تناقص إمكانات كسب العيش للعائلات الموسعة التي تعتمد عليها الأسر الأكثر فقرا كبديل لمساعدات برنامج العسر الشديد. وبقيت أعلى نسبة من الملتحقين بهذا البرنامج في لبنان (١٠,٣ في المائة)، ثم قطاع غزة (٨,٦ في المائة)، وأدناها في الأردن (٢,٦ في المائة). وبدأت دراسة مقارنة أولية لسياسات الأونروا وسياسات السلطة المضيفة بشأن تقديم المساعدة إلى الأسر المعوزة، ومن المنتظر أن تستكمل بحلول نهاية ١٩٩٨. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، طلبت الوكالة من الخبرة التقنية الممولة من الجهات المانحة المساعدة في استعراض معايير الاستحقاق في برنامج حالات العسر الشديد.

٥٧ - المساعدة الغذائية: شملت الوسائل الأساسية لمساعدة عائلات العسر الشديد المساعدة الغذائية، إلى جانب مساعدة نقدية مختارة، واستصلاح المأوى، ومبادرات تخفيف الفقر، وإسهامات أكبر لتغطية تكاليف العلاج بالمستشفيات، وأفضلية الإفادة من مراكز التدريب التابعة للأونروا. وعلى الرغم من أنه تم في أواخر ١٩٩٧ صرف المساعدة النقدية في وقت متأخر عن موعدها بسبب التأخير في استلام التمويل، فقد تواصل بسلاسة تنفيذ الشكل المعدل للمساعدة الغذائية الذي تم العمل به في الفترة المستعرضة السابقة، والذي وفقا له حلت مساعدة نقدية قدرها ٤٠ دولارا للشخص الواحد سنويا محل السلع المنخفضة القيمة في الحصص الغذائية، إلى جانب سلع أخرى ما زال توزيعها مستمرا في شكل مساعدة عينية، وفقا للترتيبات المعمول بها سابقا. غير أنه بالنظر إلى الظروف الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة التي تواجه

عائلات العسر الشديد في لبنان، وفي أعقاب مشاورات مع الجهات المانحة، تقرر تقديم المستوى نفسه من المساعدة النقدية لتلك العائلات، بالإضافة إلى حصص الإعاشة الكاملة التي كانت تحصل عليها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تم إكمال الدراسة الاستطلاعية لتقييم أفضليات المستفيدين، وآثار الشكل المعدل للمساعدة الغذائية على أنماط الاستخدام والأمن الغذائي في عائلات العسر الشديد. وأكدت المراحل النهائية من الدراسة الاستطلاعية المؤشرات الأولية، وهي أن التغيير كان موضع ترحيب حذر من جانب معظم المستفيدين. وخلص استعراض داخلي لاحق، تمت مناقشته مع المانحين المعنيين في شباط/فبراير ١٩٩٨، إلى أنه ينبغي للنهج المتنوع النقدي/العيني للمساعدة الغذائية أن يستمر في شكله الحالي في الوقت الحاضر وإلى أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتفادي الانقطاع في مخزون السلع الأساسية.

٥٨ - المساعدة النقدية المختارة: نظرا لاستمرار الصعوبات الاقتصادية، اضطرت الأونروا إلى تجميد اعتمادات الميزانية العادية المخصصة للمساعدة النقدية المختارة في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤). وقد تم توفير هذه المساعدة على أساس مخصص لعائلات العسر الشديد التي تعاني من محن نتيجة لحالات طوارئ مثل الحرائق والفيضانات ووفاة أو عجز أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يدرون دخلا. ولعدم وجود أموال في الميزانية العادية لتقديم مثل هذه المساعدة، انخفضت قدرة الوكالة بشكل خطير على الاستجابة للأزمات الحادة في مجتمع اللاجئين.

٥٩ - استصلاح المآوي: قامت الأونروا، بتمويل مشاريعي، باستصلاح ما مجموعه ٥٠٥ مآو لعائلات العسر الشديد، بالمقارنة بـ ٦٠٠ مأوى في الفترة المستعرضة السابقة. وقد تم تنفيذ أشغال استصلاح المآوى إما على أساس العون الذاتي، وإما عن طريق صغار المقاولين المقيمين في المخيمات وبهدف إيجاد فرص عمل في مجتمعات اللاجئين. وفي أعقاب تجميد اعتمادات الميزانية العادية المخصصة لاستصلاح المآوى في آب/أغسطس ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٤)، تم تمويل برنامج استصلاح المآوى بكامله من خلال تبرعات مخصصة لأغراض محددة، وقد وفر أحد المانحين مليون دولار لهذا الغرض. ورغم ذلك، فإن الموارد المتاحة ما زالت قاصرة جدا عن تلبية الاحتياجات المحددة. ويقدر أن هناك نحو ٥١٦ ١٢ من عائلات العسر الشديد، تمثل ٢٥ في المائة من مجموع هذه الفئة على نطاق الوكالة وتضم ٤ ٩٠٤ ٤٨ شخصا، ما زالت تعيش في مساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من المستويات المقبولة للبناء السليم والشروط الصحية والتهوية والمساحة الملائمة لحجم الأسرة. وفي الغالب تعيش تلك العائلات في عسر اجتماعي - اقتصادي مفرط، وفي بعض الحالات تؤدي حالة مآوى هذه العائلات إلى خطر على أمن وصحة قاطنيها. والحاجة كبيرة بشكل خاص في ميدان لبنان، حيث يعيش عدد كبير من عائلات العسر الشديد في مآوى دون المستوى المقبول وتعيش عائلات كثيرة خارج المخيمات في ظروف يائسة. وفي لبنان، أكملت الوكالة بتمويل مشاريعي بناء مرفق لإسكان ٥٥ عائلة من اللاجئين النازحين والفقراء في مخيم البداوي (انظر الفقرة ١٦٦).

٦٠ - برنامج تخفيف وطأة الفقر: في إطار برنامج تخفيف وطأة الفقر، واصلت الأونروا مساعدة اللاجئين المحرومين، وبخاصة النساء، لتحسين أوضاعهم الاجتماعية - الاقتصادية من خلال التدريب على المهارات

والوحدات الإنتاجية والادخار الجماعي وبرامج التسليف وتقديم الاعتمادات. وقد ركز هذا البرنامج على حالات العسر الشديد، بهدف تمكينها من تحقيق مستوى من الدخل يكفي لشطبهم من سجلات العُسر الشديد. وقدمت الوكالة خلال فترة التقرير، ٥٨ منحة و ١١٨ قرضا لعائلات من حالات العسر الشديد وسواها من عائلات المعوزين لمساعدتها في تأسيس مشاريع عمل صغيرة. وبالرغم من أن الائتمان المقدم كان في شكل قروض ميسرة، تتكون من ٧٠ في المائة منح و ٣٠ في المائة قروض، تحول البرنامج إلى التركيز على قروض يتم تسديدها بالكامل مما يتيح استعادة رأس المال وإعادة استثماره. ودرب موظفو الأونروا على توفير الاعتمادات، وعملوا كمدربين في دورات تعقدها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وأفادت برامج الادخار والتسليف المضمونة جماعيا ١٤٣ مشتركا في الأردن والجمهورية العربية السورية، بتقديمها قروضا لتشجيع أنشطة مستدامة لتوليد الدخل أو لإجراء تحسينات في مساكن أو مآوى المشتركين. وكمصرف مجتمعي صغير، كان لكل جماعة الأموال الابتدائية الخاصة بها التي توفر القروض للأعضاء، بشكل رئيسي النساء، من خلال صندوق متجدد تم إنشاؤه بتجميع المدخرات وبدعم من الوكالة. وعمل ما مجموعه ٢٥ وحدة للتدريب على المهارات والإنتاج، بينها مشاريع لإدرار الدخل، في مراكز البرامج النسائية والتأهيل المجتمعي. واشترك في برنامج تخفيف وطأة الفقر ١ ٣٣١ مشتركا أثناء فترة التقرير (انظر المرفق الأول، الجدول ٨).

٦١ - برامج التنمية الاجتماعية: زاد عدد المشاركين في برامج الأونروا للتنمية الاجتماعية القائمة على المجتمع المحلي، والتي تشمل النساء والشباب والأشخاص المعوقين، بنسبة ١٨,٥ في المائة، أي من ٤٠٧ ٣٢ شخصا في منتصف ١٩٩٧ إلى ٤١٧ ٣٨ شخصا في منتصف ١٩٩٨. وكان مركز التنسيق لهذه البرامج شبكة تضم ١٢٨ مركزا مجتمعيا برعاية الوكالة، بينها ٧٠ مركزا للبرامج النسائية، و ٣٢ مركزا للتأهيل المجتمعي، فضلا عن ٢٦ مركزا لأنشطة الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت هذه المراكز بدور هام في الحياة المجتمعية وكانت الوحيدة من نوعها في مجالات عديدة. وتركزت الأنشطة في مراكز برامج المرأة على المشاريع والتدريبات التي تساعد المشتركات في مجال كسب الرزق؛ وتنظيم محاضرات وحلقات عمل تتناول مواضيع تهم النساء والمجتمع المحلي، بما في ذلك برنامج خاص للتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ودورات لتعزيز التنمية الاجتماعية للمرأة، وتوفير خدمات الدعم لها، كرياض الأطفال، ومكاتب الاستشارة القانونية. وعملت مراكز التأهيل المجتمعي على رفع مستوى الوعي في المجتمعات المحلية باحتياجات المعوقين وحقوقهم؛ ولدمج هؤلاء الأشخاص في الأنشطة العادية كالتعليم المدرسي، ومساعدة المعوقين وأسرهم على التعامل مع الإعاقة، فضلا عن مساعدة البالغين المعوقين في الحصول على التدريب وفرص للعمل، وإحالتهم إلى الخدمات والتجهيزات المتخصصة كالوسائل المعينة على السمع والأطراف الصناعية. ووفرت مراكز أنشطة الشباب التسهيلات الرياضية والأنشطة الترفيهية والثقافية التي أتيحت بشكل متزايد للشابات أيضا؛ كما نظمت هذه المراكز أنشطة لخدمة المجتمع المحلي مثل تدريب العاملين المتطوعين في التأهيل المجتمعي؛ وعقدت محاضرات وحلقات عمل حول مواضيع تهم المجتمعات المحلية.

٦٢ - التقدم نحو الاكتفاء الذاتي: دعمت الأونروا شبكة المراكز المجتمعية بتوفير الدعم المالي والتقني وتعزيز بناء المؤسسات في إطار خطة السنوات الخمس (١٩٩٥-١٩٩٩) لتحقيق الاستدامة الإدارية والمالية الكاملة لهذه المراكز. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت اللجان المحلية تدير ٦٨ من الـ ٧٠ مركزا لبرامج المرأة، التي كان عددها ٥٢ في السنة الماضية، بالإضافة إلى مراكز التأهيل المجتمعي ومراكز أنشطة الشباب. وقد قدمت الوكالة مساعدات متواضعة لكل مركز كإسهام منها في إعداد خطة وميزانية برنامجية سنوية معتمدة، كما ساعدت اللجان على إقامة مشاريع لتوليد الدخل وتوفير العائدات للمراكز والإيرادات للمشتركين فيها، ودربت متطوعين من المجتمع المحلي على مهارات جمع الأموال. ويأتي الجزء الأكبر من إيرادات هذه المراكز من رسوم الاشتراك في الأنشطة وتبرعات من مصادر خارجية، بالإضافة إلى دعم مقدم من الأونروا يمثل أقل من نصف احتياجات معظم المراكز. وواصلت الوكالة تقديم التدريب للجان المحلية وموظفي الوكالة في جميع ميادين المهارات اللازمة للإدارة الذاتية للمراكز كإدارة البرامج والتنظيم الإداري والمالي لها، وتطوير الهياكل التنظيمية. وأسهمت الوكالة أيضا في تشكيل لجان إدارية جديدة وإعداد أنظمة داخلية لها، كما سعت إلى تعزيز الروابط فيما بين هذه المراكز ومع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية ذات الأهداف المماثلة. وقد اعتمدت هذه المراكز بشكل أساسي على جهود المتطوعين المسؤولين عن تخطيط الأنشطة وتنفيذها. وفي قطاع غزة، تم تعزيز الاستدامة الذاتية من خلال وحدة خاصة للتطوير التنظيمي وفرت التدريب المكثف والمساعدة للمراكز المجتمعية.

٦٣ - ميزانية البرنامج وإدارته: بلغت ميزانية عام ١٩٩٨ لبرنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية ٤٧,٦ مليون دولار، رغم توقع نفقات فعلية أقل بالنظر إلى تدابير التقشف وغيرها من تدابير تخفيض التكاليف التي اتخذت للتصدي لأوجه العجز المالي. واشتملت هذه التدابير على تجميد اعتمادات الميزانية العادية المخصصة لاستصلاح المآوى والمساعدة النقدية المختارة لعائلات العسر الشديد كجزء من مجموعة تدابير التقشف التي اتخذت في آب/أغسطس ١٩٩٧، وقلصت قدرة الوكالة على تلبية الاحتياجات الأساسية لأكثر القطاعات حرمانا وضعفا في مجتمع اللاجئين. كذلك تأثر برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية بالقيود المفروضة على التعيين، التي زادت من أعباء العمل الواقعة على عاتق الموظفين المحليين إلى درجة أثرت على وظائف البرنامج تأثيرا سلبيا. وعلى سبيل المثال، بلغ معدل الحالات لكل باحث اجتماعي ٢٦٨ حالة عائلية، مما جعل هؤلاء الباحثين يخصصون ست ساعات فقط للعائلة الواحدة سنويا لإدارة خدمات العسر الشديد وتعزيز الاعتماد على الذات لدى تلك العائلات. وكان هناك ٧٨٦ موظفا من موظفي الإغاثة والخدمات الاجتماعية. وظلت المشاركة المجتمعية قوية في برنامج الخدمات الاجتماعية، حيث اضطلع المتطوعون المحليون بدور هام في عمل المراكز المجتمعية، وتمت تغطية معظم تكاليف المراكز من خلال رسوم عن الأنشطة ومشاريع توليد الدخل. وفي برنامج الإغاثة، اشتملت المشاركة المجتمعية على خطط العون الذاتي لاستصلاح المآوى وتوفير الائتمان لمساعدة اللاجئين المعوزين على تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا.

٦٤ - التعاون مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية: جرى تنفيذ برامج الأونروا للتنمية الاجتماعية بالتعاون الوثيق مع السلطات المضيفة والمنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى تابعة للأمم

المتحدة. وكان هذا التعاون وثيقا بشكل خاص مع إدارات السلطة الفلسطينية المعنية بالثقافة والشؤون الاجتماعية والشباب والرياضة، التي دعمت بفعالية المراكز المجتمعية التي ترعاها الوكالة عن طريق تقديم المساعدة المالية والتقنية على أساس مخصص، وتسهيل العمل في ميدان التنمية الاجتماعية، والتعاون في تنظيم أنشطة تثقيفية وترفيهية. واشتملت مجالات تعاون أخرى على المشاركة في وضع سياسة السلطة الفلسطينية المتعلقة بالمعوقين (انظر الفقرة ٢٠٤)؛ وبرنامج ترفيهي بعد الدوام المدرسي (انظر الفقرة ٢٢٥)؛ ومبادرات للتخفيف من وطأة الفقر (انظر الفقرة ٢٠٢)؛ وحملة للتدخل المبكر في حالات ضعف البصر (انظر الفقرة ٢٢٦). كذلك ظل التعاون في قطاع الإغاثة والخدمات الاجتماعية قويا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية. وكان مجمع وقاص المجتمعي المنشأ حديثا في الأردن - الأول من نوعه - مثلا على أعلى درجات التعاون مع السلطات الأردنية في قطاع الخدمات الاجتماعية. كما قامت وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية متخصصة في المواضيع المتصلة بالمرأة والإعاقة بتقديم المساعدة التقنية، وكانت بالإضافة إلى السفارات الموجودة محليا مصدرا هاما لتمويل المراكز المجتمعية.

دال - إدرار الدخل

٦٥ - واصل برنامج الأونروا لإدرار الدخل تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدا داخل مجتمعات اللاجئين وذلك بتوفير الاستثمارات لرؤوس الأموال وقروض رؤوس الأموال المتداولة من خلال صناديق للقروض الدائرة في ميادين العمل، وبتقديم المساعدة التقنية. ويهدف هذا البرنامج إلى إيجاد الوظائف وإبقائها، وتوليد الدخل للمشاركين فيها، ودعم المشاريع المستدامة، وتشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت قدرة البرنامج ونطاق أنشطته في الاتساع.

٦٦ - ميدان العمل في غزة: في قطاع غزة حيث تركزت جهود الأونروا لتوليد الدخل، تأثر النشاط التجاري بعمليات الإغلاق والقيود المفروضة على التنقل مما أسهم في البطالة، وأعاق نقل السلع الجاهزة والمواد الخام، وزاد من تكاليف المشاريع. وقد أسفرت هذه الأوضاع عن عجز في رأس المال المتداول بالنسبة للعديد من المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغيرة جدا، التي واجهت بشكل متزايد ظروف تجارية اضطرتها إلى الشراء نقدا والبيع بالتقسيط. وواصل برنامج إدرار الدخل استهداف مثل هذه المشاريع في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي من الاقتصاد، من خلال مجموعة من الآليات المرنة للضمانات والكفالات، بينها الإقراض وفقا لخطة العمل، وطرائق الكفالة الفردية والجماعية والمالية، مدعومة كلها بإجراءات إنفاذ عملية. وقد أتاحت هذه الآليات للوكالة إقراض المجموعات المستهدفة وذلك بحد أدنى من المخاطرة، فيما عززت الاستدامة المالية لديها. وعلى الرغم من تناقص تبرعات الجهات المانحة للبرنامج في قطاع غزة، زاد عدد القروض من ٤٥٢ ٤ قرضا قيمتها ٥,٤ مليون دولار في الفترة المستعرضة السابقة إلى ١٩٣ ٦ قرضا قيمتها ٧,٣ مليون دولار في فترة التقرير الحالي (انظر المرفق الأول، الجدول ٩). وكانت نسبة النساء حوالي ٥٣ في المائة من الحاصلين على قروض. وتم إنشاء مكتب فرعي في خان يونس لخدمة المستفيدين من برنامج الإقراض الجماعي التضامني وبرامج اعتمادات مشاريع الأعمال

الصغيرة (انظر أدناه) في الجزء الجنوبي من قطاع غزة، مما أدى إلى خفض تكاليف الصفقات عن طريق الوصول إلى أصحاب المشاريع بالقرب من أماكن عملهم. وواصل البرنامج تعزيز استدامته بالرغم من تزايد النفقات التشغيلية.

٦٧ - برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة: اشتمل برنامج إدرار الدخل في غزة على أربعة برامج فرعية، بينها ثلاثة برامج وفرت الاعتمادات لمجموعات مستهدفة محددة، وبرنامج رابع وفر التدريب لأصحاب الأعمال الحرة الصغيرة. وواصل برنامج المشاريع الصغيرة، باعتباره أكبر البرامج الفرعية، توفير رأس المال المتداول وقروض لاستثمار رؤوس الأموال في الأعمال الحرة الجديدة والمتوسعة بهدف تشجيع إيجاد فرص العمل وتشجيع بدائل الواردات وتشجيع الصادرات. وبما أن مشاريع الأعمال الصغيرة تعتبر من بين أكثر المشاريع تضررا بالآثار الاقتصادية السلبية لعملية الإغلاق والقيود على التنقل، شهد البرنامج طلبات متزايدة على قروض رؤوس الأموال المتداولة، مما يعكس الضغط على التدفقات النقدية، وخفض الطلب على استثمار رؤوس أموال نظرا لتقلص الأسواق المحلية وهبوط الثقة في الأعمال الحرة. ولتلبية الاحتياجات المتغيرة للمقترضين، قامت الأونروا بتعديل إجراءاتها لزيادة تسهيل إتاحة قروض تستخدم كرؤوس أموال متداولة. وخلال الفترة المستعرضة، قدم برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة قروضا قدرها ١,٤ مليون دولار إلى ١٢٣ مشروعا، مما ساعد على إيجاد أو إبقاء ٤٣٢ وظيفة. وبقاعدة رأسمال قدرها ٨ ملايين دولار ونسبة تسديد إجمالية قدرها ٩١ في المائة، يعتبر برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة أكبر برامج الإقراض التي لا تستهدف الربح، وأكثرها نجاحا في الأراضي الفلسطينية، وواحد من أكثر ثلاثة برامج نجاحا في الشرق الأوسط.

٦٨ - برنامج الإقراض الجماعي التضامني: واصل برنامج الإقراض الجماعي التضامني تقديم قروض رأس المال المتداول القصيرة الأجل إلى النساء العاملات في مشاريع صغيرة جدا، واللائي ليست لديهن إمكانية الوصول إلى الاقتراض الرسمي بسبب حجم أعمالهن الحرة وطابعها غير الرسمي. وهذا البرنامج المصمم لتمكين النساء الفلسطينيات من المشاركة في الحياة الاقتصادية يتسم بأهمية خاصة في اقتصاد قطاع غزة، حيث يمكن مشاهدة نمو القطاع غير النظامي في الأعداد المتزايدة من العاملين بالمنازل، والبائعين في الشوارع، والبائعين المتجولين، والأسواق المفتوحة. وفي حين أن هذه الأنشطة لا توفر سوى دخل متواضع جدا، فهي تمثل في حالات كثيرة الوسيلة الوحيدة لإعاشة الأسر التي يكون فيها الذكور الذين يمكنهم كسب الرزق غير قادرين على الحصول على عمل. وقد تم تنظيم المستفيدات في مجموعات تضامنية شكلت آلية للكفالة: أي طالما واظبت عضوة في المجموعة على تسديد قرضها، فإن جميع العضوات يصبحن مؤهلات للحصول على قروض إضافية. وكلما أثبتت المستفيدات موثوقية في سجلات إقراضهن، يصبح باستطاعتهن تقديم طلبات قروض لاحقة أكبر. وخلال الفترة المستعرضة، تم منح قروض قيمتها ٢,٧ مليون دولار لما مجموعه ٣ ٢٩٦ امرأة، يقمن بإعالة ١٦ ٣١٠ أشخاص، وتم تنظيمهن في ٥٢٥ مجموعة تضامنية. وبلغ المعدل الإجمالي للتسديد ٩٨ في المائة.

٦٩ - برنامج اعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا: استمر برنامج الأونروا لاعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا في منح قروض تستخدم كرؤوس أموال متداولة لتلبية احتياجات ما مجموعه نحو ١٨ ٠٠٠ مشروع عمل صغير جدا في قطاع غزة، تستخدم نحو ٤٠ في المائة من القوى العاملة. والمبادئ التي تنظم هذا البرنامج مماثلة لتلك التي تنظم برنامج الإقراض الجماعي التضامني، فيما عدا أن القروض تتاح للرجال على أساس فردي، وتكون مكفولة بشيكات مؤجلة الدفع. ويعتبر برنامج اعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا المشروع الوحيد من نوعه في هذه المنطقة، والنشاط الأسرع نموا من بين أنشطة توليد الدخل التي تضطلع بها الوكالة. وتم التوسع في هذا البرنامج بحيث تجاوز مدينة غزة وقطاع غزة الشمالي ليمتد إلى منطقتي خان يونس ورفح. وخلال الفترة المستعرضة قدم البرنامج ما مجموعه ٢ ٧٧٤ قرضا قيمتها ٣,١ مليون دولار. وبعد مدة تزيد قليلا عن السنتين من تشغيله، منح ما يزيد عن ٣٠٠ قرض شهريا، وحقق نسبة تسديد إجمالية تبلغ ٩٧ في المائة. ويستخدم برنامج الإقراض الجماعي التضامني وبرنامج اعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا قاعدة رأسمال واحدة، قدرت بـ ٤ ملايين دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

٧٠ - البرنامج التدريبي لمشاريع الأعمال الصغيرة والصغيرة جدا: قدم برنامج الأونروا التدريبي لمشاريع الأعمال الصغيرة والصغيرة جدا ٣٢ دورة تدريبية خلال الفترة المستعرضة حضرها ٣٩٢ مشتركا. ونظمت الدورات التدريبية لتلبية احتياجات أصحاب مشاريع الأعمال الحرة الصغيرة، بما في ذلك المقترضون من صناديق القروض الدائرة التابعة للوكالة، وأشخاص يحتمل أن يصبحوا أصحاب مشاريع، ونساء من صاحبات المشاريع، اللائي لا يتاح لهن سوى فرص محدودة للتدريب في مجال الأعمال الحرة أو الإدارة. وتناولت الدورات مواضيع مثل التسويق والاتصالات التجارية والتنظيم المالي والتخطيط الضرائبي ودراسات الجدوى وإجراء المناقصات والعروض والتخطيط للبناء. وخلال فترة التقرير أضيفت دورتان، في مجال إدارة الأعمال وتنظيم الأعمال الحرة التي يتزايد حجمها. وقد غطت رسوم الاشتراك نحو ٥٠ في المائة من تكاليف البرنامج التدريبي لمشاريع الأعمال الصغيرة والصغيرة جدا. وعقدت سلسلة من الدورات لتدريب المدربين لتحسين مهارات القائمين بالتدريب الذين يعينهم البرنامج.

٧١ - ميدان العمل في الضفة الغربية: استمر برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة في العمل بكامل قدرته، فقد أصدر ٧٩ قرضا تبلغ قيمتها ١,١ مليون دولار خلال فترة التقرير. ولعدم وجود تبرعات إضافية لتوسيع قاعدة رأس المال، اعتمد البرنامج بالكامل على دوران رأس المال الأساسي، الأمر الذي حد من إمكانيات النمو. وبلغت قيمة قاعدة رأسمال برنامج مشاريع الأعمال الصغيرة ١,٧ مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٨ وكانت نسبة التسديد الإجمالية ٩٤ في المائة. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨ جرى البدء في برنامج لاعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا في منطقة نابلس كنظيره في غزة، وبحلول نهاية فترة التقرير قدم البرنامج ٢٨٨ قرضا تبلغ قيمتها ٣٨٠ ٢٤٣ دولارا. ويجري السعي للحصول على تمويل إضافي ليمتد برنامج اعتمادات مشاريع الأعمال الصغيرة جدا إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية والحد من اعتماده على برنامج غزة لإدرار الدخل.

٧٢ - ميدانا العمل في الأردن ولبنان: أدارت الأونروا أيضا صناديق قروض دائرة لمشاريع الأعمال الصغيرة في الأردن ولبنان، ولكن على نطاق أضيق مما هو عليه في قطاع غزة والضفة الغربية. وفي الأردن كان برنامج إدرار الدخل موقوفا بصورة مؤقتة ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٧ لحين إبرام اتفاق أكثر ملاءمة مع المصرف المحلي. وفي ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، كان هناك ٨١ قرضا معلقا قيمتها ٠٣٨ ٢٨٩ دولارا، بما في ذلك قرضان قيمتهما ٧٧٤ ١٩ دولارا تم إصدارهما في بداية فترة التقرير. ونظم موظفو برنامج توليد الدخل حلقات عمل تدريبية على مهارات الأعمال الحرة لخريجي مراكز التدريب المهنية ودورات تدريبية لبرامج مراكز المرأة. وفي منتصف عام ١٩٩٨ كان هناك نحو ١٠٠ طلب للحصول على قروض قيد الاستعراض، قبل إعادة تنشيط البرنامج المتوقعة في آب/أغسطس ١٩٩٨. وفي لبنان، منحت الوكالة ٣٥ قرضا قيمتها ٥٠٠ ٢٢٣ دولار خلال فترة التقرير، وفي منتصف ١٩٩٨، كان لبرنامجي توليد الدخل في الأردن ولبنان قاعدتين لرأس المال تبلغان ٢٠٨ ٤٩٤ دولارات و ٠٠٠ ٣٣٠ دولار، ونسبتي تسديد إجماليتين قدرهما ٩٦ في المائة و ٩٩ في المائة على التوالي.

هاء - برنامج إقرار السلام

٧٣ - أهدافه: واصل برنامج الأونروا لإقرار السلام الإسهام في نوعية حياة اللاجئين الفلسطينيين بدعم سخي من المانحين. وهذا البرنامج الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بعد توقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت استهدف التدليل على الفوائد الملموسة لعملية السلام من خلال مبادرة شاملة لتطوير البنى الأساسية، وتحسين الأوضاع المعيشية وإيجاد فرص العمل في أوساط اللاجئين على نطاق الوكالة. وفي سنته الخامسة، ظل برنامج إقرار السلام القناة الأساسية خارج الميزانية لتمويل المشاريع والأنشطة التي يتم تنفيذها في إطار برامج الوكالة في التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، فضلا عن توليد الدخل. وتركز عنصر تطوير البنى الأساسية من برنامج إقرار السلام على بناء المرافق أو توسيعها لتلبية الطلب المتزايد على خدمات الوكالة، وصيانة أو تطوير المرافق القائمة لجعلها في المستوى اللائق، وتحسين الأوضاع السكنية والصحة البيئية في المخيمات. وأتاح برنامج إقرار السلام للوكالة أيضا تلبية الاحتياجات الملحة التي لم يكن من الممكن معالجتها بدونه، وحال دون التدهور النوعي في البرامج. وقد أصبح هذا الدور أكثر بروزا بسبب النقص المتواصل في تمويل الميزانية العادية.

٧٤ - تنفيذه: إن تمويل برنامج إقرار السلام مكن الوكالة، خلال الفترة المستعرضة، من إنجاز بناء أربع مدارس و ٤٤ صفا إضافيا، وغرفتين متخصصين، ومركز واحد للتعليم العلاجي، وورشة لأحد مراكز التدريب المهني ومركزين أو نقطتين صحيين، وخمسة مراكز للبرامج النسائية، ومركز للتأهيل المجتمعي. واستصلحت الوكالة ٤٦٣ مأوى لعائلات العسر الشديد وأجرت صيانة شاملة في مدرستين. وجرى تنفيذ الأشغال لتطوير المرافق في مركزين للتدريب المهني والتقني، وثلاثة مراكز صحية. وشملت المشاريع التي أنجزت لتحسين البنى الأساسية والخدمات في المخيمات ما يلي: ربط شبكة مجارير داخلية في أحد مخيمات اللاجئين، وإصلاح شبكة إمدادات المياه في مخيم آخر في لبنان؛ وبناء خزانين للمياه، وتعبيد الممرات وأقنية الصرف

الصحي في ثلاثة مخيمات للاجئين في الأردن، وبناء شبكة مجارير داخلية في مخيم واحد للاجئين في الجمهورية العربية السورية، وتجديد محطة لمعالجة مياه المجارير في مدينة غزة، وبناء مجارير داخلية وطرق في مخيمين للاجئين في قطاع غزة؛ وتمديد شبكة جديدة للكهرباء في أحد مخيمات الضفة الغربية. وتواصلت الأعمال في عدد من مشاريع الصحة البيئية في منتصف عام ١٩٩٨؛ بينها مشروع كبير لثمانية مخيمات في لبنان، وجرت أعمال بناء إضافية لمركز النور لتأهيل المصابين بضعف بصري. وشملت أنشطة ممولة من برنامج إقرار السلام برامج ترفيهية بعد الدوام المدرسي، وتقديم الكتب المدرسية لأطفال أسر اللاجئين الوافدين حديثا إلى قطاع غزة، وبرنامج لبطيئي التعلم في الأردن، وإدماج الأطفال المصابين بضعف البصر، وتوفير السكن للاجئين المشردين وبرنامج لبطيئي التعلم، وعناية خاصة بالمسنين المعوزين، وتقديم الأطراف الصناعية، والتدريب على التمريض في لبنان. وقد أسهم برنامج إقرار السلام أيضا في استدامة البرامج العادية للوكالة بتقديم مساعدة إضافية للمعالجة في المستشفيات وإلى المواد الطبية في لبنان، وتعيين معلمين إضافيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمويل المنح الجامعية للطلبة اللاجئين، ودعم برنامج توليد الدخل. وبلغت النفقات النقدية لبرنامج إقرار السلام ٣١ مليون دولار في أثناء فترة التقرير، عـدا نفقـات مشروع مستشفى غزة الأوروبي، التي بلغت ١٠ في المائة من مجموع نفقات الوكالة.

٧٥ - وضع التمويل: تلقت الوكالة ٩,٩ مليون دولار من التبرعات المعلنة والمساهمات في مشاريع برنامج إقرار السلام خلال الفترة المستعرضة، مما رفع إيرادات البرنامج طوال فترة وجوده من ٢١٩,٥ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٢٢٩,٤ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ومن هذا التمويل الجديد كان ٥,١ مليون دولار لمشاريع في مجال التعليم و ٣,٣ مليون دولار للصحة، و ١,١ مليون دولار للإغاثة والخدمات الاجتماعية، و ٠,٤ مليون دولار لتوليد الدخل. وحصلت المشاريع في الضفة الغربية على ٤,٤ مليون دولار من التمويل الجديد، وحصل قطاع غزة على ٣ مليون دولار، والأردن على ١,٣ مليون دولار، ولبنان على مليون دولار، والجمهورية العربية السورية على ٠,١ مليون دولار، والأنشطة على نطاق الوكالة ٠,١ مليون دولار. وبلغ عدد المشاريع الممولة من هذا البرنامج منذ بدئه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ما مجموعه ٣٣٢ مشروعا. ونظرا للانخفاض الملحوظ في التبرعات المعلنة والمساهمات بالمقارنة مع الفترات المستعرضة السابقة، فضلا عن القيود المالية التي واجهها كبار المانحين، ووجود قنوات جديدة للتنفيذ، افترضت الوكالة أن التمويل لبرنامج إقرار السلام قد بلغ ذروته، وأن البرنامج سينتقل إلى التركيز على إتمام المشاريع الممولة، وتطوير أساليب أكثر استهدافا للحصول على التمويل، تنسجم مع الأولويات على نطاق الوكالة، واستمرارية تقديم الخدمات.

واو - نداء لبنان

٧٦ - أهدافه: إن معظم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان والبالغ عددهم ٣٦٥ ٠٠٠ يواجهون أوضاعا معيشية سيئة للغاية ويعتمدون اعتمادا كاملا تقريبا على الأونروا للحصول على الخدمات الأساسية. كما أن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية المتدهورة في البلاد، مقترنة بعدم قدرة هؤلاء اللاجئين على الوصول

الكامل إلى الوظائف أو الحصول على مرافق الصحة العامة قد زاد من قنوطهم وبؤسهم. ولما كانت الموارد المتاحة للأونروا غير كافية لمواجهة الاحتياجات المتنامية للاجئين في لبنان، فقد وجهت الوكالة نداء خاصا وعاجلا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ في جنيف، للسعي للحصول على ١١ مليون دولار من تبرعات إضافية لدعم الأنشطة الأساسية للصحة والتعليم والإغاثة والخدمات الاجتماعية.

٧٧ - حالة التمويل: وقد استجابت ثمانية بلدان ومنظمة حكومية دولية واحدة استجابة سخية للنداء، معلنة عن تعهدات بلغت ٩,٣ مليون دولار في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد تسلمت الوكالة ٨,٧ مليون دولار من هذا المبلغ وخصصت ٨,٢ مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٨. ومن بين مجموع التعهدات خصص مبلغ ٤,٦ مليون دولار للمساعدة في المعالجة في المستشفيات، وشراء لوازم طبية، ومشاريع أخرى في مجال الصحة؛ و ٣,٨ مليون دولار لأعمال البناء، وتجهيز مدرستين ثانويتين وتغطية تكاليفهما، وإدخال دورات تدريبية جديدة في مركز سبلين للتدريب، و ٠,٩ مليون دولار لأنشطة أخرى، تشمل بصورة رئيسية إصلاح المآوى. وحتى منتصف عام ١٩٩٨ كان العمل يجري في معظم هذه المشاريع.

الفصل الثالث - المسائل المالية

ألف - هيكل الصندوق

٧٨ - تلقت الأونروا تبرعات وتكبدت نفقات تحت البنود التالية خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨:

(أ) الميزانية العادية:

'١' الصندوق العام؛

'٢' الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة؛

(ب) المشاريع أو الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية:

'١' برنامج إقرار السلام؛

'٢' نداء لبنان؛

'٣' مشروع مستشفى غزة الأوروبي؛

'٤' نقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات؛

'٥' برنامج المساعدة الموسع.

٧٩ - الصندوق العام: غطى الصندوق العام معظم التكاليف المترتبة على البرامج العادية للوكالة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، وعلى الأنشطة الضرورية الداعمة لها.

٨٠ - الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة: بدأت الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة في عام ١٩٩٠ لتقديم المساعدة الطارئة للاجئين الفلسطينيين في مناطق الأزمات الخاصة. وقد توقفت هذه الإجراءات في أثناء فترة التقرير (انظر الفقرة ٩٥).

٨١ - برنامج إقرار السلام: غطى التمويل الذي تم استلامه في إطار مبادرة الأونروا الجارية منذ عام ١٩٩٣ مشاريع لتحسين البنى الأساسية وتعزيز الأوضاع المعيشية في مجتمعات اللاجئين على نطاق الوكالة.

٨٢ - نداء لبنان: غطى نداء لبنان الاحتياجات التشغيلية الملحة الممولة استجابة لنداء الأونروا الذي وجهته في تموز/يوليه ١٩٩٧ لزيادة المساعدة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ للتخفيف من حدة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية السيئة التي يواجهها الفلسطينيون في لبنان.

٨٣ - مستشفى غزة الأوروبي: غطى حساب مشروع هذا المستشفى جميع التكاليف التي تكبدتها الوكالة في هذا المشروع، بما في ذلك البناء والتجهيز والتصميم، فضلا عن تكاليف الإدارة والموظفين المعنيين. وقد تم إدراج التبرعات الخاصة بمشروع المستشفى في مجموع التبرعات المتلقاة في إطار برنامج إقرار السلام.

٨٤ - نقل المقر: إن الحساب المتعلق بنقل مقر الأونروا غطى التكاليف التي تكبدتها في مجالات البناء والشحن والموظفين وسواها في إطار النقل من فيينا إلى غزة وعمان الذي تم في تموز/يوليه ١٩٩٦.

٨٥ - برنامج المساعدة الموسع: أنشئ برنامج المساعدة الموسع في عام ١٩٨٨ لتحسين البنى الأساسية والأوضاع المعيشية في مخيمات اللاجئين. وقد أمكن الاستغناء عن هذا البرنامج مع البدء في برنامج إقرار السلام.

باء - الميزانية والإيرادات والنفقات

٨٦ - السياق: إن بعض الخصائص التنظيمية للأونروا تتصل بوجه خاص بوضعها التمويلي مثل: دور الوكالة بصفتها الجهة التي تقدم بصورة مباشرة خدمات للاجئين الفلسطينيين عن طريق إنشاءاتها وموظفيها؛

ونوعية القطاع العام لخدمات الأونروا بما فيها إتاحتها لجميع الذين يلبون تعريف الوكالة التشغيلي للاجئ الفلسطيني، والنمو المطرد في عدد المستفيدين على مر الزمن نظرا للنمو الطبيعي في السكن اللاجئين؛ وعدم توفر مصادر الإيرادات المتاحة للقطاعات العامة مثل الضرائب والاستقراض، وكذلك عدم وجود نظام التبرعات المقررة، واعتماد الوكالة الملازم لذلك في دخلها على التبرعات الطوعية.

٨٧ - إعداد الميزانية: تعد الأونروا ميزانيات صندوقها العام على أساس فترة السنتين، وإن كان يجري تمويل العمليات على أساس سنوي. وقد تم إعداد ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ على أساس الاحتياجات وفقا للفرضيات الإجمالية للتخطيط المالي. وجريا على العادة، تم تقديم الجزء المتعلق بالتكاليف الإدارية وتكاليف الدعم في الميزانية المقترحة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي تبلغ آراءها بشأن ذلك الجزء إلى اللجنة الاستشارية للأونروا التي راجعت الميزانية المقترحة برمتها في جلستها المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وبالتالي، قدم المفوض العام الميزانية المقترحة إلى الجمعية العامة، في دورتها الثانية والخمسين، كإضافة لتقريره السنوي. وقد أقرت الجمعية العامة الميزانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

٨٨ - الميزانية العادية: بلغ مجموع الميزانية العادية للأونروا لعام ١٩٩٧، ٣٥١,٨ مليون دولار، منها ٣١٢ مليون دولار تمثل الجزء النقدي و ٣٩,٨ مليون دولار تمثل الجزء العيني، وهو بصورة رئيسية تبرعات لحالات العسر الخاصة وبرامج التغذية والتغذية التكميلية. وبلغ مجموع الميزانية العادية لعام ١٩٩٨، ٣٤٢,٩ مليون دولار، بينها ٣١٤ مليون دولار تمثل الجزء النقدي و ٢٨,٩ مليون دولار الجزء العيني (انظر المرفق الأول، الجدول ١٠). ولم يكن هناك نمو في الجزء النقدي من الميزانية العادية بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

٨٩ - الإيرادات ومصادر التمويل: بلغ مجموع الإيرادات النقدية والعينية التي تسلمتها الأونروا في عام ١٩٩٧، ٣١٧,٢ مليون دولار، منها ٢٧٠,٩ مليون دولار للميزانية العادية و ٤٦,٣ مليون دولار للمشاريع. وبلغت التبرعات من الحكومات والجماعة الأوروبية ٢٩٦,٩ مليون دولار من مجموع الإيرادات، أو ٩٣,٦ في المائة (انظر المرفق الأول، الجدول ١١). وتم تسلم معظم هذه الإيرادات نقدا، مع أن ٢٦,٨ مليون دولار منها كانت عينا، وكانت تبرعات بسلع غذائية بصورة رئيسية. وقدمت أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ١٣,٦ مليون دولار (٤,٣ في المائة من مجموع الإيرادات) لتغطية تكاليف الموظفين، بما فيها تمويل ٩٢ وظيفة دولية من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومساعدة من اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية لملاك الموظفين في برامج التعليم والصحة. أما الجزء المتبقي وهو ٢,١ في المائة من مجموع الإيرادات فقد جاء من مصادر متنوعة.

٩٠ - النفقات والنتائج المالية: بلغ مجموع نفقات الأونروا النقدية في عام ١٩٩٧، ٢٨١,٥ مليون دولار، كان منها ٢٥٢,٤ مليون دولار للميزانية العادية و ٢٩,١ مليون دولار للمشاريع. وسجلت الوكالة عجزا مقداره ١,٩ مليون دولار في الحصة النقدية من الميزانية العادية لعام ١٩٩٧، وهو يمثل الفارق بين الإنفاق النقدي الفعلي البالغ ٢٥٢,٤ مليون دولار والإيراد النقدي الفعلي البالغ ٢٥٠,٥ مليون دولار، على الرغم من إجراءات التقشف الواسعة النطاق والإجراءات الأخرى المعمول بها لخفض التكلفة، والتبرعات الإضافية المتلقاة في أواخر عام

١٩٩٧ (انظر الفقرتين ١٠١ و ١٠٤). وقد أنهت الوكالة عام ١٩٩٧ بعجز مقداره ٦١ مليون دولار مقارنة بالميزانية النقدية العادية للسنة البالغة ٣١٢ مليون دولار.

٩١ - رأس المال المتداول: بلغ رأس المال المتداول، الذي يعرف بأنه الفرق بين الأصول والخصوم في الميزانية العادية للسنة التقويمية، ٠,٤ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وقد انخفض مستوى رأس المال المتداول انخفاضا خطيرا بالقياس إلى المستوى الأمثل لمعدل النفقات في شهر واحد، أو حوالي ٢٥ مليون دولار، منها ١٧ مليون دولار تمثل المرتبات. ولم تتمكن الوكالة من إحراز تقدم إزاء تجديد رأسمالها المتداول أثناء فترة التقرير نظرا لوضعها المالي السيئ المتواصل.

٩٢ - الوضع النقدي: أدى النقص المتكرر في التمويل في السنوات السابقة إلى تدهور شديد للوضع النقدي للأونروا - وهو المبلغ النقدي المتاح في حسابات الوكالة المصرفية في أي وقت ويمكن استخدامه لتلبية التزامات أساسية. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بلغت التعهدات النقدية غير المسددة في جميع الحسابات ٧١ مليون دولار، منها ٢٤,٧ مليون دولار تتصل بالميزانية العادية و ٤٦,٣ مليون دولار للمشاريع. وعلاوة على ذلك، لم تكن الوكالة بعد قد استلمت من السلطة الفلسطينية التعويض عن المدفوعات التي قامت بها كضرائب للقيمة المضافة ورسوم للمرافئ وما شابهها، والتي بلغت ١٧,٧ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. وقد شكلت هذه العوامل مزيدا من الضغط على الوضع النقدي للوكالة، مما جعل من العسير جدا الوفاء بالالتزامات في مواعيدها حتى نهاية السنة المالية.

٩٣ - النتائج المالية لفترة السنتين: استنادا إلى إغلاق حسابات فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، بلغ مجموع الإيرادات لفترة السنتين في جميع الصناديق على أساس نقدي ٦٣٣,٨ مليون دولار، منها ٥٣١,٨ مليون دولار للميزانية العادية و ١٠٢ مليون دولار للمشاريع. وبلغ مجموع نفقات فترة السنتين في جميع الصناديق ٦٥١,٦ مليون دولار، كان منها ٥٣١,٥ مليون دولار يمثل النفقات في إطار الميزانية العادية و ١٢٠,١ مليون دولار للمشاريع. وبلغت الزيادة الصافية في النفقات على الإيرادات ١٧,٨ مليون دولار، مع أن هناك نفقات في حالات عدة تمثل سداد تبرعات مخصصة تم تسجيلها كواردات في فترات السنتين الماضية. وعموما، يمكن اعتبار الوكالة "مفلسة تقنيا" في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لأنها لم تكن قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها المالية لو توقفت عملياتها آنذاك. وكانت تلك الالتزامات تتكون في المقام الأول من عجز تراكمي في بعض الحسابات خارج الميزانية، بلغ ١٧,٧ مليون دولار، ولم تكن الوكالة قادرة على تغطيته دون وجود تبرعات إضافية مع استنفاد رأس المال المتداول.

٩٤ - تعويضات نهاية الخدمة: شملت ميزانية الصندوق العام للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ اعتمادا بمبلغ ١٢,٧ مليون دولار في السنة يوضع جانبا لتعويضات نهاية الخدمة المقدرة بمبلغ ١٢٧ مليون دولار التي ستدفع للموظفين المحليين لدى حل الأونروا في نهاية المطاف. وقد نقح الرقم الأخير فيما بعد فأصبح ١٢١ مليون دولار بحيث يعكس تعويضات نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين بصدد نقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات. ووفقا لذلك فقد كان الاعتماد المخصص لتعويضات نهاية الخدمة في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٢,١

مليون دولار في السنة. ونظرا للقيود المالية فإن هذا البند لم يمول في كل من السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ مع أن هذه التعويضات هي بمثابة استحقاق مشروط على الوكالة.

٩٥ - الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة: منذ أن اتخذت هذه الإجراءات الاستثنائية، تجاوزت نفقات الأنشطة الأساسية الجارية تحت هذا الحساب الإيرادات المقبوضة، مما أسفر عن عجز تراكمي مقداره ١٨,٧ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، تم إلغاء الأنشطة الممولة من حساب الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة تدريجيا لأن الحاجة إليها قد انتهت. وفي هذا الصدد، ونظرا لأن من المرجح عدم وصول تبرعات إضافية لهذا الحساب، فقد أوقفت هذه الإجراءات الاستثنائية بصورة رسمية في نهاية عام ١٩٩٧، ودخل العجز التراكمي في الصندوق العام في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. ويعتبر هذا الإجراء، وهو تدبير عملي اتخذ وفقا للرغبة التي أبديت في الاجتماع غير الرسمي للمانحين الرئيسيين في حزيران/يونيه ١٩٩٧، عملا حسابيا لم ينطو على نقل أموال مودعة في الحسابات المصرفية للوكالة. وبالتالي فإن الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة لن تظهر من الآن فصاعدا في حسابات الوكالة.

جيم - الأنشطة الخارجة عن الميزانية

٩٦ - برنامج إقرار السلام: حقق حساب برنامج إقرار السلام رصيدا إيجابيا مقداره ٣٧,٢ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يمثل الفرق بين الإيرادات الفعلية ومقدارها ١٧٢,١ مليون دولار منذ بداية البرنامج، والنفقات الفعلية ومقدارها ١٣٤,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع التعهدات والتبرعات لهذا البرنامج ٢١٩ مليون دولار، منها ٤١ مليون دولار لم تستلم بعد. وقد تم تخصيص جميع التبرعات المقدمة للبرنامج لأنشطة مشاريع محددة يتعين تنفيذها على مدى فترات زمنية مختلفة. وتتوقع الوكالة أن تبلغ نفقات هذا البرنامج في عام ١٩٩٨ نحو ٢٠ مليون دولار.

٩٧ - نداء لبنان: حقق حساب نداء لبنان رصيدا إيجابيا مقداره ٧,٨ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يمثل التبرعات الحقيقية المقبوضة منذ أن أطلق النداء في تموز/يوليه ١٩٩٧. وبما أن هذه الأموال عموما لم تصل حتى أواخر العام، فلم تتكبد أي نفقات حقيقية في عام ١٩٩٧. وبلغ مجموع التعهدات للنداء في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ١٠ مليون دولار. وإذا اعتبرنا أن بعض التبرعات قد وصلت في أوائل عام ١٩٩٨، فإن الوكالة تتوقع أن تنفق ٧,٥ مليون دولار في عام ١٩٩٨ على الأنشطة الممولة من حساب النداء. كما أن جميع التبرعات لنداء لبنان مخصصة لأنشطة مشاريع محددة سوف تنفذ على مدى فترات زمنية مختلفة.

٩٨ - مستشفى غزة الأوروبي: بلغ العجز التراكمي في حساب مستشفى غزة الأوروبي ١١,١ مليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يمثل الفرق بين الإنفاق الفعلي ومقداره ٥٤ مليون دولار والإيرادات الفعلية البالغة ٤٢,٩ مليون دولار، ومع مراعاة أن مبلغ ٤,٦ مليون دولار من الإيرادات المستلمة من أجل

مشتريات لم تبدأ بعد، تتصل بقرار لمجلس مشروع المستشفى. ومن بين العجز التراكمي يوجد ٩,٨ مليون دولار لم تتم تغطيتها من التعهدات، في حين أن ١,٣ مليون دولار تمثل التزاما غير مسدد. وقد ارتفع العجز التراكمي بسبب زيادات التكلفة والموارد غير الكافية من المانحين في أوقات معينة من مرحلة بناء المشروع. وهذا ما اضطر الوكالة إلى استخدام أموال من بنود أخرى في الميزانية مقابل تعهدات متوقعة لتلافي التأخير في التنفيذ وما يترتب عليه من غرامات أكبر. وبات من الضروري الوفاء بالتعهدات غير المدفوعة والحصول على تبرعات إضافية لتلافي العجز المتراكم في حساب المستشفى.

٩٩ - نقل المقر: تحقق في حساب نقل المقر عجز تراكمي مقداره ٥,٧ ملايين دولار حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يعكس الفرق بين النفقات الفعلية ومقدارها ١٧,٣ مليون دولار والإيرادات الفعلية البالغة ١١,٦ مليون دولار. وقد تجاوزت النفقات الميزانية المقررة للنقل وقدرها ١٣,٥ مليون دولار بسبب ارتفاع دفعات تعويض نهاية الخدمة عما كان متوقعا وزيادة في التكاليف قدرها ١,٨ مليون دولار لإنشاء مبنى جديد للمقر نجمت، من بين أسباب أخرى، عن الإسراع في الجدول الزمني للإنشاء، وحالات الإغلاق الطويلة والمتكررة لقطاع غزة أثناء الإنشاء، وإن النقص الحاصل في التمويل إلى جانب الزيادة في التكاليف اضطر الوكالة إلى إنفاق أموال من الصندوق العام مقابل تعهدات متوقعة للنقل، وذلك لإنجاز النقل في الموعد المقرر. وتم الاحتفاظ بحساب النقل، إلى أن يتم استلام تمويل جديد لتغطية العجز التراكمي.

دال - الوضع المالي الحالي

١٠٠ - نظرة عامة: ظلت الأونروا تواجه وضعا ماليا حرجا أثناء فترة التقرير، تميز بعجز كبير في تمويل الميزانية العادية، والإنفاذ المتواصل للتدابير التقشفية، ونضوب رأس المال المتداول والاحتياطي النقدي، وعجز تراكمي في بعض حسابات المشاريع. وليس هناك ما يدل على تحسن حالة العجز الهيكلي، الذي يمثل عدم قدرة التبرعات على مواكبة النمو الطبيعي بين السكان اللاجئين، والتضخم، مما زاد تكاليف المحافظة على مستوى ثابت من الخدمات. ومع أن مستوى عمليات الوكالة هو بالفعل أقل بكثير من المستويات السابقة، فإنها لم تستطع تجنب الإفلاس في عام ١٩٩٧ إلا بتنفيذ تدابير تقشفية إضافية وإصدار نداءات استثنائية للحصول على تمويل جديد يتيح لخدماتها الاستمرار دون اضطراب. [...]

١٠١ - التدابير التقشفية: بدأت الأونروا عملها في فترة التقرير بجولات متتالية من التدابير التقشفية التي تم اتخاذها استجابة للعجز المتكرر في التمويل منذ عام ١٩٩٣ الذي كان يرحل من سنة إلى أخرى لأن الوضع المالي للوكالة لم يتحسن. وقد شملت تلك التدابير، التي بلغت ٥٠ مليون دولار في منتصف عام ١٩٩٧ ما يلي: تخفيضات كبيرة في اعتمادات الميزانية للعمال المؤقتين، والمركبات، والتجهيزات، والإمدادات الطبية وسواها، والتدريب، والصيانة، والمعالجة في المستشفيات، والسفر؛ وعدم تمويل الاعتماد الخاص بزيادة المرتبات؛ وتجميد بعض الوظائف، وعدم تمويل الاعتماد الخاص بتعويضات نهاية الخدمة. وقد أدت تلك التدابير إلى خفض تقديرات النفقات النقدية في البرنامج العادي لعام ١٩٩٧ من ٣١٢ مليون دولار المدرج في الميزانية إلى ٢٦٢ مليون دولار.

١٠٢ - الوضع المالي في منتصف عام ١٩٩٧: على الرغم من تلك التدابير، فقد قدرت الإيرادات المتوقعة في الميزانية العادية في منتصف عام ١٩٩٧ بمبلغ ٢٤٢ مليون دولار فقط للسنة. ولذلك واجهت الأونروا عجزا أساسيا مقداره ٢٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧، يمثل الفرق بين النفقات النقدية المتوقعة والإيرادات النقدية المتوقعة للسنة. ولو لم تتخذ الوكالة أي إجراء لأصبحت مفلسة مع نهاية عام ١٩٩٧، ولاضطرت لوقف عملياتها. وقد اقترنت مشكلة العجز بمشكلة شديدة في التدفق النقدي، وكان هذا يعني، بين أمور أخرى، أن الوكالة كانت ستعجز كذلك عن دفع المرتبات لموظفيها وعددهم ٠٠٠ ٢٢ موظف.

١٠٣ - تدابير آب/أغسطس ١٩٩٧: في ذلك السياق لم يكن للأونروا بديل غير اتخاذ جولة إضافية من التدابير التقشفية وخفض التكاليف الذي كان يعني خفضا مباشرا في الخدمات، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلت لتلافي هذه النتيجة. وقد شملت هذه الإجراءات التي أعلنت في آب/أغسطس ١٩٩٧ فرض تجميد عام على التوظيف، وتخفيض الوظائف الدولية بنسبة ١٥ في المائة، وتجميد مخصصات الميزانية العادية لإصلاح المأوى، والمساعدة النقدية المختارة، والمنح الجامعية؛ وتجميد خدمات المعالجة في المستشفيات للحالات غير الطارئة في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٩٧، ما عدا حالات العسر الخاصة، وفرض رسوم مدرسية بمعدلات تساوي تلك التي تفرضها الحكومات المضيفة.

١٠٤ - الاجتماع الاستثنائي المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧: بالنظر إلى خطورة الوضع، عقد المفوض العام للأونروا اجتماعا استثنائيا لكبار المانحين والحكومات المضيفة في عمان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد وجهت الوكالة الانتباه إلى طبيعة الأزمة المالية وحجمها، مؤكدة آثارها الضارة على قدرة الأونروا على تنفيذ الالتزامات المنوطة بها دوليا، كما ناشدت من أجل تقديم مساعدة عاجلة لسد النقص الحاصل في التمويل. وقد استجاب المانحون بسخاء وبسرعة وأعلنوا عن تعهدات إضافية قدرها ٢١ مليون دولار لعام ١٩٩٧، مما مكّن الوكالة من تلافي الإفلاس بشق الأنفس. كما تمكنت الوكالة من إلغاء التدابير المعلنة والمتصلة بالمعالجة في المستشفيات والرسوم المدرسية، قبل تنفيذها.

١٠٥ - التدابير التقشفية وتدابير خفض التكاليف في عام ١٩٩٨: بدأت الأونروا عام ١٩٩٨ بنضوب في رأس المالي المتداول، وانخفاض الاحتياطيات النقدية، وعدم وجود دلائل على حصول زيادة كبيرة في الإيرادات بشكل عام. ونظرا لأن الإيراد النقدي المتوقع لعام ١٩٩٨ انخفض كثيرا عن مبلغ ٣١٤ مليون دولار المقرر للميزانية العادية للسنة، واضطرت الوكالة إلى تنفيذ جميع التدابير التقشفية التي نفذت سابقا، بما فيها تلك التدابير التي أعلنت في آب/أغسطس ١٩٩٧ ولم يجر إلغاؤها. كما جرى خفض بسيط للإنفاق النقدي المتوقع بسبب عوامل أخرى مثل ارتفاع معدلات الشواغر، والتأخير في توظيف الموظفين الدوليين والمحليين في سياق التجميد العام على التوظيف، وتحقيق فوائد من تدابير إعادة الهيكلة السابقة والمستمرة، وهي بصورة رئيسية المعلمون المتعاقدون، وخفض ملاك الموظفين الدوليين، وعدم استخدام بعض بنود الميزانية نظرا للضوابط المالية الشديدة.

١٠٦ - الوضع المالي في منتصف عام ١٩٩٨: أسفرت تلك العوامل مجتمعة عن خفض الإنفاق النقدي المتوقع لعام ١٩٩٨ دون مستوى الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة وقدرها ٣١٤ مليون دولار. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بلغ الإنفاق النقدي المتوقع لعام ١٩٩٨ في البرنامج العادي ٢٥٣ مليون دولار، مقارنة بالإيرادات النقدية المتوقعة لعام ١٩٩٨ والبالغة ٢٥٢ مليون دولار. ويجري السعي للحصول على تبرعات إضافية لإزالة العجز الأساسي المقدر بمبلغ مليون دولار. ومع ذلك، فإن ميزانية الوكالة لعام ١٩٩٨ لا تزال ممولة بصورة جزئية، ولا يزال العجز المقدر في ميزانية عام ١٩٩٨ عاليا، ويبلغ ٦٢ مليون دولار. ولا تزال الموارد المتاحة غير كافية لإتاحة رفع أي من التدابير التقشفية وتدابير خفض التكاليف الأخرى التي فرضت سابقا، والتي تعني عدم تنفيذ بعض الأنشطة الواردة في الميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، مما يترتب عليه أثر سلبي مباشر على البرامج. ولا يزال الوضع النقدي ضعيفا للغاية، مما يرغم الوكالة على العيش في حالة الكفاف من حيث الموازنة بين الأموال الواردة والدفعات الخارجة. وكان رأس المال المتداول غير موجود من الناحية العملية، مما يجعل الوكالة ضعيفة في مواجهة أي تغيير في الإيرادات المتوقعة أو النفقات.

الفصل الرابع - المسائل القانونية

ألف - موظفو الوكالة

١٠٧ - اعتقال الموظفين واحتجازهم: كانت هناك زيادة في عدد موظفي الأونروا المعتقلين والمحتجزين في جميع مناطق العمليات من ٤٤ موظفا في الفترة السابقة إلى ٦١ في الفترة الحالية (انظر المرفق الأول، الجدول ١٣). ومع أنه أُطلق سراح معظم الموظفين دون تهمة أو محاكمة بعد فترات قصيرة نسبيا من الاحتجاز إلا أن عدد الموظفين الذين بقوا قيد الاحتجاز في نهاية الفترة ارتفع من أربعة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى تسعة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي قطاع غزة اعتقلت السلطة الفلسطينية واحتجزت ما مجموعه ١٥ موظفا، مقابل ١٨ موظفا في الفترة السابقة. وقد احتجزوا جميعا لفترات قصيرة نسبيا. واعتقلت السلطات الإسرائيلية اثنين من الموظفين في رفح، لا يزال أحدهما قيد الاحتجاز في إسرائيل في نهاية فترة التقرير. وفي الضفة الغربية، انخفض عدد الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطة الفلسطينية من تسعة موظفين في الفترة السابقة إلى خمسة في الفترة الحالية. وبقي موظف واحد منهم قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وارتفع عدد الموظفين الذين اعتقلتهم واحتجزتهم السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من خمسة موظفين في الفترة السابقة إلى ١٤ في الفترة الحالية، وبقي ثلاثة منهم قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكانت هناك زيادة كبيرة في عدد الموظفين الذين اعتقلوا واحتجزوا في الجمهورية العربية السورية؛ فقد تم اعتقال ١٢ موظفا واحتجازهم ثم أطلق سراح تسعة منهم فيما بعد، مقابل اثنين من الموظفين في الفترة السابقة. وجرى اعتقال واحتجاز ثلاثة عشر موظفا في الأردن، مقابل ستة موظفين في الفترة السابقة. وبقي موظف واحد قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ولم يعتقل ويحتجز أي موظف في لبنان، مقابل موظف واحد في الفترة السابقة.

١٠٨ - الحماية العملية للموظفين المحتجزين: لم تقم السلطات المختصة بتزويد الوكالة دائما بمعلومات وافية وفي حينها حول أسباب اعتقال موظفيها واحتجازهم. وفي غياب المعلومات الكافية لم يكن بإمكان الوكالة دوما التأكد مما إذا كانت للأعمال الرسمية للموظفين علاقة بالأمر، آخذة في الاعتبار الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة عام ١٩٤٦ حول امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وقوانين وأنظمة موظفي الأونروا ذات الصلة. وبالتالي فإن الوكالة لم تتمكن من الممارسة الكاملة لحقوقها في الحماية العملية للموظفين المعتقلين والمحتجزين.

١٠٩ - الوصول إلى الموظفين المحتجزين: تمكنت الأونروا لأول مرة من الوصول إلى مراكز الاحتجاز التابعة للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة لزيارة الموظفين المحتجزين. بيد أنه لم يكن من الممكن زيارة الموظفين المحتجزين في قطاع غزة إلا بعد تأخيرات طويلة، استغرقت أحيانا أكثر من سنة، ولا سيما في مرافق الاحتجاز خارج سجن غزة المركزي. ولم تقدم السلطة الفلسطينية معلومات تتعلق بمكان احتجاز الموظفين في الضفة الغربية وأسباب احتجازهم. غير أن الوكالة استطاعت في بعض الحالات التثبت من مكان الاحتجاز عن طريق قنوات غير رسمية، واستطاعت زيارة أولئك الموظفين المحتجزين. وفي الضفة الغربية لم تواجه الوكالة أي صعوبة كبيرة في الحصول من السلطات الإسرائيلية على تفاصيل مكان احتجاز الموظفين وأسباب احتجازهم. بيد أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح للوكالة بالوصول إلى الموظفين المحتجزين في الضفة الغربية إلا في شباط/فبراير ١٩٩٨، عندما أصبح بإمكان الوكالة، بعد اتصالاتها، استئناف زيارة جميع الموظفين المحتجزين ما عدا موظف واحد. وفي الجمهورية العربية السورية ظلت الوكالة غير قادرة على زيارة موظفيها المحتجزين، بالرغم من طلباتها المتواصلة إلى الحكومة، مع أنها زودت بمعلومات عن أماكن احتجاز معظمهم. ولم تكن هناك زيارات للموظفين المحتجزين في الأردن.

١١٠ - معاملة الموظفين المحتجزين ووضعهم الصحي: ظلت معاملة المحتجزين وأوضاعهم الصحية مبعث قلق للوكالة. وإن عدم إمكانية الوصول إلى الموظفين المحتجزين المشار اليهم في الفقرة السابقة ما زال يشكل عقبة في الحصول على معلومات عن صحة المحتجزين. وقد اشتكى أحد الموظفين المحتجزين في قطاع غزة من سوء المعاملة من جانب السلطة الفلسطينية أثناء الاحتجاز. كما أن الحالة الصحية لموظف آخر محتجز لدى السلطة الفلسطينية، ويعاني من مشاكل الكلى، لا تزال مبعث قلق. وعموما، كان هناك انخفاض في عدد الموظفين المحتجزين الذين اشتكوا من سوء المعاملة من قبل السلطة الفلسطينية. وفي الضفة الغربيـــة، اشتكى اثنان من الموظفين مـــن سوء المعاملة أثناء احتجازهم من قِبَل السلطات الإسرائيلية. وفي الأردن، لم تكن هناك شكاوى لدى الموظفين المحتجزين من سوء المعاملة من قِبل السلطات الحكومية. أما في الجمهورية العربية السورية فكانت هناك شكوى واحدة من سوء المعاملة من أحد الموظفين المحتجزين.

١١١ - حرية تنقل الموظفين العاملين في الضفة الغربية وغزة: تواصلت الإجراءات التي أشير إليها في التقارير السابقة والتي تفرضها السلطات الإسرائيلية لاعتبارات أمنية لتنظيم الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والخروج منها في فترة التقرير. وشملت هذه الإجراءات، المبينة أدناه بمزيد من التفاصيل،

ما يلي: أنظمة للتصاريح التي تنظم تنقل الموظفين المحليين؛ ونقاط التدقيق والتفتيش لمركبات الوكالة؛ حالات إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة أحيانا؛ وفرض حظر التجول وحالات الإغلاق الداخلية أحيانا؛ وفرض قيود على السفر عبر جسر اللنبي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ فرض قيد جديد طلب بموجبه من الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وغزة أن يحصلوا على تصريح أمني إضافي لقيادة المركبات في إسرائيل (انظر الفقرة ١١٤). ونتيجة لتلك الإجراءات تعطلت حركة موظفي الوكالة ومركباتها بشكل ملحوظ، ومنعت تكرارا مما أدى إلى حدوث اضطراب في العمليات الميدانية وعمليات المقر. وأثرت هذه القيود في المقام الأول على الموظفين المحليين الذين يشكلون ٩٩ في المائة من جميع موظفي الوكالة في ميداني العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأثرت القيود المفروضة على عمليات الأونروا على قدرة الوكالة على القيام بأنشطتها بأكبر قدر من الكفاءة، كما أن تلك القيود لم تكن منسجمة دائما مع الوضع القانوني الذي تتمتع به. وفي إطار اتفاقية سنة ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وبالإشارة الى اتفاق كوماي - ميشلمور لسنة ١٩٦٧، واصلت الوكالة اتصالاتها بالسلطات الإسرائيلية على جميع المستويات للتخفيف من تلك القيود.

١١٢ - حالات الإغلاق التام للضفة الغربية وقطاع غزة: بعد وقوع أعمال عنف، أو كتدبير أمني وقائي، قامت السلطات الإسرائيلية خلال فترة التقرير بفرض الإغلاق التام على الضفة الغربية و/أو قطاع غزة في عدة مناسبات بلغ مجموعها ٥٧ يوما. وبمناسبة الانفجارين اللذين وقعا في القدس في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، فرض الإغلاق لمدد استمرت ٤٧ يوما في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك تم فرض إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة كتدبير أمني وقائي بمناسبة العُطل الرسمية الإسرائيلية لمدد بلغت ١٠ أيام إضافية من الإغلاق. وكان عدد أيام الإغلاق أقل من أيام الإغلاق في الفترة السابقة، ولا سيما في الضفة الغربية حيث انخفض الرقم إلى أكثر من النصف. وأثناء حالات الإغلاق التام مُنع الفلسطينيون الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بمن فيهم موظفو الوكالة، من مغادرة مكان إقامتهم، وألغيت تصاريحهم دون إشعار مسبق. وعلاوة على ذلك، ونتيجة لحوادث العنف التي وقعت في ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٨، أغلقت نقطتا عبور رفح وإيريتز لبضع ساعات.

١١٣ - حالات الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية: فرض الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية في مناسبتين منفصليتين أثناء فترة التقرير واقترن بالإغلاق التام الذي فرض في أعقاب حوادث العنف المشار اليها أعلاه. وأثناء الإغلاق الداخلي، كان الدخول إلى مواقع محددة والخروج منها محظورا، مما أثر على الحركة داخل الضفة الغربية، وبوجه خاص بين المدن والمخيمات والقرى. وكانت فترة الإغلاق الداخلي الأول تختلف من منطقة إلى أخرى، فقد أغلقت منطقة بيت لحم في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧؛ والخليل من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧؛ ورام الله وأريحا من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧؛ ونابلس من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧. وفرض الإغلاق الداخلي الثاني في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في بيت لحم وجنين وأريحا ونابلس وقلقيلية ورام الله وطولكرم، ورفع عن تلك المناطق في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك فرض حظر التجول على قرية عصيرة الشمالية في

الضفة الغربية من ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. وقد أدى الإغلاق الداخلي وفترات حظر التجول إلى تعطيل كبير لعمليات الوكالة في المناطق المتأثرة.

١١٤ - تصاريح للموظفين المحليين: فيما يتعلق بالفلسطينيين ذوي الإقامة المحلية، وبينهم موظفو الوكالة، لا يزال التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة أو الدخول إلى إسرائيل من هاتين المنطقتين يخضع لنظام للتصاريح فرضته السلطات الإسرائيلية. ولذا ظل مطلوبا من الوكالة السعي للحصول على تصاريح دائمة أو ذات استخدام محدد لموظفيها المحليين، وفقا لمتطلبات أعمالهم. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية نسبة كبيرة من طلبات تلك التصاريح لموظفي الوكالة المحليين لاعتبارات أمنية غير محددة، ومع أنها كانت متزامنة مع عدم وجود إغلاق تام في الأشهر التسعة الأخيرة من فترة التقرير، وكان هناك انخفاض في رفض طلبات التصاريح ذات الاستخدام المحدد لموظفي غزة. وقد ارتفـــع عدد التصاريح الدائمة الممنوحة لموظفي الوكالة في غزة من ١٥ تصريحا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الى ٣٤ تصريحا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وبالمقابل انخفض عدد التصاريح الدائمة الممنوحة لموظفي الوكالة في الضفة الغربية من ٣٢٠ تصريحا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٢٧٠ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ودون مشاورات مسبقة، أُدخل على جميع التصاريح الصادرة للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية أو غزة، بمن فيهم موظفو الوكالة حظر صريح على قيادة المركبات في إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، أصبح الحصول على تصريح أمني مستقل مطلوبا للسماح لموظفي الوكالة المقيمين في كلتي المنطقتين بقيادة مركبات الوكالة في إسرائيل. وعلى الرغم من الطلبات التي قدمت لاستثناء موظفي الأونروا ظلت القيود المفروضة على قيادة المركبات سارية إلى نهاية فترة التقرير، ولم تصدر تصاريح قيادة المركبات إلا بأعداد محدودة. وقد ناقشت الوكالة هذه المسألة مع السلطات الإسرائيلية؛ وأثناء ذلك، لم ينفذ هذا الحظر بشدة من الناحية العملية. وفي مطلع عام ١٩٩٨ أصبح من الممكن الحصول على تصاريح للموظفين المحليين من الضفة الغربية للسفر إلى قطاع غزة، التي لم يكن الحصول عليها ممكنا في السابق. وقد أدى نظام التصاريح بطبيعته إلى تعقيد وتعطيل تنقل موظفي الوكالة وإلى ظهور حالة من الحيرة، وألقى عبئا إداريا ثقيلا على الوكالة، إذ ظل مطلوبا منها الإبقاء على جهاز إداري إضافي للحصول على تصاريح محدودة الصلاحية لعدة مئات من موظفيها وتجديدها.

١١٥ - الدخول إلى القدس: إن معظم التصاريح الدائمة الممنوحة لموظفي الوكالة المحليين يحملها موظفون مقيمون في الضفة الغربية لتمكينهم من الوصول إلى أماكن عملهم في مرافق الوكالة الواقعة في مدينة القدس، وبخاصة المكتب الميداني للضفة الغربية بالإضافة إلى ثماني مدارس ومركزين صحيين. وفي أعقاب فرض الإغلاق في ٣٠ تموز/يوليه و ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ألغيت جميع التصاريح الممنوحة للموظفين المحليين، وتوجب إعادة تقديم طلبات بشأنها وإصدارها لاحقا. ونتيجة لذلك، تأثر دوام الموظفين في مرافق منطقة القدس وبخاصة في المكتب الميداني، حيث أن ثلثي الموظفين المحليين مقيمون في الضفة الغربية.

١١٦ - نقطة التفتيش في إيريتز: ظل جميع مركبات الوكالة تقريبا يخضع لتفتيش داخلي وخارجي لدى كل خروج من قطاع غزة عبر نقطة التفتيش في إيريتز، وهي الحاجز الرئيسي بين قطاع غزة وإسرائيل. وقد طبقت إجراءات التفتيش على جميع المركبات التي يقودها موظفون دوليون ومحليون، باستثناء تلك التي تنقل موظفين ذوي صفة دبلوماسية، وعددهم سبعة موظفين من أصل ٦٧ موظفا دوليا يعملون في غزة أثناء فترة التقرير. ومع أن الوكالة كانت قد وافقت استثنائيا في آذار/ مارس ١٩٩٦ على السماح بتفتيش مركباتها التي يقودها موظفون دوليون خارجون من قطاع غزة كتدبير عملي مؤقت نظرا للشواغل الأمنية الإسرائيلية. فقد تواصلت إجراءات التفتيش عند إيريتز بالمستوى ذاته طوال فترة التقرير. أما الممر الخاص الذي أقيم في إيريتز للشخصيات الهامة والمنظمات الدولية، والبطاقات الممغنطة التي أصدرتها السلطات الإسرائيلية، بهدف تسريع العبور، فلم تنفع في تبسيط إجراءات التفتيش أو الإسراع بها، وظلت تؤدي إلى إضاعة الوقت وتأخير موظفي الوكالة. وقد أجرت الوكالة اتصالات مع السلطات الإسرائيلية احتجت فيها على إجراءات التفتيش الثقيلة وعلى العوائق العملية الناجمة عنها.

١١٧ - جسر اللنبي: تواصلت التأخيرات وإجراءات التفتيش الطويلة عند جسر اللنبي للموظفين المحليين والدوليين المقيمين في الضفة الغربية أو غزة لدى قدومهم من الأردن. ونحو نهاية فترة التقرير، تسببت عمليات التفتيش والفحص العشوائية التي اضطلع بها موظفون رسميون في الجمارك الإسرائيلية عند الجسر في تأخيرات طويلة. واستمرت السلطات الإسرائيلية في منع الموظفين المحليين من السفر في مركبات المواصلات التابعة للأونروا داخل منطقة منشآت الجسر، والحد من أيام الأسبوع وساعات اليوم التي يمكن فيها لهؤلاء الموظفين عبور جسر اللنبي من الأردن إلى الضفة الغربية مرورا إلى قطاع غزة. وجرت اتصالات بشأن هاتين المسألتين، مع السلطات الإسرائيلية والسلطات الفلسطينية المختصة. واستمرت مطالبة جميع الموظفين، المسافرين في واجبات رسمية عبر جسر اللنبي إلى الأردن، باستثناء أولئك الذين يحملون تأشيرات دبلوماسية، بدفع ضريبة إلى السلطات الإسرائيلية، وصفت بأنها رسم لاستخدام الجسر. وعلاوة على ذلك، طُلب إلى الموظفين المحليين المسافرين إلى الأردن أن يدفعوا ضريبة إضافية، من الظاهر أنها رسم لإذن خروج، إلى السلطات الإسرائيلية أو الفلسطينية، حسب مكان إقامة الموظفين. واحتجت الوكالة على الجباية المستمرة لهذه الضرائب بوصفها انتهاكا لاتفاقية عام ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وأفادت السلطات الإسرائيلية الأونروا بأن قرارا مبدئيا قد اتخذ بمنح إعفاءات للوكالة فيما يتعلق بضريبة الخروج على جسر اللنبي والمحطة الطرفية في رفح. وقد وضع ترتيب مؤقت يعفي فئة صغيرة من كبار موظفي الأونروا الذين يضطرون مرارا إلى عبور جسر اللنبي في أعمال رسمية. وفيما يتعلق بالترتيبات التي يجري الانتهاء من صيغتها النهائية الهادفة إلى تنفيذ الإعفاء من ضريبة الخروج، كررت الوكالة أن من حقها أن تحصل على إعفاء عام بما يتفق مع اتفاقية سنة ١٩٤٦ وأنه لا يمكن أن تقبل إلا بترتيب لا يحد من عملياتها. وبقيت الوكالة مقيدة بالنسبة لعدد المركبات التي تستطيع استخدامها لنقل الموظفين الدوليين عبر جسر اللنبي، وبالإضافة إلى ذلك، طُلب إليها أن تقدم إشعارا مسبقا قبل ٢٤ ساعة من عبور كل موظف دولي لا يحمل بطاقة عبور خاصة. ورفضت السلطات الإسرائيلية السماح لمركبات الأونروا المسجلة في الأردن التي تحمل لوحات دبلوماسية بعبور جسر اللنبي من الأردن، رغما عن أن المركبات المسجلة بشكل مماثل المملوكة لمنظمات دولية أخرى لا تواجه، فيما

يبدو، هذا العائق. لذا تقيدت الوكالة باستخدام المركبات المسجلة في قطاع غزة أو الضفة الغربية في عبورها الروتيني للجسر. وقرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، منحت السلطات الإسرائيلية الإذن لطلب كان مقدما منذ زمن طويل لإصدار التصاريح إلى السائقين المحليين للوصول إلى المحطة الطرفية لجسر اللنبي.

١١٨ - السائقون الدوليون: أدت القيود على تنقل الموظفين المحليين إلى قطاع غزة ومنه، وإلى جسر اللنبي ومطار بن غوريون، إلى اضطرار الوكالة لتعيين موظفين دوليين إضافيين كسائقين للحفاظ على وسائل نقل كافية لخدمات الحقيبة والبريد لعملياتها في مقر غزة وميادين العمل. وتكبدت الوكالة تكاليف إضافية باهظة فيما يتعلق بخمسة سائقين دوليين تم تعيينهم على هذا النحو، بالمقارنة مع تكاليف الوظائف المحلية المماثلة. ومنح تصريح إضافي تلبية لطلب طويل الأجل، لسائق دولي للوصول إلى المطار لاستلام الحقيبة الدبلوماسية خلال فترة التقرير، مما يجعل مجموع هذه التصاريح اثنين.

١١٩ - الموظفون الدوليون بإقامة محلية: لا تزال السلطات الإسرائيلية ترفض منح الموظفين الدوليين الذين يحملون بطاقات هوية من القدس، أو الضفة الغربية أو غزة تأشيرات خدمة وتشترط عليهم الحصول على تصاريح للتنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل. وقد رفضت السلطات الإسرائيلية إصدار تصريح لأحد هؤلاء الموظفين في مناسبات عدة خلال فترة التقرير لاعتبارات أمنية غير محددة. وأجرت الوكالة اتصالات متكررة بأنه ينبغي من حيث المبدأ معاملة جميع الموظفين الدوليين على قدم المساواة.

باء - خدمات الوكالة ومبانيها

١٢٠ - تقديم الخدمات: بالنظر إلى مدى عمليات الأونروا والعدد الكبير من الموظفين المحليين لديها، فإن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية لاعتبارات أمنية على تنقل موظفي الوكالة ومركباتها ما زالت تؤثر بشكل سلبي على أداء الوكالة لأنشطتها بفعالية في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد عرقلت مجموعة القيود تقديم الخدمات، وأدت إلى تأخيرها وعدم فعاليتها وإلى تكبد تكاليف إضافية. وشملت الآثار على العمليات ما يلي: تأخيرات وتكاليف إضافية في تنفيذ المشاريع؛ عدم قدرة الموظفين على الوصول إلى مراكز عملهم في مدارس الوكالة، ومراكز التدريب، والمراكز الصحية والمكاتب الإدارية وما إلى ذلك؛ وعدم قدرة اللاجئين المستحقين للخدمات على الوصول إلى مرافق الوكالة؛ وعدم قدرة طلاب غزة على حضور الدورات في مراكز تدريب الضفة الغربية (انظر الفقرة ٢٠٩)؛ وتأخيرات في نقل اللوازم بين الضفة الغربية وقطاع غزة وداخل الضفة الغربية نفسها؛ وعدم قدرة كبار الموظفين المحليين في الضفة الغربية على زيارة نظرائهم في غزة لأداء الواجبات الرسمية والعكس بالعكس (انظر أيضا الفقرتين ١٩٠ و ١٩٤).

١٢١ - عمليات المقر: ما زال الأداء الفعال لمقر الأونروا في غزة يتأثر تأثرا سلبيا بالتدابير الإسرائيلية المتصلة بالأمن. فالحرية غير المحدودة لتنقل الأشخاص والسلع اللازمة لإدارة وتنسيق دور المقر، لم تكن

ممكنة دائما. وقد تسببت القيود المفروضة على السفر عند نقطة التفتيش إيريتز وجسر اللنبي في صعوبات بالغة في هذا الصدد.

١٢٢ - استيراد السلع: انخفضت التأخيرات التي واجهتها الوكالة في استيراد اللوازم وسواها من المواد عقب تغيير إجراءات دخول الشاحنات إلى قطاع غزة. فحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، كان محظورا على الموظفين المحليين الذين لديهم إقامة في الضفة الغربية أو القدس أن يقودوا شاحنات الوكالة إلى قطاع غزة إلا إذا كان برفقتهم موظف دولي. ونتيجة لذلك، كان على الوكالة إما أن ترسل الشاحنات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية لاستلام السلع، وإما أن تستبدل السائقين من غزة عند نقطة التفتيش في إيريتز. وبعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سمحت السلطات الإسرائيلية بهذه الرحلات إذا ما تلقت إشعارا قبلها بـ ٢٤ ساعة وبعد تصريح أمني.

١٢٣ - المشورة والمساعدة القانونية: واصلت الوكالة تقديم المشورة والمساعدة القانونية، وبخاصة للاجئين المتقدمين بطلبات لجمع شمل عائلاتهم في قطاع غزة. واستجابت الوكالة أيضا لعدد كبير من طلبات إثبات مركز اللاجئ الواردة من لاجئين مسجلين من منظمات حكومية وغير حكومية من جميع أنحاء العالم. ومُولت ثلاث منح من برنامج الحصول على درجة الماجستير في الحقوق من جامعة بير زيت في الضفة الغربية.

١٢٤ - اقتحامات المرافق: حدثت زيادة باعثة على القلق في عدد اقتحامات مرافق الأونروا خلال فترة التقرير، وخاصة في الضفة الغربية. وفيما يتعلق بالاضطرابات المزعومة، اقتحمت السلطات الإسرائيلية مرافق الوكالة في الضفة الغربية في ثماني مناسبات، بالمقارنة بأربعة اقتحامات فقط في فترة التقرير السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت السلطات الإسرائيلية أربعة أجهزة متفجرة في مرافق الوكالة في الضفة الغربية في ١١ مناسبة. وفي كل مناسبة من هذه المناسبات، قدمت الوكالة احتجاجا رسميا. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، هدد فلسطينيون مجهولون بارتكاب عنف ضد كبير المدرسين في مدرسة للأونروا في الضفة الغربية إذا لم يرفع العلم الفلسطيني على المرفق. وفي وقت لاحق، استبدل هؤلاء الأشخاص أو غيرهم علم الأمم المتحدة بالعلم الفلسطيني. وأفيدت السلطة الفلسطينية بهذا الحادث واتخذ الإجراء المناسب. وفي قطاع غزة، فتشت دورية إسرائيلية فلسطينية مشتركة إحدى المدارس. ولم تذكر التقارير أي اقتحامات في الأردن أو لبنان أو الجمهورية العربية السورية.

١٢٥ - تفتيش السلع: تدخلت السلطات الفلسطينية، تأكيدا لقلقها إزاء نوعية الدقيق، في توزيع الأونروا في الوقت المناسب لحصص الدقيق في ميدان عمل الضفة الغربية في مناسبات عدة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعقب احتجاجات قوية من الوكالة، عاد التوزيع إلى مجراه الطبيعي لبقية فترة التقرير. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، احتجز موظفو جمارك السلطة الفلسطينية بلا سبب شحنة دقيق للأونروا مرسلة في ٢٦ حاوية لمدة ٢٤ ساعة عند نقطة تفتيش إيريتز. وأفرج عن الشحنة بعد ذلك بعد تدخل الأونروا على أرفع مستوى لدى السلطة الفلسطينية.

١٢٦ - ضريبة الديزل: قدمت الوكالة احتجاجا رسميا إلى السلطات السورية فيما يتصل بفرض رسم يسدد كشرط مسبق للتسجيل السنوي لمركبات الديزل التي سجلت لأول مرة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ أو بعده، اعتبرته الوكالة ضريبة أولى مباشرة في إطار معنى اتفاقية سنة ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. والأونروا معفاة، في إطار هذه الاتفاقية، من مثل هذه الضرائب.

١٢٧ - بناء المرافق: تواصلت الجهود بغية تسهيل الاستئناف المبكر لتشييد مباني مدرسة تمس الحاجة إليها في قرية بيت سوريك بالضفة الغربية.

١٢٨ - اتخاذ إجراءات قانونية جنائية: واصلت الوكالة الاتصال بالسلطات الإسرائيلية والفلسطينية فيما يتصل بالإجراءات القانونية الجنائية التي طلبت الوكالة اتخاذها ضد موظف سابق في قضية اختلاس أموال من برنامج الوكالة للمساعدات المتعلقة بمعالجة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية في المستشفيات.

١٢٩ - الحصانة من الملاحقات القضائية: عقب اتخاذ السلطات الإسرائيلية لإجراءات قانونية ضد سائق للوكالة في حادث مرور أثناء أدائه لواجباته، أكدت الوكالة حصانة موظفيها من الولاية عند أداء أعمال رسمية يجري الاضطلاع بها باسم الوكالة، وطلبت إلى السلطات الإسرائيلية أن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان احترام امتيازاتها وحصاناتها. وواصلت اللجنة متابعة هذه المسألة.

١٣٠ - التعويض عن مدفوعات ضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم: حتى نهاية فترة التقرير، لم تكن السلطة الفلسطينية قد عوضت الوكالة عن ضريبة القيمة المضافة أو رسوم المرافئ أو ما شابهها المستوفاة لقاء اللوازم المستوردة للضفة الغربية وقطاع غزة، التي لم تسدد منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والتي طالبت الوكالة السلطة بسدادها وفقا لبنود الرسائل المتبادلة بين المفوض العام للأونروا ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وقد بلغ إجمالي الأموال غير المسددة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ما قيمته ١٥,٧ مليون دولار فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة و ٣,٣ ملايين دولار فيما يتعلق برسوم المرافئ وما شابهها.

جيم - مطالبات الحكومات بالتعويضات

١٣١ - تأسف الأونروا لعدم تحقيق أي تقدم بشأن مطالباتها المختلفة للحكومات بالتعويضات.

الفصل الخامس - الأردن

ألف - التعليم

١٣٢ - التعليم الابتدائي والإعدادي: ضمت مدارس الأونروا في الأردن التي يبلغ عددها ١٩٨ مدرسة ٢٠٧ ١٤٣ تلاميذ في المرحلة الابتدائية التي مدتها ست سنوات والمرحلة الإعدادية التي مدتها أربع سنوات في السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٤٢٦ ٢ تلميذا (١,٧ في المائة) بالمقارنة مع العام الدراسي السابق. ونجم انخفاض عدد التلامذة المقيدين، للسنة الرابعة على التوالي، عن انتقال أسر اللاجئين من الأردن إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، ونقل التلامذة اللاجئين من مدارس الأونروا إلى مدارس حكومية. فالأسبوع الدراسي في المدارس الحكومية أقصر (خمسة أيام بالمقارنة مع ستة أيام في مدارس الأونروا)، ونسبة نظام الفترتين فيها أقل بكثير (أقل من ٧ في المائة بالمقارنة مع ٩٣ في المائة في مدارس الأونروا)، وأحجام الصفوف الدراسية أصغر (يبلغ متوسط عدد التلامذة ٣٠ تلميذا في الصف الواحد بالمقارنة مع ٤١ تلميذا في مدارس الأونروا).

١٣٣ - البنية الأساسية للتعليم: لا تزال الحالة السيئة لعدد كبير من مباني مدارس الأونروا في الأردن تشكل مصدر قلق للوكالة إزاء ما تبذله من جهود لتوفير بيئة تعلم مرضية للتلامذة اللاجئين. ومن الجدير بالذكر المباني المدرسية الـ ٣٣ التي أنشئت في الخمسينات والستينات، و ٢٤ من المباني المستأجرة التي في حالة غير مرضية، والتي كانت تشكل جميعها ٥٤ في المائة من المباني المدرسية التي يبلغ عددها ١٠٦ مدارس التي تستخدمها الوكالة في الميدان. وبعد استلام تمويل للمشروع لاستبدال المدارس القديمة الست من مدارس الوكالة في إربد والأشرفية التي تقرر أنها غير صالحة للاستعمال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بدأ العمل في اثنين من الأبنية المدرسية اللذين سيحلان محل الأماكن الخمسة غير الصالحة في مخيم إربد. واستخدم تمويل المشروع في إنجاز بناء خمسة صفوف دراسية أيضا، وخمس وحدات للمراحيض، وثلاثة خزانات مياه، ومختبر للعلوم، ونُفذت أعمال صيانة شاملة في ثلاث مدارس. وواصلت الوكالة التماس التمويل لاستبدال مبنيين مستأجرين غير صالحين في وادي الريان، وبناء وتجهيز غرف للحواسيب في المدارس لكي تفي بمتطلبات المنهج الأردني لعلم الحواسيب للصف العاشر. ورغم ما ورد من تبرعات سخية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن ٩٠ في المائة من تلامذة الصف العاشر لا يزالون مضطرين لاستعمال غرف حواسيب تعاني من نقص حاد في المعدات.

١٣٤ - التعليم الخاص: واصل برنامج التعليم الخاص في الأردن، والذي يمول من التبرعات المقدمة للمشاريع، إتاحة الفرص للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الذين يعانون من صعوبات تعليمية للمشاركة في برنامج التعليم العام من المرحلة الابتدائية الدنيا. وخلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧، استفاد من البرنامج ٨٠٠ من التلامذة البطيئي التعلم، و ٥٦٠ طفلا من ذوي الصعوبات التعليمية، و ٢٤ تلميذا من الصم. ويعتبر البرنامج مبادرة نموذجية في الأردن ولكنه يحتاج إلى تمويل إضافي للمشاريع كي يتسنى له أن يستمر بعد كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تاريخ استنفاد الأموال المتاحة له.

١٣٥ - التدريب المهني والتقني: تم استيعاب ما مجموعه ١ ٢٢٥ متدربا، من بينهم ٤٧٧ امرأة و ٣٦٣ من طلاب المدارس الداخلية، في ١٦ دورة تدريبية في مجال التجارة و ١٢ دورة تقنية/شبه فنية في مركز تدريب عمان ومركز تدريب وادي السير خلال العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧. وبالتعاون مع إحدى المنظمات غير الحكومية، قدمت الوكالة ثلاث دورات تدريبية مهنية قصيرة الأجل مدتها ١٧ أسبوعا أفاد منها ٦٣ متدربا في مركز تدريب وادي السير، في مجال تمديد الأسلاك الكهربائية وشبكات كهرباء السيارات، وديكور المباني. وواصل المتدربون في المجالات التقنية/شبه الفنية تحقيق نتائج ممتازة في الامتحانات الشاملة التي جرت في شهر تموز/يوليه ١٩٩٧ للالتحاق بكليات المجتمع المحلي التي تديرها وزارة التعليم العالي الأردنية، وكانت معدلات نجاحهم ٩٧ في المائة في مركز تدريب عمان و ٩٢ في المائة في مركز تدريب وادي السير، بالمقارنة مع المعدلات الوطنية التي بلغت ٧٥ في المائة و ٦٦ في المائة على التوالي في المواضيع المناظرة.

١٣٦ - كلية العلوم التربوية: قدمت الكلية في مركز تدريب عمان تدريبا أثناء الخدمة لـ ٦٤٤ مدرسا من مدرسي الأونروا، من بينهم ٢١٢ إمرأة، كما قدمت دورة لتعليم المدرسين قبل الخدمة لـ ٣٤٧ من خريجي المدارس الثانوية، من بينهم ٢٩٢ إمرأة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تخرج ١٧٧ معلما من برنامج التدريب أثناء الخدمة في آب/أغسطس ١٩٩٧ وطالب واحد من برنامج التدريب قبل الخدمة في تموز/يوليه ١٩٩٧، ومنحوا جميعا درجة بكالوريوس معتمدة في التربية.

١٣٧ - المنح الجامعية: تم تقديم منح جامعية لما مجموعه ٢٦٧ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين من الأردن، بمن فيهم ١٠٠ إمرأة، تفوقون في امتحانات الثانوية العامة.

باء - الصحة

١٣٨ - الرعاية الأولية: قدمت الأونروا خدمات الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين في الأردن من خلال ١٣ مركزا صحيا وأربع نقاط صحية وستة مراكز لرعاية الأمومة والطفولة، قدمت جميعها خدمات تنظيم الأسرة. وقد شمل ٢١ مرفقا من هذه المرافق مختبرات، ويوفر ١٧ مرفقا رعاية خاصة للمصابين بأمراض غير معدية، وضم أحد المرافق وحدة للتصوير بالأشعة ووحدة للعلاج الطبيعي. وقدم ١٧ مرفقا للرعاية الطبية للأسنان، بالإضافة إلى ثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان توفر العناية الصحية الفموية في المدارس والمجتمع المحلي. وقدمت رعاية متخصصة في مجالات أمراض النساء والولادة والباطنة وأمراض القلب وأمراض العيون في نوبات أسبوعية حيث يقوم الأطباء بإحالة المرضى الذين تم الكشف عليهم إلى إخصائيين لإجراء المزيد من التقييم لحالتهم ثم علاجهم. وأفاد لاجئون كثيرون في الأردن من خدمات الرعاية الصحية الحكومية المتوفرة بسهولة ويسر.

١٣٩ - الرعاية الثانوية: تقدم مساعدة كاملة في مجال الصحة الثانوية في الأردن من خلال خطة سداد تغطي جزءا من النفقات الطبية التي يتكبدها اللاجئون في مقابل العلاج بالمستشفيات الحكومية. وانخفض

الإنفاق على خطة السداد إلى مستويات لم يسبق لها مثيل بسبب انخفاض مستويات تكاليف العلاج بالمستشفيات الحكومية ووقف السداد عن المرضى الذين يعالجون في مستشفيات خاصة ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٦.

١٤٠ - حملة القضاء على الديدان: نظرا لصعوبة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في مخيمات اللاجئين حيث يعم الاكتظاظ، وغالبا ما لا توجد فيها مرافق صحية كافية، وتزيد فيها نسبة الإصابة بالديدان المعوية، قامت الأونروا في نيسان/أبريل ١٩٩٨، بدعم من اليونيسيف، بحملة للقضاء على الديدان استنادا إلى استراتيجية الجرعة الواحدة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وعولج ما مجموعه ٧٨١ ١٣١ طفلا في الحملة التي شملت جميع مدارس الوكالة في الأردن.

١٤١ - التعاون مع الحكومة الأردنية: لا يزال التعاون القديم العهد بين الأونروا ووزارة الصحة الأردنية يغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة في مجال الصحة العامة، بما في ذلك التحصين وصحة الأسرة ورصد الأمراض المعدية، وتنمية الموارد البشرية لأغراض الصحة وضمان جودة الأدوية الأساسية، والمشاركة في الدراسات الاستقصائية الوطنية عن الأوضاع الصحية، والتبرع العيني بلقاحات ضد التهابات الكبد من الفئة باء. وتقديرا لدور الأونروا في مجال توفير الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين، استهلت الجولة الثانية من اليوم الوطني للتحصين ضد التهاب الدماغ والنخاع السنجابي في ربيع عام ١٩٩٨ في مركز النزهة لرعاية الأمومة والطفولة، وجرى الإعراب رسميا عن التقدير للمساهمات التي قدمتها الأونروا في مجال صحة الأسرة وعلاج الأسنان.

١٤٢ - البنية الأساسية الصحية: أنجز العمل في مشاريع توسيع المركز الصحي للمخيم الجديد في عمان ومركز مشيرفة لرعاية الأمومة والطفولة، ليحلا محل المركز الصحي بالزرقاء ووحدة العلاج الطبيعي في المركز الصحي بالبقعة، ولبناء مجمع جديد في الوقاص يحتوي على مركز صحي، ومركز برنامج المرأة ومركز لإعادة التأهيل المجتمعي. وبدأ العمل في مشروع لاستبدال الصيدلية الميدانية المركزية وتحسين مرافق التخزين البارد فيها. وتلتمس الوكالة الحصول على أموال لإجراء أعمال ترميم وتجديد رئيسية في المستوصف العام بعمان والمركز الصحي بجبل الحسين، ولاستبدال ثلاث نقاط صحية مستأجرة غير صالحة في وادي الأردن. وتمكنت الوكالة، بتمويل للمشاريع، من تحسين أو استبدال معدات غير صالحة في جميع مرافق الرعاية الصحية الأولية في الأردن.

١٤٣ - الصحة البيئية: أنجزت مرحلة التشييد النهائية من مشروع شق الممرات وبناء قنوات التصريف في مخيم الحصن. واستمر تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع آخر لشق الممرات وبناء قنوات للتصريف تبلغ قيمته مليون دولار ويغطي مخيمات عمان الجديد والبقعة وجبل الحسين ومادبا والطالبية والزرقاء. ونفذت مشاريع مماثلة بالاشتراك مع إدارة الشؤون الفلسطينية ولجان المخيمات في مخيمات عمان الجديد والبقعة وإربد والزرقاء. وأعدت الوكالة دراسة جدوى مفصلة عن استخدام الآلات لجمع القمامة والتخلص منها وذلك في مخيمات اللاجئين في الأردن، التي يجري على أساسها إعداد اقتراح بمشروع. وإذا تم تمويل هذا

المشروع فإنه سيؤدي إلى تحسين إدارة الفضلات الصلبة وتخفيض التكاليف المتكررة وييسر استرداد استثمارات رأس المال الأولي في أقل من ثلاث سنوات. وأكملت سلطة المياه الأردنية بناء شبكة للصرف الصحي في مخيم صوف وسوف توصل في وقت لاحق بشبكة بلدية بالقرب منها، وبذلك يصبح عدد مخيمات اللاجئين في الأردن الموصلة بشبكات الصرف الصحي البلدية أو الإقليمية الرئيسية سبع من أصل عشرة مخيمات.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٤٤ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الأردن ١,٤٦ مليون شخص، أي بزيادة قدرها ٣,٥ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وهو ١,٤١ مليون شخص. ويتساوى معدل الزيادة على وجه التقريب مع معدل نمو السكان. وجماعة اللاجئين في الأردن هي أكبر الجماعات بالقياس مع ميادين العمل الأخرى، وقد شكلوا ٤١,٦ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة.

١٤٥ - برنامج العسر الشديد: ظلت لدى الأردن أدنى نسبة من اللاجئين الملتحقين ببرنامج العسر الشديد في أي إقليم - حيث بلغت نسبتهم ٢,٦ في المائة، مقابل معدل نسبته ٥,٦ في المائة على نطاق الوكالة. وقد نتجت هذه النسبة المتدنية عن الأوضاع المعيشية الأفضل نسبيا للاجئين في الأردن، وعن الخدمات التي يحصلون عليها بموجب الجنسية الأردنية، فضلا عن استمرار الوكالة في تطبيق معايير الأهلية بصورة صارمة. وحدثت زيادة صافية نسبتها ٦ في المائة في عدد المسجلين في برنامج العسر الشديد في الأردن، حيث زاد العدد من ٤٢٧ ٣٥ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٥٤٢ ٣٧ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

١٤٦ - استصلاح المأوى: على إثر تجميد مخصصات الميزانية العادية لاستصلاح المأوى، استصلحت الأونروا بتمويل للمشاريع مآوي أربع عائلات من حالات العسر الشديد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤٧ - تخفيف وطأة الفقر: هناك تسع وعشرون عائلة من حالات العسر الشديد، كانت قد أنشأت مشاريع صغيرة بمساعدات مالية وتقنية من الأونروا، حققت دخلا عاديا يكفي لشطبها من قوائم حصص الإعاشة لدى الوكالة. وبتمويل للمشاريع وبمساعدة من منظمة غير حكومية قامت البرامج الستة المضمونة جماعيا للإدخار والقروض المنشأة في مخيمات اللاجئين بتمويل ٢٢ مشروعا لإدرار الدخل في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بقروض إجماليها ٨٣٠ ٢٠ دولار، استفادت منها ١٦ امرأة وستة رجال. وتم التفاوض بشأن هذا الاتفاق مع المصرف المحلي لكي يمنح أسعار فائدة أكثر ملاءمة لأنشطة الإقراض في المجتمع المحلي، ويسهم من ثم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

١٤٨ - دور المرأة في التنمية: اعتمدت جميع مراكز برامج المرأة في الأردن، وعددها ٢١ مركزا، تحت إدارة المجتمع المحلي كليا، أنظمة داخلية، وأدارت رياض أطفال ودور حضانة. وبإيرادات من مشاريع مدرة للدخل ومن رسوم التدريب والأنشطة الأخرى، حققت أربعة مراكز لبرامج المرأة (في مخيم عمان الجديد والعقبة وجبل الحسين والزرقاء) إيرادات كافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بحيث تظل مستقلة عن الدعم المالي من الأونروا. وقدمت الأونروا التدريب في مجال مهارات الإدارة الذاتية لعدد من اللجان المحلية ولموظفي الوكالة لمساعدة المراكز على تحقيق الاكتفاء الذاتي. وواصل مشروع غزل الصوف في مركز برامج المرأة في جرش العمل بنجاح، ووفر دخلا لـ ٧٠ إمرأة. وقدم مكتبا الاستشارات القانونية في مركزي برامج المرأة في مخيم عمان الجديد وجبل الحسين زهاء ٨٠٠ استشارة وقدما ٢٥ محاضرة في مجال المساعدة القانونية شاركت فيها زهاء ١ ٠٠٠ إمرأة. وتعاون المكتبان، بملاك كامل من الموظفين المتطوعين، مع الاتحاد النسائي الأردني ومع منظمات غير حكومية محلية. وشارك المحامون المحليون المنتسبون للمكتبين في حلقة عمل معنية بما يشار إليه بصفته جرائم ضد الشرف.

١٤٩ - إعادة التأهيل المجتمعي: في آب/أغسطس ١٩٩٧، أجرت الأونروا بالاشتراك مع منظمة غير حكومية دولية ومنظمة غير حكومية محلية استعراضا تقنيا لخدمات المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل في الأردن. وأوصى الاستعراض بإعادة توجيه البرنامج لتحويل المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل إلى مراكز محلية للإحالة وتعزيز الخدمات القائمة في المجتمع المحلي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، استهل برنامج يعكس النهج الجديد لتدريب متطوعي المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل، والعاملين في مجال إعادة التأهيل وموظفي الأونروا، وبدأ العمل في مشروع رائد في المركز المجتمعي لإعادة التأهيل في جرش. وفي آب/ أغسطس ١٩٩٧، استهل المركز المجتمعي لإعادة التأهيل في ماركا حملة لمنع إعاقة الأطفال، من المقرر أن تستمر حتى وقت متأخر من عام ١٩٩٨، مشفوعة ببرنامج لتدريب الأمهات والأطفال المعوقين الذين لم يبلغوا سن الالتحاق بالمدارس. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، قدم برنامج للأطفال المكفوفين والمصابين بضعف البصر في المراكز المجتمعية لإعادة التأهيل في مخيم عمان الجديد، وماركا، والطالبية، وذلك بالتعاون مع منظمة غير حكومية دولية. وقدم برنامج مشترك لرعاية الأطفال ذوي الإعاقات العقلية الحادة في المركزين المجتمعيين لإعادة التأهيل في مخيم عمان الجديد وفي البقاع وذلك بالتعاون مع منظمة غير حكومية دولية. وبنهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت جميع المراكز المجتمعية التسعة لإعادة التأهيل قوانينها الداخلية وكانت تحت إدارة المجتمع المحلي كليا.

١٥٠ - مجمع وقاص: في أيار/ مايو ١٩٩٨، افتتح مجمع شامل لتقديم خدمات الأونروا في وقاص، في وادي الأردن، حيث يعيش عدد يزيد عن ١٨ ٠٠٠ من اللاجئين المسجلين. وهذا المجمع الذي بني بتمويل للمشاريع على موقع قدمته حكومة الأردن - وضم مركزا لبرامج المرأة، ومركزا مجتمعيا لإعادة التأهيل، ومركزا صحيا، وروضة أطفال، ودار حضانة - يعد أكبر مركز مجتمعي في المنطقة. ويعتبر، إضافة إلى تعزيز نوعية الخدمات، أول مشروع من نوعه من حيث تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات في موقع واحد.

الفصل السادس - لبنان

ألف - التعليم

١٥١ - التعليم الابتدائي والإعدادي: ضمت ٧٣ مدرسة، للمرحلة قبل الثانوية، تابعة للأونروا في لبنان ٣٨ ٤٧٦ تلميذا في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧ للمرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة الإعدادية ومدتها أربع سنوات. وقد زاد عدد الملتحقين بالمدارس ٨٤٠ تلميذا عن السنة السابقة أي بنسبة ٢,٢ في المائة، بسبب النمو الطبيعي بين السكان اللاجئين فضلا عن نقل بعض أطفال اللاجئين من مدارس خاصة مكلفة إلى مدارس الوكالة المجانية. وفي الامتحان السنوي للشهادة الإعدادية (البريفيه) الذي تم عقده في تموز/يوليه ١٩٩٧ لطلبة الصف الرابع الاعدادي، حقق تلاميذ الوكالة نسبة نجاح قدرها ٥٣ في المائة، وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي تنخفض فيها نسبة النجاح. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى الآثار التراكمية للتدابير التقشفية التي بدأت منذ عام ١٩٩٣، والتي أسفرت عن ازدحام كبير في الفصول الدراسية، ومرتبات منخفضة نسبيا، وصعوبة في توظيف معلمين من مستوى عال والاحتفاظ بهم.

١٥٢ - التعليم الثانوي: بقي لبنان ميدان العمل الوحيد الذي قدمت فيه الوكالة تعليما بالمستوى الثانوي، نظرا لإمكانية اللاجئين الفلسطينيين المحدودة على الالتحاق بالمدارس الحكومية واستحالة التحاقهم بالمدارس الخاصة الباهظة التكاليف. وقد تم إنشاء مدرسة ثانوية أخرى من تبرعات للمشاريع، وافتتحت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في مخيم عين الحلوة لتكمل المدرسة الثانوية للوكالة القائمة في مخيم برج البراجنة. وستعمل مدرسة عين الحلوة في مبنى مؤقت إلى أن ينجز البناء الجديد. وقد ضمت المدرستان ٦٤٩ تلميذا في الصفوف ١١ إلى ١٣ أثناء العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧، منهم ٣١٦ تلميذا في مدرسة عين الحلوة جميعهم في الصف ١١. أما المجموعة الثانية المؤلفة من ٥٨ متخرجا من مدرسة برج البراجنة فقد منحت شهادة البكالوريا القسم الثاني في آب/أغسطس ١٩٩٧، وقد حقق الطلبة نسبة نجاح قدرها ٨٢ في المائة في امتحان الثانوية العامة، أي بزيادة قدرها ١٥ في المائة عن السنة السابقة. وقد حصلت الوكالة على تمويل مشاريعي لبناء وتجهيز وتغطية نفقات التشغيل الأولية لمدرسة ثانوية ثالثة في مخيم الرشيدية، ستحل أيضا محل مدرسة غير معتمدة قائمة.

١٥٣ - البنية الأساسية للتعليم: ما زالت الوكالة قلقة بشأن المستوى المتردي للأبنية المدرسية في ميدان العمل في لبنان الذي كان يضم أعلى نسبة من المدارس التي تشغل أبنية مستأجرة غير صالحة (٤١,٣ في المائة) وأحد أعلى المعدلات في الصفوف المدرسية المكتظة على نطاق الوكالة (٤٣,٨ تلميذا للصف في المدارس التي بنتها الوكالة). وبالتمويل المشاريعي أنجزت الوكالة بناء مدرستين وثمانية صفوف دراسية إضافية، وصيانة شاملة لأربعة مبان مدرسية. وكان يجري بناء ستة صفوف دراسية في منتصف عام ١٩٨٨. وواصلت الأونروا سعيها للحصول على تمويل لاستبدال الأماكن المستأجرة بمبان نموذجية للوكالة (انظر الفقرة ٢٦)، ولكن نظرا للقيود على أعمال البناء خارج مخيمات اللاجئين فإنها تنظر في استئجار أماكن أفضل وبأسعار أقل.

١٥٤ - التعليم الخاص: يواصل برنامج التعليم الخاص في لبنان، الذي يمول عن طريق التبرعات المشاريعية، إتاحة الفرصة للأطفال الذين يعانون من صعوبات تعليمية للاشتراك في برنامج التعليم العام للوكالة. وإن المراكز الثلاثة للتعليم الخاص في مجمعات مدارس عين الحلوة وبداوي ونهر البارد ضمت ١٨٤ طفلا يعانون من صعوبات تعليمية في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧.

١٥٥ - التدريب المهني والتقني: وفر مركز تدريب سبلين التدريب المهني والتقني لـ ٥٩٤ متدربا، من بينهم ١٢١ متدربة و ٢٠٦ متدربا مقيما، في ١٣ دورة مهنية وسبع دورات تقنية/شبه فنية. وأظهر استطلاع لأوضاع متخرجي المركز في عام ١٩٩٦ أن ٨٠ في المائة منهم كانوا يعملون في عام ١٩٩٧، على الرغم من المشاكل التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على الوظائف في لبنان، وبفضل تمويل مشاريعي أمكن تطوير المعدات في ثلاث ورش في المركز أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وتم الحصول على التمويل لمشاريع متعددة لتحسين مرافق المركز وخدماته. ورعت الوكالة أيضا، بتمويل مشاريعي، ٢٥ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين في دورة للتمريض في كلية خاصة في بيروت.

١٥٦ - تدريب المعلمين قبل أداء الخدمة: نظرا للصعوبات التي تواجهها الوكالة في تعيين معلمين للمرحلة الابتدائية حاصلين على المؤهل المطلوب وهو دبلوم إنهاء سنتين من تدريب المعلمين بعد المرحلة الثانوية - فقد قررت إعادة تنظيم دورة مدتها سنتان لتدريب المعلمين قبل الخدمة في مركز تدريب سبلين، وكانت قد قدمت آخر مرة في عام ١٩٨٢. وبدأت الدورة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والتحق بها ٥٤ طالبا في فصلين، وسوف يضاف إليهما فصلان آخران في عام ١٩٩٩/١٩٩٨. ويتخرج الطلاب الذين يدرسون مناهج وضعتها الوكالة من الدورة بدبلوم معتمد في التعليم المدرسي في المرحلة الابتدائية الدنيا.

١٥٧ - رياض الأطفال: واصلت رياض الأطفال التي تعلم اللغة الفرنسية والتي تعمل بتمويل مشاريعي، عملها، حيث التحق بها ٢٥٦ طفلا في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧.

١٥٨ - المنح الجامعية: قدمت لبنان منحا جامعية لـ ١٢٤ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين من بينهم ٤٤ طالبة، كانوا قد أظهروا تفوقا في امتحانات الثانوية العامة. وقد زاد عدد المنح المقدمة ١٣ منحة عن السنة السابقة، نتيجة لخفض مبالغ المنح السنوية من ٧٥٠-٢٥٠ ١ دولار في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ الى ٤٠٠-٠٠٠ ١ دولار في عام ١٩٩٨/١٩٩٧.

باء - الصحة

١٥٩ - الرعاية الأولية: ظلت الأونروا المصدر الأساسي للرعاية الصحية لـ ٠٠٠ ٣٦٥ من اللاجئين المسجلين في لبنان، وكانت إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الصحية محدودة نتيجة لكون الهياكل الأساسية للصحة العامة لا تزال قيد الإنشاء، وعجز معظمهم عن تغطية التكاليف الباهظة للرعاية الخاصة. وقد تم تقديم خدمات الوكالة من خلال ١٨ مركزا صحيا وست نقاط صحية قدمت الرعاية الطبية الشاملة

بما فيها خدمات صحة الأسرة ومركز واحد لرعاية صحة الأم والطفل. ومن بين هذه المرافق، وفر ٢٤ مرفقا الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكر وارتفاع ضغط الدم، فيما قدم ١٧ مرفقا العناية بالأسنان، وكان هناك ١٥ مرفقا تحتوي على مختبرات. واشتملت ثلاثة مرافق على خدمات التصوير الإشعاعي، ووفر ١٥ مرفقا رعاية متخصصة في أمراض القلب والتوليد والأمراض النسائية وطب الأطفال وطب العيون ومعالجة أمراض الأنف والأذن والحنجرة.

١٦٠ - الرعاية الثانوية: تم تقديم الرعاية في المستشفيات للاجئين في لبنان من خلال ترتيبات تعاقدية مع ١٣ مستشفى للأمراض العامة والعقلية والتدرن الرئوي. وإن التكاليف المتزايدة بإطراد والفارق الكبير بين الحد الأدنى من احتياجات السكان اللاجئين وبين الموارد المتاحة للوكالة جعلت توفير الرعاية الكافية في المستشفيات في طليعة الاهتمامات الصحية في ميدان العمل. وبفضل تبرعات خارجة عن الميزانية في إطار نداء لبنان (انظر الفقرة ٧٦) بات من الممكن الإبقاء على خدمات المعالجة في المستشفيات وتغطية تكاليف اللوازم الطبية الإضافية في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وبفضل التمويل المشاريعي، قدمت الوكالة أيضا مساعدة لتغطية تكاليف الولادة في المستشفيات للنساء الحوامل المعرضات للخطر. وإن الاعتماد الكبير على التمويل من موارد خارجة عن الميزانية للمعالجة في المستشفيات في لبنان جعل استمرار الدعم من موارد خارجة عن الميزانية أمرا أساسيا لتجنب خفض مستويات الخدمات. ونظرا للظروف الاجتماعية - الاقتصادية الصعبة بصورة خاصة، ظل اللاجئون في لبنان مستثنيين من نظام المشاركة في تغطية التكاليف القائم في ميادين العمل الأخرى، مع أن المشاركة في تغطية التكاليف مطلوبة لمواجهة تكاليف العلاج المتخصص لإنقاذ الحياة.

١٦١ - البنى الأساسية للصحة: بدأ العمل في بناء عيادة عامة في بيروت في أيار/ مايو ١٩٩٨، بعد تغطية نقص في التمويل. ووضعت خطط لاستبدال مركز صحي غير مقبول في مخيم الرشيدية بتمويل مشاريعي.

١٦٢ - التعاون مع الحكومة اللبنانية: اشتركت الأونروا في أيام التحصين الوطنية للقضاء على شلل الأطفال في لبنان وفقا للاستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، مستخدمة لقاحات تبرعت بها اليونيسيف. وعن طريق اتفاق خاص مع السلطات المحلية تم وصل مخيم ضبية مع شبكة المياه لبلدية بيروت. كما تم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن التخلص نهائيا من النفايات من مخيمين في منطقة لبنان الوسطى، واستخدام مواقع النفايات البلدية في منطقة صور وتجري المفاوضات مع السلطات المحلية لتنسيق المشاريع لتحسين الهياكل الأساسية للمياه ومياه المجاري في المخيم.

١٦٣ - البنى الأساسية للصحة البيئية: بدأ العمل في بناء مشروع قيمته ٨,٦ ملايين وحدة نقدية أوروبية لتحسين شبكات المجارير والصرف وإمدادات مياه الشرب في ثماني مخيمات للاجئين في لبنان. وبعد أن قام الخبراء الاستشاريون للمانحين باستعراض دراسات الجدوى والتصاميم التقنية التفصيلية التي أعدت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بدأت الوكالة في عملية اختيار المقاولين ذوي الخبرات المطلوبة

للقيام بالأعمال المتوقعة. وأول مخيمات يشملها المشروع هي نهر البارد والميه ميه والبرج الشمالي. وكجزء من مشروع مستقل لتحسين إدارة النفايات الصلبة في جميع مخيمات لبنان، يجري العمل لشراء معدات رأسمالية تشمل الشاحنات الضاغطة، والقلابات، والحاويات الملائمة.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٦٤ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان ٥٥١ ٣٦٤ أي بزيادة نسبتها ١,٥ في المائة عن عددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ البالغ ٠٠٥ ٣٥٩ أشخاص. ويعزى انخفاض معدل الزيادة الذي يقل كثيرا عن نسبة النمو السكاني الطبيعي، إلى الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية التي أخرت الإقدام على الزواج، وخفضت بالتالي نسبة الولادات، كما ترجع إلى وجود عدد كبير من اللاجئين خارج البلد مما يجعلهم غير قادرين على تسجيل الأفراد الجدد في عائلاتهم.

١٦٥ - برنامج العسر الشديد: ظلت في لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المسجلين ببرنامج العسر الشديد من أي ميدان عمل آخر (١٠,٣ في المائة) مما يعكس الصعوبات الاجتماعية - الاقتصادية الحادة التي تواجه مجتمع اللاجئين هناك. ولقد زاد عدد المسجلين ببرنامج العسر الشديد في لبنان بنسبة ٣,٢ في المائة، من ٥١١ ٣٦ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٦٦٩ ٣٧ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، شرع في تقديم الدعم الغذائي للأسر المسجلة ببرنامج العسر الشديد في لبنان نقدا وعينا على حد سواء (انظر الفقرة ٥٧)، بما يتفق مع الممارسات المتبعة في ميادين العمل الأخرى. غير أنه نتيجة للاحتياجات الخاصة للاجئين في لبنان، تلقى الملتحقون ببرنامج العسر الشديد حصة دعم غذائي عيني أكبر مما تلقاه الملتحقون ببرنامج العسر الشديد في أماكن أخرى.

١٦٦ - استصلاح المأوى: تم تلقي تمويل في إطار نداء لبنان لاستصلاح المآوى لـ ٦٠ عائلة من عائلات العسر الشديد في مناطق شمال لبنان وصيدا وصور. وبتمويل من خارج الميزانية، استكملت الأونروا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ تشييد مشروع في مخيم البداوي لإيواء ٥٢ عائلة من اللاجئين المشردين والمعوزين، تتألف من ٢٨٧ شخصا، مقيمين في أكواخ ضمن مجمع مدرسي للأونروا. والعمل جار في الأعمال التحضيرية للمرحلة الرابعة من المشروع، لإيواء ٢١ عائلة أخرى تضم ٩١ شخصا، بتمويل في إطار نداء لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، تم أثناء فترة التقرير استصلاح أربعة مآو أخرى لعائلات العسر الشديد.

١٦٧ - تخفيف وطأة الفقر: تم تقديم قروض ميسرة بمعدل ٠٠٠ ٤ دولار لـ ٢٣ عائلة من حالات العسر الشديد لإنشاء مشاريع صغيرة، في حين تمكنت أربع أسر من تحقيق دخل كاف لشطبها من سجلات العسر الشديد في منتصف عام ١٩٩٨. ومنحت قروض صغيرة تتراوح من ٥٠٠ دولار إلى ٠٠٠ ٣ دولار من صندوق للقروض الدائرة لما مجموعه ٣٧ عائلة من حالات العسر الشديد القريبة من حد الفقر، لتمكينها من أن تصبح مكتفية ذاتيا من الناحية الاقتصادية.

١٦٨ - دور المرأة في التنمية: قدمت الأونروا، بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية ودولية، تدريبا في مجال مهارات الإدارة الذاتية لمتطوعين في تسعة من مراكز برامج المرأة في لبنان، كانت جميعها بإدارة المجتمع المحلي كليا مع لجان منتخبة. وقدمت مراكز برامج المرأة ١٢ دورة قصيرة مقابل رسوم استفادت منها ١ ٩٨٧ امرأة، أدت إلى اكتساب المشتركات مهارات قابلة للتسويق. ونُظمت محاضرات وعقدت حلقات عمل لزيادة وعي المرأة بشأن القضايا القانونية والاجتماعية وقضايا نوع الجنس ولتثقيف المرأة بشأن المسائل ذات الصلة بالصحة من قبيل المباعدة بين الولادات، والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب، والوعي البيئي.

١٦٩ - إعادة التأهيل المجتمعي: شاركت الأونروا في إنشاء منتدى يجمع بين كافة مقدمي الخدمات من غير القطاع الحكومي للاجئين الفلسطينيين المعوقين في منطقة بيروت. وقدم المنتدى - الذي أصدر بطاقة خاصة لجميع اللاجئين المعوقين لتمكينهم من الاستفادة من خدمات المنظمات المشاركة - شبكة تستطيع الأونروا من خلالها أن تقدم المزيد من المساعدة للأشخاص المحتاجين. ونتيجة لعدم وجود خدمات إعادة التأهيل الملائمة في المجتمع المحلي في بعض مخيمات اللاجئين، واصلت الأونروا رعاية ٥١ طفلا معوقا في مؤسسات متخصصة، وتقدم الرعاية لـ ٣٨ طفلا معوقا في مركز إعادة التأهيل المجتمعي في النهر البارد. وبتمويل للمشاريع، بدأ تشييد مبنى يتألف من طابقين في مخيم النهر البارد لإقامة مركز لإعادة التأهيل المجتمعي في المخيم ومركز للشباب، وسوف تقوم بإدارة المركزين كليهما لجان منتخبة محليا بدعم من الأونروا ومنظمات غير حكومية. وساعدت الوكالة اثنين من موظفي إعادة التأهيل وأحد مديري مراكز إعادة التأهيل المجتمعي على الاشتراك في دورة تدريبية في مجال تقنيات إعادة التأهيل في المجتمع المحلي قدمته منظمة غير حكومية محلية.

ألف - التعليم

١٧٠ - التعليم الابتدائي والإعدادي: ضمت مدارس الأونروا في الجمهورية العربية السورية ٠٥٠ ٦٤ تلميذا في المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة المتوسطة، ومدتها ثلاث سنوات في العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨. وظلت نسبة القيد بالمدارس ثابتة مع زيادة بسيطة بمعدل ٧١ تلميذا (٠,١ في المائة) عن السنة الدراسية السابقة وذلك بسبب انخفاض نمو السكان والرقابة الصارمة على القبول وحالات ترك الدراسة. وتمت تصفية إحدى المدارس تدريجيا في دمشق بسبب انتقال اللاجئين من منطقة المدرسة إلى مخيم اليرموك مما قلل عدد المدارس في الميدان إلى ١٠٩ مدارس. وفي الامتحان الحكومي نصف السنوي لعام ١٩٩٧ الذي نظم لتلاميذ الصف الإعدادي الثالث، أحرز تلاميذ الوكالة نسبة نجاح بلغت ٩٠ في المائة بالمقارنة إلى متوسط قدره ٥٧ في المائة في المدارس الحكومية. وقد أسهم نظام التقييم الشامل لأداء المدرسين وموظفي التعليم الآخرين بالإضافة إلى الاختبارات التحليلية والتحصيلية والأنشطة العلاجية والمنهجية في تحسين أداء تلاميذ الوكالة.

١٧١ - البنية الأساسية للتعليم: أكملت الأونروا بتمويل مشاريعي بناء ٢٩ صفا دراسيا لتحل محل الصفوف الدراسية غير الآمنة وتلافي العمل بنظام الفترات الثلاث بالإضافة إلى بناء غرفتين متخصصتين. وبعد حالات التأخير التي شهدتها فترات التقارير السابقة بدأ العمل في مشروع لبناء مدرسة جديدة بالمزة لتحل محل المباني المستأجرة غير المرضية وكان البناء قد أوشك على الاكتمال في منتصف عام ١٩٩٨. وواصلت الوكالة بذل جهودها للحصول على قطع أراضي وعلى تمويل مشاريعي لاستبدال المباني المستأجرة الثمانية في الميدان السوري والتي تضم نسبة تسعة في المائة من مدارس ميدان العمل.

١٧٢ - التدريب المهني والتقني: ضم مركز تدريب دمشق ٨١٨ متدربا كان من بينهم ١٥٨ متدربة و ١٧٧ متدربا مقيما في ١٣ دورة مهنية و ٧ دورات تقنية شبه فنية. وقد تم بتمويل مشاريعي إنجاز تحديث وتجهيز الورش في مجال ميكانيكا الديزل والإنشاءات الكهربائية العامة والراديو والتلفزيون والالكترونيات. ولتلبية الطلب في سوق العمل المحلية، تنفذ خطط لتعزيز دورة الالكترونيات لتشمل الرقابة الالكترونية والتطبيقات الحاسوبية ابتداء من عام ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٧٣ - المنح الجامعية: قدمت سوريا منحا جامعية لـ ٢٥٤ من الطلبة اللاجئين الفلسطينيين كان من بينهم ٨٧ فتاة ممن أحرزن درجات ممتازة في امتحانات الثانوية العامة.

باء - الصحة

١٧٤ - الرعاية الأولية: جرى تقديم خدمات الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية عبر شبكة للوكالة تضم ٢٣ مركزا صحيا قامت كلها بتقديم الرعاية الطبية الشاملة بما في ذلك خدمات الرعاية لصحة الأم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة والرعاية الخاصة بأمراض السكر وضغط الدم. وكان ١٨ مرفقا من تلك المرافق يضم مختبرات وقدم ١٢ مرفقا منها خدمات للعناية بالأسنان مدعومة بالخدمات الصحية الفموية للمدارس قدمتها وحدة متنقلة لطب الأسنان.

١٧٥ - الرعاية الثانوية: قدمت خدمات العلاج في المستشفيات من خلال اتفاقات تعاقدية مع ثماني مستشفيات خاصة بالأسعار الحكومية الرسمية. واستمرت تدابير الرقابة الصارمة فيما يتعلق بالإحالة وفترة الإقامة بعد زيادة الأسعار الحكومية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بالرغم من الاضطرار إلى زيادة الاعتمادات في الميزانية لعامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ للإبقاء على مستوى الخدمات.

١٧٦ - البنية الأساسية الصحية: بافتتاح مركز صحي جديد في مخيم اليرموك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ تكون عملية توسيع وإصلاح الهياكل الأساسية للرعاية الصحية الأولية في سوريا قد اكتملت تقريبا. ولا تزال هنالك ثلاثة مرافق للرعاية الصحية الأولية تشغل مباني مستأجرة غير مرضية في دمشق وقرية الدمور وتحتاج لاستبدالها، وهو ما يعتبر أمرا صعبا لعدم توفر المواقع.

١٧٧ - التعاون مع الحكومة السورية: استمر التعاون والتنسيق القديما العهد بين الأونروا ووزارة الصحة السورية ولا سيما في مجال رصد الأمراض ومكافحتها وحملات التحصين الوطنية. واستمرت الوزارة تلبي احتياجات الوكالة من لقاح التهاب الكبد الوبائي باء كتبرع عيني من الوزارة.

١٧٨ - الصحة البيئية: استمر العمل في مشروع استبدال شبكة المجارير الداخلية القديمة غير المفيدة في مخيم النيرب ويتوقع اكتماله في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وتم توصيل شبكة المياه في مخيم حمص بشبكة البلدية لإمدادات المياه ومدت السلطة العامة للاجئين العرب الفلسطينيين ٤٠٠ متر من أنابيب المجارير الخرسانية في مخيم سبينة.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٧٩ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الجمهورية العربية السورية ٨٠٥ ٣٦٥ شخصا، أي بزيادة نسبتها ٢,٦ في المائة عن عدد المسجلين في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وهو ٧٣٩ ٣٥٦ شخصا. وتساوى معدل الزيادة تقريبا مع تقديرات النمو السكاني.

١٨٠ - برنامج العسر الشديد: ارتفع عدد اللاجئين المسجلين ببرنامج العسر الشديد بنسبة ٦,٧ في المائة أي من ٣٢٧ ٢٢ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٧٩٤ ٢٣ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقدمت مساعدات نقدا وعينا في حالات طوارئ إلى ٥٥ عائلة من حالات العسر الشديد تتألف من ٣٢٤ شخصا تسببت الأمطار الغزيرة والفيضان الذي حدث في مخيم خان الشيح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في اتلاف أغراضهم المنزلية.

١٨١ - استصلاح المأوى: بتمويل للمشاريع، أنشأت الأونروا ٣٣ مأوى لعائلات من حالات العسر الشديد تم استصلاح ٢٥ منها عن طريق مقاولي المخيمات وثمانية على أساس اعتماد الأسر على نفسها. وتوقف استصلاح ٢٤ مأوى إضافيا عند مرحلة التخطيط بسبب تجميد مخصصات الميزانية العادية لاستصلاح المأوى.

١٨٢ - تخفيف وطأة الفقر: توسع البرنامج المضمون جماعيا للادخارات والقروض فشمل ٥٦ مجموعة تتألف من ٧٠١ مشتركا، ولا سيما في المناطق النائية التي تزيد فيها القيود المفروضة على الائتمان. ومُنحت معظم القروض الصغيرة لحالات العسر الشديد من أجل إنشاء مشاريع صغيرة أو تطويرها. وقُدمت بنجاح فئة جديدة من القروض للاجئين المحتاجين من غير حالات العسر الشديد من أجل إدخال تحسينات في مساكنهم. وإضافة إلى ذلك قدمت الوكالة ٢٨ قرضا للأفراد من حالات العسر الشديد لإنشاء مشاريع صغيرة أو تطويرها. وبلغت قيمة القروض المضمونة جماعيا والقروض المقدمة للأفراد في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير مبلغا إجماليه ٠٠٠ ٦١ دولار، بنسبة سداد ٩٥ في المائة.

١٨٣ - دور المرأة في التنمية: قدمت المراكز الـ ١٥ المعنية ببرامج المرأة في ميدان العمل في سوريا دورات تدريبية للخياطة، ومهارات الحاسوب، وتصفيف الشعر لـ ٥٥٥ ٣ امرأة، حصلت ٩٦١ امرأة منهن على وظائف في مصانع النسيج أو في مشاريع خاصة أو عامة بحلول منتصف عام ١٩٩٨. وقدمت دورات أخرى شملت دورات لتعلم اللغة الانكليزية لـ ١٣٠ من الطلاب من الجنسين. وقدمت فصول لتعليم القراءة والكتابة حضرها ٩٠ شخصا من غير المُلمين بالقراءة والكتابة من كلا الجنسين، وقدمت دورات في الطباعة والحياكة. وقدمت مراكز برامج المرأة وظائف لـ ١٧٩ امرأة، بما في ذلك ٤٢ مشرفة على رياض الأطفال وغيرهن من المشتركات في الدورات التدريبية، بأجور تدفع من رسوم الاشتراك. وسُددت نسبة ٧٠ في المائة من تكاليف تشغيل مراكز برامج المرأة من رسوم الاشتراك في دورات التدريب، وأنشطة رياض الأطفال وأنشطة أخرى، وسددت الأونروا نسبة الـ ٣٠ في المائة المتبقية. وأصبح مركزان آخران من مراكز برامج المرأة تحت الإدارة المجتمعية التامة، ووصل المجموع في الميدان إلى سبعة. وبمساهمات من النساء والرجال في المجتمع المحلي ومن مصادر أخرى، أنشأ مركز برامج المرأة في اللاذقية صندوق لتقديم المساعدة لأعضاء المجتمع المحلي في حالات الطوارئ وحالات الاحتياج الشديد. وقدمت قروض لـ ١٢ مركزا لبرامج المرأة في سوريا للمساعدة في تحسين المباني أو إنشاء غرف للحاسوب. وواصلت اليونيسيف تقديم التدريب لجميع مشرفات دور الحضانة.

١٨٤ - إعادة التأهيل المجتمعي: تضمنت الأنشطة المدرة للدخل لإيجاد فرص عمالة للمعوقين ومساعدة مراكز إعادة التأهيل المجتمعي في تحقيق الاستدامة المالية حانوت لإصلاح الأحذية في مركز إعادة التأهيل المجتمعي في درعا، وحانوت للسلع النسائية في مركز إعادة التأهيل المجتمعي في حماه، ودورات للتدريب على الحاسوب في مركز إعادة التأهيل في "الاليانس". وقدمت دورات لتعلم اللغة الإنكليزية للمعوقين برسوم اشتراك زهيدة. وقدمت محاضرات وعقدت حلقات عمل بشأن مواضيع شتى بما فيها أسباب الإعاقة، والحيلولة دون الإعاقة، ورعاية الأطفال المتخلفين عقليا والمعوقين. وأقيم معسكر صيفي لـ ٣٠٠ يتيم ومعوق من أطفال مراكز إعادة التأهيل المجتمعي في تموز/يوليه ١٩٩٧ بدعم من متطوعين محليين. وقدمت أجهزة تقوية السمع للمصابين بضعف السمع وأعضاء صناعية لـ ٤٦ شخصا من المعوقين. وبدعم مجتمعي، تحول مركز إعادة التأهيل المجتمعي في النيرب إلى مركز نشاط مجتمعي. وتدار مراكز إعادة التأهيل المجتمعي الخمسة في ميدان سوريا إدارة مجتمعية.

الفصل الثامن - الضفة الغربية

ألف - التعليم

١٨٥ - التعليم الابتدائي والإعدادي: ضمت مدارس الأونروا في الضفة الغربية ٠١٧ ٥٠ تلميذا في المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة المتوسطة، ومدتها ثلاث سنوات في العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨. وقد نتجت الزيادة البالغة ١٠٢ ٢ تلميذا (٤,٤ في المائة) على السنة الدراسية السابقة من النمو الطبيعي في السكان اللاجئين ومن قبول ٣٧٢ طفلا من أسر اللاجئين التي وصلت حديثا في مدارس الوكالة. وكانت الزيادة في التسجيل ستكون أكبر لو لم يُنقل ٠١٧ ١ تلميذا من مدارس الوكالة إلى مدارس السلطة الفلسطينية. وتم النقل كنتيجة طبيعية لانتقال الأسر داخل المنطقة ولاختيار المدارس الأقرب إلى مكان إقامتها. وانخفض عدد المدارس من ١٠٠ إلى ٩٩ مدرسة نظرا لأن المدرسة التي بُنيت حديثا في مخيم الفارعة أتاحت دمج مدرستين للبنين في مدرسة واحدة. وقد حال انعدام الأموال دون توسيع الأونروا لمرحلة التعليم الأساسية في الضفة الغربية من ٩ إلى ١٠ سنوات (انظر الفقرة ٢٩) ومن تعديل نمط تحديد الدرجات لمواكبة التجديدات التي استحدثتها الحكومة الأردنية وتبنتها السلطة الفلسطينية على النحو الوارد وصفه في تقرير السنة السابقة.

١٨٦ - البنية الأساسية للتعليم: أكملت الأونروا بتمويل مشاريعي بناء ثلاث مدارس لتحل محل ثلاثة مباني متداعية إضافة إلى بناء ١٨ صفا دراسيا لتفادي نظام الفترات الثلاث أو لتحل محل صفوف دراسية غير آمنة ووحدة للمراحيض. وجددت الوكالة أيضا ثلاث مدارس وعبّدت إحدى الساحات المدرسية وجددت الحوائط الفاصلة في ٦ مدارس. وكان العمل جاريا في منتصف عام ١٩٩٨ في ثلاث مدارس وستة صفوف دراسية وثلاث وحدات للمراحيض. وظل البناء متوقفا تماما في مدرسة جديدة كانت الحاجة ماسة لها في بيت سوريك طوال فترة التقرير. واستمرت الأونروا تواجه صعوبة في الحصول على المواقع لبناء مدارس ولا سيما في القدس. وشهدت مدارس الوكالة في الضفة الغربية أدنى معدل لشغل الصفوف الدراسية (٣٧,٨

تلميذا) من أي موقع ميداني كنتيجة لارتفاع نسبة المدارس الموجودة في مباني مستأجرة غير مرضية (نسبة ٢١,٢ في المائة) أو التي توجد خارج المخيمات أو في مناطق نائية بالرغم من استمرار اكتظاظ مدارس المخيمات بالتلاميذ.

١٨٧ - التدريب المهني والفني: ضمت المراكز الثلاثة للتدريب المهني والتقني التابعة للأونروا بالضفة الغربية وهي مركز رام الله لتدريب الإناث ومركز رام الله لتدريب الذكور ومركز تدريب قلنديا ١ ٠٨٩ متدربا في السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨ كان من بينهم ٤٦٠ متدربة و ٧٦٩ متدربا مقيما. وانخفض معدل التسجيل بنسبة ١٤ في المائة من الطاقة الاستيعابية للمراكز والبالغة ١ ٢٧٠ مكانا للتدريب وذلك بسبب عدم قدرة الطلاب من غزة على الحصول على الأذونات المطلوبة من السلطات الإسرائيلية (انظر الفقرة ٢٠٩). وقدمت المراكز الثلاثة ١٦ دورة تدريبية و ١٨ دورة فنية وشبه مهنية. ولم يُقبل متدربون جدد في دورة الديزل وميكانيكا الآلات الزراعية في مركز قلنديا للتدريب نظرا لانعدام الأموال لتغطية تكاليف الموظفين. وأحرز المتدربون المتخرجون من مراكز الأونروا معدل نجاح بلغ ٨٧ في المائة في الامتحان الشامل الذي نظمته السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧ بالمقارنة بنسبة ٦٦ في المائة في المتوسط بالنسبة لجميع الكليات المتوسطة في الضفة الغربية. وكشفت دراسة لخريجي المراكز في عام ١٩٩٦ أنه قد تم توظيف ٩١ في المائة منهم في عام ١٩٩٧. وتم بالتعاون مع السلطة الفلسطينية تنفيذ ٦ دورات قصيرة الأجل تراوحت مددها بين ٦ و ٢٠ أسبوعا في مركز قلنديا للتدريب وذلك لتدريب ١٦٤ سجينا ممن أُطلق سراحهم في مجال ميكانيكا السيارات ومهارات الكهرباء، وإصلاح المعدات المكتبية وتوليف الألومنيوم وإصلاح أجهزة الراديو والتلفزيون وأجهزة التبريد والتكييف. وواصل مركز رام الله لتدريب الذكور تقديم دورة مدتها ٤٠ أسبوعا للأمناء التنفيذيين اشترك فيها ٤١ طالبا. ورعت الأونروا ١٩ طالبا لاجئا في مؤسسة تدريب خاصة في بيت لحم وقدمت ٦ دورات قصيرة الأجل مدتها ستة أشهر في تقنيات البناء في مركز قلنديا للتدريب اشترك فيها ١٣ طالبا. ونظم مركز رام الله لتدريب الإناث في أيار/ مايو ١٩٩٨ يوما مفتوحا ناجحا للاحتفال بالسنة الثامنة والأربعين لخدمة الأونروا للاجئين الفلسطينيين.

١٨٨ - كلية العلوم التربوية: ضمت كلية العلوم التربوية بمركز رام الله لتدريب الذكور ومركز رام الله لتدريب الإناث ٤٦٤ طالبا كان من بينهم ٣٠٦ طالبة في برنامج لتدريب المعلمين مدته ٤ سنوات قبل الدخول في الخدمة يتاح للمستوى فوق الثانوي. وانخفض حجم التسجيل بنسبة ٢٣ في المائة من القدرة الاستيعابية لأماكن التدريب والبالغة ٦٠٠ مكان بسبب عدم قدرة طلاب غزة على الحصول على الإذن المطلوب من السلطات الإسرائيلية (انظر الفقرة ٢٠٩). وتخرج ما مجموعه ١٥٠ طالبا من بينهم ٦٤ طالبة من كليتي العلوم التربوية في تموز/يوليه ١٩٩٧. وقررت الوكالة عدم إدخال التدريب أثناء الخدمة في كلية العلوم التربوية في الضفة الغربية بسبب القيود على الحركة التي كانت ستحرم المعلمين من المشاركة أصلا، ونظرا لأن السلطة الفلسطينية لم تدخل بعد برنامجا أثناء الخدمة لتأهيل معلميها لمستوى الدرجة الجامعية الأولى، بيد أن ١٣٣ معلما تابعين للوكالة قد تم تسجيلهم في برامج في جامعات محلية لرفع مؤهلاتهم إلى مستوى الشهادة الجامعية الأولى أو الثانية.

١٨٩ - المنح الجامعية: قُدمت منح جامعية لـ ١٥١ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين بالضفة الغربية من بينهم ٨٦ طالبة ممن أحرزن درجات ممتازة في امتحانات الثانوية العامة.

١٩٠ - القيود التشغيلية: لا يزال البرنامج التربوي للأونروا يتعرض للتعطيل بسبب التدابير الإسرائيلية ذات الصلة بالأمن التي تُقيد حرية الحركة وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كان في فترة الإبلاغ السابقة. وقد منعت حالات الإغلاق في مناسبات عديدة وصول المتدربين والمعلمين والموظفين التربويين الآخرين التابعين للوكالة إلى أماكن عملهم أو تدريبهم. وتعرض البرنامج التعليمي في فترتي إغلاق داخلي شديدتين للضفة الغربية في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (انظر الفقرة ١١٣) للتعطيل الشديد بسبب النقص في هيئة التدريس. ويواجه الأساتذة الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية صعوبات من حين إلى آخر في الوصول إلى مدارس الوكالة الثماني في القدس ولا سيما في حالات الإغلاق الداخلي. ولكن حالات الإغلاق لم تكن كثيرة بالقدر الذي يستدعي تمديد السنة الدراسية.

باء - الصحة

١٩١ - الرعاية الأولية: قُدمت خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة للاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من خلال شبكة الوكالة التي تضم ٢٢ مركزا صحيا و ١٢ نقطة صحية تقدم جميعها خدمات تنظيم الأسرة والرعاية الخاصة لأمراض السكر وضغط الدم، بالإضافة إلى مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الطبية العلاجية والوقائية. ومن بين هذه المرافق كان ٢٢ مرفقا يضم مختبرات ويقدم ٢٠ مرفقا منها العناية بالأسنان مدعومة بوحدة متنقلة لطب الأسنان لتوفير الخدمات الصحية الفموية للمجتمعات المحلية. وتوفر لـ ٦ مراكز خدمات التصوير الإشعاعي وقدمت ٦ مراكز خدمات العلاج الطبيعي.

١٩٢ - الرعاية الثانوية: جرى تقديم الرعاية في المستشفى من خلال اتفاقات تعاقدية مع مستشفى أوغستا فيكتوريا بالقدس ومستشفى سان جونز للعيون وسبع مستشفيات أخرى تابعة لمنظمات غير حكومية بالضفة الغربية بالإضافة إلى تقديمها مباشرة من قبل الوكالة في مستشفاها في قلقيلية الذي يضم ٤٣ سريرا. وتم السداد الجزئي للنفقات التي تكبدها المرضى اللاجئون في مستشفى المقاصد بالقدس وفي مركز الملك حسين الطبي في الأردن لقاء الرعاية المتخصصة التي لا تتوفر في المستشفيات المتعاقدة كجراحة القلب. وسددت الوكالة أيضا جزءا من النفقات المتعلقة بعلاج اللاجئين في مستشفيات السلطة الفلسطينية كما سددت أقساط التأمين لتغطية علاج السرطان للاجئين الذين يحملون بطاقات هوية من الضفة الغربية. ووصل مستوى المشاركة في دفع تكاليف العلاج نسبة ٢٥ في المائة بالمستشفيات المتعاقدة و ٣٠ في المائة من خلال نظام السداد. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ عدلت الوكالة معدل المشاركة في دفع التكاليف بمستشفى قلقيلية ليتفق مع المعدل المطبق في المستشفيات المتعاقدة لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية للمستشفيات في ضوء ارتفاع تكاليف الإقامة في المستشفيات (انظر الفقرة ٩).

١٩٣ - البنية الأساسية الصحية: اكتمل في تموز/يوليه ١٩٩٧ بناء نقطة عين عريك الصحية بالرغم من عدم إمكانية تشغيل النقطة الصحية ريثما يتم توصيل الطاقة الكهربائية بواسطة السلطات البلدية المعنية. واكتمل البناء في مركز لصحة الأم والطفل متصل بالمركز الصحي الرئيسي في مخيم عسكر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. واكتملت من خلال هذين المشروعين جميع التحسينات للهياكل الأساسية الصحية للأونروا في الضفة الغربية التي تم تخطيطها وتنفيذها بموجب برنامج إقرار السلام.

١٩٤ - القيود التشغيلية: ظل البرنامج الصحي للأونروا يواجه قيودا تشغيلية خطيرة في الضفة الغربية بسبب حالات الإغلاق والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الحركة لدواعي الأمن بما في ذلك تحديد عدد تصاريح السفر الممنوحة لموظفي الوكالة ومركباتها. وقد أدى إغلاق الضفة الغربية وداخلها لفترة طويلة إلى منع الموظفين من الوصول إلى مكان عملهم، وحال دون وصول المرضى إلى المستشفيات في القدس. وبالمثل فإن الخدمات المتعلقة بالمرافق الصحية قد تعطلت في بعض الحالات لأن شاحنات القمامة لم تستطع الوصول إلى المخيمات. وأدت القيود المفروضة على السفر بين الضفة الغربية وقطاع غزة إلى زيادة الصعوبة في التنسيق وتبادل المعلومات.

١٩٥ - انتشار المرض: حدث انتشار خطير لالتهاب الغدد الليمفاوية اللاحق للتطعيم بلقاح السل في الضفة الغربية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وتأثر منه ٤١ من تلاميذ المدارس. واستمر تفشي المرض حتى تموز/يوليه ١٩٩٧ عندما توقف استخدام أحد أنواع اللقاحات الشديدة المفعول المضادة لمرض السل. وحدث انتشار مماثل في الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في قطاع غزة وتأثر منه ٢٥٧ من تلاميذ المدارس كانوا قد تلقوا نفس النوع من اللقاح. وتعاونت الأونروا على نحو حثيث مع السلطة الفلسطينية لوقف تفشي المرض باستبدال اللقاح.

١٩٦ - مشاريع البنية الأساسية المشتركة: أعدت وثائق المناقصات لمشاريع الهياكل الأساسية المشتركة في الضفة الغربية والمخططة بالتعاون مع السلطة الفلسطينية وهي بناء وتجهيز جناح للأطفال يسع ٢٠ سريرا ووحدة للتصوير الإشعاعي ووحدة للعلاج الطبيعي بمستشفى قلقيلية وبناء مختبر صحي عام في رام الله بالإضافة إلى مختبر تابع له في قطاع غزة. وقد نتجت حالات التأخير في كلا المشروعين لعوامل خارجة عن سلطة الوكالة، تتعلق بتحديد المواقع والاتفاق بشأن نطاق الأعمال واستكمال التصميمات الفنية والنقص في التمويل من جانب المانحين المعنيين.

١٩٧ - الصحة البيئية: أعدت الأونروا رسومات تصميمية مفصلة لمشروع لشبكة مجارير وصرف في مخيم شعفاط كجزء من مبادرة شاملة لتحديث الهياكل الأساسية في المخيم بتمويل مشاريعي. وظلت الوكالة على علاقة وطيدة مع السلطات المعنية في جهد متواصل لحل مشكلة تدفق مياه الصرف من مخيم الجلزون إلى الحقول الزراعية في قرية جفنة المجاورة والتي لم يتيسر حلها بسبب النقص في التمويل. ولم يتسن إحراز تقدم لتحسين شبكتي المجارير والصرف بمخيمات اللاجئين الخمسة التي كانت في السابق موضوعا لدراسة جدوى مفصلة ريثما تكتمل الخطة الرئيسية التي تعدها السلطة الفلسطينية والحصول على تمويل مشاريعي.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

١٩٨ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في الضفة الغربية ٠٥٧ ٥٥٥ لاجئا، أي بزيادة قدرها ٢,٣ في المائة مقارنة بعددهم في حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي كان يبلغ آنذاك ٦٤٢ ٥٤٢ لاجئا. وتناهز هذه الزيادة معدل النمو السكاني التقديري.

١٩٩ - برنامج العسر الشديد: ارتفع عدد المسجلين في برنامج العسر الشديد من ٦٨٤ ٢٨ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ٤٨٧ ٣٠ شخصا في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أي بزيادة قدرها ٦,٣ في المائة. بيد أن التسجيل ظل ثابتا بالقيم النسبية إذ بلغ ٥,٥ في المائة من اللاجئين المسجلين بالضفة الغربية. وأثر ارتفاع معدل البطالة واستمرار الإغلاق على العديد من الأسر الفقيرة، بما في ذلك الأسر التي لم تستوف شروط الحصول على مساعدة برنامج العسر الشديد.

٢٠٠ - استصلاح المآوي: بدأ العمل في إصلاح ٧٥ مأوى لأسر تنتمي لبرنامج العسر الشديد، بتمويل مشاريعي، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، وسوف يتم إصلاح جميع هذه المآوى عن طريق الاعتماد على الذات.

٢٠١ - الإغاثة الطارئة: قدمت الأونروا مساعدة الإغاثة الطارئة في مناسبات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير استجابة للأحداث التي وقعت في الميدان. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، وزعت الأونروا المعونة الغذائية على ٢٣٩ ٢ لاجئا في مخيمات عائدة وبيت جبريل والدهيشة في منطقة بيت لحم، وذلك على أثر إغلاق طويل للحدود فرضته السلطات الإسرائيلية لأسباب أمنية. وفي تموز/يوليه وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قدمت الوكالة مواد غذائية وخياما وأدوات منزلية لـ ٩٤ أسرة بدوية (٩٠٤ أشخاص) من عشيرة الجهالين، كان تم إجلاؤها في إطار توسيع مستوطنة تقع قريبا من القدس. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تم تقديم مواد غذائية وخياما وأدوات منزلية لـ ١٦ أسرة (٩٢ شخصا) في مخيم عقبة جبر، الذي أصيبت المآوى الواقعة فيه لأضرار بالغة بسبب عاصفة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، تم توزيع مواد غذائية على ٣٥٠ ١ أسرة (نحو ٠٠٠ ٨ شخص) في قرية عسيرة الشمالية، في منطقة نابلس، على أثر حظر تجول دام فترة طويلة. ووزعت الوكالة منحة قدرها ٠٠٠ ١ علبة من المواد الغذائية قدمتها منظمة غير حكومية للأسر الفقيرة التي تعيش في مخيمات اللاجئين والتي تضم عددا كبيرا من الأطفال و/أو الأطفال المعوقين.

٢٠٢ - تخفيف حدة الفقر: قدم برنامج التدريب على المهارات والصناعات الحرفية، دورات تدريبية لـ ٩٧ شابا وشابة من أسر اللاجئين الفقيرة في مواضيع متنوعة بما فيها صناعة الألمونيوم، ومهارات التجميل، وفن الخياطة، وميكانيكا السيارات، والتجهيزات الكهربائية، والتصوير الفوتوغرافي والتسجيل التليفزيوني. وتم تقديم قروض ميسرة لـ ٤ خريجين لمساعدتهم على إنشاء مشاريع صغيرة، وبلغ بذلك مجموع القروض الميسرة ١٤ قرضا بلغ معدل سدادها ١٠٠ في المائة. وبالتعاون مع منظمة غير حكومية دولية، لا تزال برامج الادخارات والقروض المضمونة جماعيا تعمل بنجاح في مراكز برامج المرأة في العروب وبلاطا والفوار ونور

الشمس. ووفر البرنامج التدريب على أساليب - أقم مشروعك بنفسك - لمنظمات القواعد الشعبية في ستة مخيمات للاجئين؛ وقدم المساعدة لسبعة مراكز محلية و ٣٠ أسرة لاجئة لوضع مقترحات ودراسات جدوى لمشاريع لتوليد الدخل؛ ونظم ست حلقات عمل لإذكاء الوعي في مخيمات كثيرة بشأن تخفيف حدة الفقر، وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والسلطة الفلسطينية.

٢٠٣ - دور المرأة في التنمية: أنشئ في مخيم شعفاط مركز لبرامج المرأة يدار محليا بتمويل مشاريعي، فبلغ بذلك مجموع عدد المراكز في الميدان ١٥ مركزا. وتعمل المراكز من أجل إنشاء اتحاد سعيا إلى الحصول على اعتراف السلطة الفلسطينية وسائر المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، ودعمها ووفرت مشاريع توليد الدخل في مراكز برامج المرأة العاملة لـ ٧٠ امرأة في مخيمات اللاجئين ومصدرا للدخل للمراكز؛ وشاركت مئات أخرى من النساء في أنشطة توليد الدخل (مثل التطريز وإنتاج الأغذية) في بيوتهن. وكانت دور الأطفال عاملة في معظم المراكز. ونظمت مراكز برامج المرأة دروسا وحلقات عمل بشأن مجموعة منوعة من المواضيع بما في ذلك حقوق المرأة والحقوق المدنية، والقضايا المتعلقة بالزواج، والوقاية من الإعاقة، والحمل، ورعاية الأطفال، وتنظيم الأسرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحفظ البيئة. وشملت المجموعة المنوعة الكبيرة من الأنشطة الموجهة للمرأة والفتاة، المخيمات الصيفية، والمعارض الثقافية، والزيارات المنزلية لكبار السن، ودروس الرقص الشعبي، ودورات الكرة الطائرة وكرة السلة، ورحلات الكشافة. وقدمت الوكالة التدريب على أساليب - أقم مشروعك بنفسك - للجان الإدارية في ٤ مراكز لبرامج المرأة.

٢٠٤ - إعادة التأهيل المجتمعي: أنشأت مراكز إعادة التأهيل المجتمعي الـ ١٠ في الضفة الغربية لجنة تنسيق سعيا الى الحصول على دعم لأنشطتها من السلطة الفلسطينية وسائر المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة. وقدمت المراكز خدمات أساسية في مجالي إعادة التأهيل والتوعية للمعوقين، لا سيما للأطفال. وتم إلحاق الأطفال المعوقين بالمدارس العامة بالاشتراك مع المدارس التابعة للأونروا في مخيمات اللاجئين، ولا سيما في بلاطة، والدهيشة، وفوار، وجنين، وقلنديا. وشملت الأنشطة المخصصة للمعوقين تنظيم دورات رياضية ودروس وحلقات عمل للتوعية بالإعاقة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وحفظ البيئة، واحتياجات الفقراء. وشملت الأنشطة المشتركة مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية المساهمة في مشروع قانون مقترح بشأن حقوق المعوقين، وتنظيم أنشطة مثل برامج إعادة التأهيل في البيت، وتدريب عمال إعادة التاهيل المتطوعين، وتنظيم مخيمات صيفية وشتوية للأطفال المعوقين.

٢٠٥ - أنشطة الشباب: نظمت مراكز أنشطة الشباب الثمانية عشر في الضفة الغربية برنامجاً حافلا من الأنشطة الرياضية والترفيهية والتربوية لشباب المخيمات، وتقوم في الوقت نفسه بدور فعال في حياة المجتمع المحلي. وتم بالتنسيق مع المدارس المحلية، تنظيم دروس تعويضية وتكميلية لضعاف التلاميذ في بعض المراكز. وتم أيضا تنظيم رحلات للكشافة ومخيمات صيفية وشتوية للأطفال بالاشتراك مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية. وشاركت لجان الشباب في عمليات المصالحة التقليدية لتسوية

الخلافات بين الأسر، ونفذت خدمات اجتماعية شملت غرس الأشجار وحملات التنظيف وإصلاح الطرقات وأضواء الشوارع. ونظمت مراكز كثيرة دروسا وحلقات عمل بشأن المسائل المدنية والمجتمعية.

الفصل التاسع - قطاع غزة

ألف - التعليم

٢٠٦ - التعليم الابتدائي والإعدادي: ضمت مدارس الأونروا في قطاع غزة ٨٦٩ ١٥٠ تلميذا في المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات والمرحلة المتوسطة ومدتها ثلاث سنوات في العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧. وقد نتجت الزيادة البالغة ١٦٩ ١٠ تلميذا (٧,٢ في المائة) عن السنة السابقة عن النمو الطبيعي بين السكان اللاجئين، وعن استقبال نحو ١٥٧ ١ طفلا في مدارس الوكالة من عائلات اللاجئين الوافدين حديثا. وقد استلزمت الزيادة السريعة في عدد التلاميذ، للسنة الرابعة على التوالي، إنشاء ست مدارس جديدة، بحيث أصبح مجموعها في الميدان ١٦٨ مدرسة. وبوجود ٥٠ تلميذا تقريبا في الصف الدراسي تكون نسبة استيعاب الصفوف الدراسية في غزة مرة أخرى أعلى نسبة في الصفوف الدراسية في جميع مناطق عمليات الوكالة، وأعلى بكثير من المتوسط البالغ ٤٣ تلميذا/ للصف المدرسي في مدارس السلطة الفلسطينية وقدمت عناية تعويضية لـ ١٣٠ تلميذا.

٢٠٧ - البنية الأساسية للتعليم: استطاعت الأونروا بتمويل من المشروع بناء خمس مدارس لتحل محل الأبنية المتصدعة و ١٦ صفا دراسيا لتجنب نظام الثلاث فترات أو لاستبدال الحجرات الدراسية غير المأمونة، وثلاث غرف متخصصة، ومجموعة مراحيض واحدة. وتم القيام بأعمال الصيانة الشاملة لمدرسة واحدة. وفي منتصف عام ١٩٩٨ كان يجري بناء مبنى مدرسي واحد ومجموعة مراحيض واحدة. وإن الحصول على تمويل إضافي من المشروع لبناء المدارس في غزة يعد إحدى أولويات التمويل الرئيسية للوكالة، نظرا للنمو السريع في عدد التلاميذ.

٢٠٨ - التدريب المهني والتقني: ضم مركز التدريب في غزة ٨٣٤ متدربا، بينهم ١١٤ متدربة في ١٤ دورة حرفية، وخمس دورات تقنية/شبه فنية، واستجابة للطلب المتزايد على دورات المركز والبدائل المحدودة للتدريب المهني والتقني - ويرجع هذا جزئيا للقيود المفروضة على الحركة التي منعت طلاب غزة من حضور دورات في الضفة الغربية - فقد تجاوز المركز قدرته العادية على الاستيعاب البالغة ٧٦٠ متدربا بنسبة ١٠ في المائة.

٢٠٩ - طلبة غزة الملتحقون بمراكز التدريب في الضفة الغربية: لم يطرأ تحسن على وضع الطلبة الذكور والإناث المقيمين في غزة والملتحقين بدورات في مراكز تدريب الأونروا في الضفة الغربية، بما فيها كلية العلوم التربوية، والذين ما زالوا منذ شباط/فبراير ١٩٩٦ غير قادرين على الحصول على التصاريح الضرورية من السلطات الاسرائيلية للإقامة في الضفة الغربية، على الرغم من طلبات الوكالة المتكررة. وإن ستين

طالبا التحقوا ببرامج كلية العلوم التربوية في السنوات السابقة لا يزالون غير قادرين على إتمام تدريبهم، في حين أن ٦١ طالبا جديدا قبلوا في كلية العلوم التربوية للعام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٧ غير قادرين على حضور الصفوف التدريسية في الكلية. وقد استطاع ثلاثة طلاب و ٥٨ طالبة من غزة أن يحصلوا، بصورة خاصة، على التصاريح الضرورية لحضور الدراسة في كلية العلوم التربوية ودورات التدريب المهنية في مراكز تدريب الوكالة في الضفة الغربية. ووفقا لممارسة قديمة، تحجز مراكز الضفة الغربية ٤٠ في المائة من أماكن التدريب لطلاب غزة في الدورات التي لا تتوفر في غزة، مثل كلية العلوم التربوية وبعض المراكز التدريبية المهنية والتقنية.

٢١٠ - المنح الجامعية: قدمت منح جامعية لـ ٢٥٩ طالبا من اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة، بينهم ١٧١ طالبة، الذين تفوقوا في امتحانات الثانوية العامة.

باء - الصحة

٢١١ - الرعاية الأولية: تم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في الأونروا للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة عبر شبكة تضم ١٣ مركزا صحيا تقدم مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الطبية، بما فيها تنظيم الأسرة. وقد وفرت جميع هذه المرافق الرعاية الخاصة بضبط أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم، واشتملت على مختبرات طبية. وقدم أحد عشر مرفقا منها العناية بالأسنان مدعومة بالرعاية الصحية المجتمعية من ثلاث وحدات متنقلة لطب الأسنان واشتملت ستة مرافق على عيادات للعلاج الطبيعي وأربعة على خدمات التصوير الإشعاعي. وجرى نحو خمس مجموع الولادات المسجلة في قطاع غزة في وحدات التوليد في ستة من هذه المراكز. وعملا بجدول تناوب أسبوعي، تم تقديم الخدمات المتخصصة في أمراض القلب والأمراض الصدرية والأمراض النسائية والتوليد وأمراض العيون وطب الأطفال ومرض السكري في المراكز الصحية الكبرى. وقد تواصل التدبير المنفرد للعمل في فترة بعد الظهر في المراكز الصحية في المخيمات الخمسة الكبرى وفي مدينة غزة لمواجهة الأعباء الثقيلة للعمل خلال الفترة الصباحية. وبعدد محدود من الموظفين قدمت العيادات المسائية الرعاية لنحو ثلث مجموع الاستشارات الطبية المقدمة في مرافق الوكالة في غزة. كما أدارت الوكالة أيضا نقطة صحية وثلاثة مراكز لصحة الأم و الطفل، وفرت مجموعة كاملة من خدمات الصحة العائلية.

٢١٢ - الرعاية الثانوية: تم تقديم خدمات المستشفيات من خلال ترتيبات تعاقدية مع مستشفى غير حكومي، هو المستشفى الأهلي، حيث جرى حجز ٥٠ سريرا للمرضى اللاجئين، ومن خلال التعويض الجزئي عن النفقات الطبية التي يتكبدها اللاجئون على المعالجة في مستشفيات السلطة الفلسطينية.

٢١٣ - البنية الأساسية للصحة: بإنجاز المشاريع الكبرى لتوسيع واستبدال مرافق الرعاية الصحية الأولية في السنوات السابقة، بموجب برنامج المساعدة الموسع وبرنامج إقرار السلام، كان التأكيد في أثناء فترة التقرير على إصلاح وتوسيع المرافق القائمة. وقد تم إنجاز الأعمال لتوسيع وحدة الأشعة بمركز الصحة

في رمال؛ وبناء وحدة أشعة جديدة بمركز الصحة في خان يونس، وتوسيع وحدة العلاج الطبيعي بمركز صحة جباليا؛ وإصلاح مراكز صحة الأم والطفل في فاخورا والنصيرات وشابورا.

٢١٤ - مستشفى غزة الأوروبي: بإنجاز أعمال البناء الرئيسية في مشروع مستشفى غزة الأوروبي، ظلت الأونروا والجماعة الأوروبية والسلطة الفلسطينية على اتصال وثيق في أثناء فترة التقرير للتوصل الى تفاهم مشترك بشأن الأنماط العملية لتشغيل المستشفى وإدارته في المستقبل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وقّع الأطراف الثلاثة مذكرة تفاهم لإنشاء مجلس ثلاثي لمشروع المستشفى وللاتفاق على أن يضطلع فريق إدارة دولي بأعمال ما قبل تشغيل المستشفى وبتشغيل المستشفى الذي سوف يصبح في النهاية جزءا من نظام الرعاية الصحية للسلطة الفلسطينية. وقد بدأ مجلس المشروع عمله في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وبانتهاء فترة التقرير كان قد حقق تقدما كبيرا في حل المسائل المعلقة المتصلة بوجود ثغرات في تمويل البناء والمعدات وإعداد الاختصاصات لفريق الإدارة الدولي. وتحت إشراف المجلس، سوف تناط بفريق الإدارة الدولي المسؤولية الكاملة عن مشروع المستشفى، وسوف يقوم بأعماله على مرحلتين: الاضطلاع بالأنشطة المطلوبة للتشغيل المبكر للمستشفى، ويتبعه إدارة المستشفى لفترة انتقالية مدتها سنتان اعتبارا من تاريخ تعيين الفريق. ولدى إتمامه سيكون هذا المرفق الذي يضم ٢٣٢ سريرا ثاني أكبر المستشفيات في قطاع غزة، حيث سيزيد عدد الأسره المتوافرة في المستشفيات بنسبة ٢٤ في المائة. ومن بين خدمات الرعاية الطبية المقرر توفيرها في المستشفى الجراحة العامة، والطب العام، وطب الأطفال والتوليد والأمراض النسائية وطب العيون والأمراض الجلدية والأمراض العصبية وأمراض المعدة والأمعاء، إضافة الى خدمات أخرى للمرضى الخارجيين وغيرها من خدمات الطوارئ والتشخيص والدعم. وقد تم تمويل المستشفى الذي يقع في خان يونس، من جانب الجماعية الأوروبية والمانحين الأوروبيين الثنائيين.

٢١٥ - كلية غزة للتمريض: وفقا للخطة الاستراتيجية لاستبدال كلية غزة للتمريض بكلية غزة للتمريض والعلوم الصحية المتصلة به التي تم بناؤها وتجهيزها حديثا، اختتمت الكلية أنشطتها التدريبية في التمريض والقبالة التطبيقية بتخريج المجموعة الأخيرة من الطلبة في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي أثناء السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨، التحقت ٦٤ طالبة بدورة دبلوم جامعية مدتها ثلاث سنوات في التمريض العام والتحقت ١٩ طالبة ببرنامج القبالة التطبيقية ومدته سنتان، وهو الوحيد من نوعه في قطاع غزة. وفي تموز/يوليه ١٩٩٨ تولت السلطة الفلسطينية مسؤولية المرفق الجديد الواقع داخل مجمع مستشفى غزة الأوروبي وتم إدماجه في نظام الرعاية الصحية للسلطة.

٢١٦ - مشروع صحة الأمومة وتنظيم الأسرة: واصل مشروع السنوات الثلاث ١٩٩٥-١٩٩٧ لصحة الأمومة وتنظيم الأسرة، وهو مبادرة مشتركة بين جميع مصادر الرعاية الصحية في قطاع غزة، بمن فيهم الأونروا والسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، واصل تقدمه كما هو مخطط له. وبإتمام المرحلتين الأوليين من المشروع وتشملان تطوير مواد تدريبية للدراسة الذاتية، وتدريبا على نظم المعلومات الإدارية، ركز العمل أثناء فترة التقرير، على المرحلة الثالثة، وتتمثل في التدريب على إدارة النوعية الكلية. ونظرا للتأخيرات التي لا بد منها في التنفيذ، فقد تأخر تاريخ الإنجاز المتوقع الى آذار/ مارس ١٩٩٩، حيث سيتم

تحويل المشروع الى لجنة تنسيق محلية. وبفضل تطويره بالتعاون مع مستشارين تقنيين من جامعة كينغستون في المملكة المتحدة فإن المشروع يهدف الى تحسين نوعية الرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة من خلال توفير الموارد للارتقاء بمؤهلات كبار مديري البرامج. وقد تناول المشروع أيضا احتياجات الأونروا من مواد منع الحمل في قطاع غزة.

٢١٧ - الصحة البيئية: تمثل الإنجاز الرئيسي للبرنامج الخاص بالصحة البيئية في قطاع غزة في أثناء فترة التقرير، في التشغيل الناجح للشبكة الجديدة لمياه المجارير و الصرف الصحي في مخيم الشاطئ، الذي أدى الى تحسين ملحوظ في شروط الصحة البيئية بخفض الفيضانات ومنع تسرب مياه الفضلات الى البحر أمام الشاطئ. وقد تم بناء الشبكة في القسم الشرقي من المخيم في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وفي القسمين الشمالي والجنوبي في أيار/ مايو ١٩٩٨. ومن مطلع عام ١٩٩٧ الى منتصف عام ١٩٩٨ ارتفعت نسبة مساكن مخيم الشاطئ المتصلة بشبكة المجارير من ٣٠ في المائة الى ١٠٠ في المائة، في حين تم رصف ٤٠ في المائة من طرق المخيم وممراته في الفترة نفسها. وبإتمام جزء كبير من أعمال التحسين في أيار/ مايو ١٩٩٨ بدأت محطة الضخ البلدية الثالثة في خدمة المخيم، مع أنه لا يمكن تشغيلها تشغيلا كاملا إلا بعد موافقة السلطة الفلسطينية على إنشاء مرفق طوارئ لمواجهة التدفق الزائد. كما تم استصلاح محطة معالجة مياه الفضلات لبلدية غزة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بعد طرح عقد العمل على المناقصة من جديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بدأ العمل في وضع تصاميم مفصلة لمشروع حماية ساحلية، يسمى الآن مشروع حماية شاطئ مخيم الشاطئ، ومن المقرر أن ينجز في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويتكون المشروع من عنصرين أساسيين: متاريس لحماية الصخور على طول الطريق الساحلي، وحواجز لمنع تآكل الشاطئ. ويتوقع البدء في البناء في أوائل عام ١٩٩٩ ويستمر ثلاث سنوات. وفيما يتعلق بمخيم دير البلح تقدم العمل في أعمال بناء المجارير والصرف الصحي ذات الأولوية في الجزء الشمالي من المخيم في أثناء فترة التقرير. وتم طرح العطاء لأعمال بناء محطة ضغط، يتوقع إنجازها في شباط/فبراير ١٩٩٩. وتم تنقيح وثائق المناقصة والتصميم المفصلة main gravity interceptor، ومن المقرر طرح المناقصة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

جيم - الإغاثة والخدمات الاجتماعية

٢١٨ - تسجيل اللاجئين: في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في قطاع غزة ٧٧٢ ٦٥٣ لاجئا بزيادة قدرها ٣,٦ في المائة مقارنة بعددهم في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الذي كان يبلغ آنذاك ٧٤٦ ٠٥٠ لاجئا. وهذه الزيادة هي أعلى زيادة على صعيد الوكالة، وهي تعكس ارتفاع النسبة في معدل الولادات. وسجل ما يقرب من ٥٤,٩ في المائة من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في غزة في مخيم واحد من مخيمات اللاجئين الثمانية في الميدان، وهذه أعلى نسبة تسجل في الميدان.

٢١٩ - برنامج العسر الشديد: زاد عدد اللاجئين المسجلين في برنامج العسر الشديد في غزة بنسبة ٦,١ في المائة، أي من ٣١٠ ٦٢ من الأشخاص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى ١٢٤ ٦٦ شخصا في ٣٠ حزيران/

يونيه ١٩٩٨. ولا تزال غزة تحتل المرتبة الثانية بعد لبنان من حيث ارتفاع نسبة اللاجئين المسجلين في برنامج العسر الشديد في أي ميدان (٨,٦ في المائة)، وهذا ما يعكس الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة بما في ذلك انعدام فرص العمالة التي كان من الممكن لو توفرت أن تمكن العمال من إعالة ضعاف أفراد الأسر الكبيرة. وعلاوة على ذلك، هناك نسبة مئوية مرتفعة نسبيا من الأسر المؤهلة للحصول على المساعدة لأن أفراد الأسرة من الشبان الذكور لا يزالون يواصلون دراستهم وقتا كاملا كبديل للعمل، أو لأنهم غير مؤهلين طبيا لكسب الرزق بسبب الإصابات أثناء الانتفاضة.

٢٢٠ - استصلاح المآوي: أصلحت الأونروا ٤٠٩ مآو لأسر برنامج العسر الشديد في غزة، ممولة جميعها بتمويل مشاريعي باستثناء اثنين منها. وحصلت الأونروا على تمويل إضافي للمشاريع لغرض إصلاح المآوي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وستنفذ هذه الأشغال في وقت لاحق.

٢٢١ - دور المرأة في التنمية: عالجت الدروس وحلقات العمل التي نظمت في مراكز برامج المرأة مسائل مثل التربية المدنية والإلمام بمبادئ القانون، وتربية الأطفال، والعلاقات بين أفراد الأسرة، والقضايا المتعلقة بنوع الجنس مثل تمكين المرأة ودور المرأة في التنمية. وتوسع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والهيئات التابعة للسلطة الفلسطينية. وحدثت زيادة ملحوظة في المشاركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الأنشطة الصحية واستخدام المكتبات المحلية في جميع مراكز برامج المرأة في غزة البالغ عددها ١٠ مراكز. وتم انتخاب لجان إدارية جديدة لتسعة من هذه المراكز بالإضافة إلى التدريب على مهارات الإدارة الذاتية الذي قدم في جميع هذه المراكز.

٢٢٢ - إعادة التأهيل المجتمعي: واصلت مراكز إعادة التأهيل المجتمعي السبعة، بالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة تأكيدها على التنمية المؤسسية، وخدمات التوعية وتنمية الموارد لصالح المعوقين، لا سيما الأطفال. وساعدت الأونروا والسلطة الفلسطينية المعوقين في الحصول على الأطراف الصناعية وأجهزة تقوية السمع، وكراسي المعوقين، واتخذت ترتيبات تعاقدية مع المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات للاجئين المعوقين. وبتبرعات من مصادر مختلفة، أنشأ مركز الشاطئ مباني جديدة وافتتح مركز نصيرات للتدريب المهني، بينما كان يجري إقامة وحدة للسمعيات مقابل رسوم في مركز رفح بمنحة من الأونروا. ونظمت مراكز كثيرة أنشطة رياضية ومخيمات صيفية وشتوية للأطفال المعوقين والأصحاء. وشملت المحاضرات وحلقات العمل التي نظمتها المراكز، مواضيع مثل علاج النطق، وصنع الدمى، ولغة الإشارات الفلسطينية.

٢٢٣ - أنشطة الشباب: واصلت مراكز أنشطة الشباب الثمانية في قطاع غزة تنظيم مجموعة من الأنشطة الترفيهية للاجئين الشباب والقيام بدور نشط في الحياة المجتمعية. وغطت الاجتماعات العامة المعقودة في المراكز نطاقا واسعا من المواضيع بما في ذلك التربية المدنية، والمسائل البيئية، وإساءة استعمال المخدرات. وتم تنظيم مخيمات صيفية لمدة شهر واحد في جميع المراكز الثمانية. وتم إنشاء ثلاثة مشاريع لتوليد الدخل: قاعة للاجتماعات العامة في مركز دير البلح، ومرفق للجمباز وحمام بخاري (سونا) بمركز خان

يونس، ومرفق للجمباز في مركز جباليا، وأنشئ هذا الأخير بتبرع من احدى الجهات المانحة. ونظمت الأونروا دورة تدريبية على علم المكتبات ضمت ٢٠ متطوعا كجزء من مشروع ممول من احدى الجهات المانحة لإنشاء مكتبات في جميع مراكز أنشطة الشباب في غزة. وتم تحسين الملاعب المتعددة الأغراض في مركزي البريج ودير البلح، بأموال من الأهالي. وبدعم من الجهات المانحة، شارك ١٢ شابا معاقا في رحلة دامت أسبوعين إلى المملكة المتحدة.

٢٢٤ - مخيم كندا: وصلت الإعادة التدريجية للاجئين من مخيم كندا في شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة في إطار الاتفاقات المتبادلة بين السلطات المعنية. ومن الـ ٤٠ أسرة اللاجئة المشمولة حاليا بعملية الإعادة إلى الوطن، أنهت ٣٧ أسرة بناء منازل في مشروع إسكان تل السلطان، بالقرب من رفح، وحصلت على تعويض كامل. بيد أنه باستثناء أرباب الأسر، لم يسمح بعد لبقية أفراد الأسر بدخول غزة، كما كان مقررا في البداية، وبالتالي فإنهم لا يزالون في مخيم كندا. وقامت الأونروا بتمويل مشاريعي بتوجيه مبالغ التعويض، وستقدم المساعدة إلى الأسر لفترة إقامة تدوم ٦ أشهر بعد وصولهم إلى غزة. ولا يزال هناك ٣٥٠ ٣ لاجئا فلسطينيا آخر من قطاع غزة مشردين في مخيم كندا وحواليه، وهو المخيم الذي فصل عن رفح بسبب إعادة رسم الحدود الإسرائيلية المصرية في عام ١٩٨٢. ولا تزال الوكالة تقدم لهؤلاء الأشخاص الخدمات، بما في ذلك الدعم الغذائي.

٢٢٥ - الأنشطة الترفيهية بعد الدوام المدرسي: اختتم في نيسان/أبريل ١٩٩٨ برنامج الأنشطة الترفيهية بعد الدوام المدرسي الرامي إلى توفير أنشطة رياضية مأمونة ومراقبة وأنشطة ترفيهية وغيرها من الأنشطة لأطفال المدارس في غزة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والنوادي الرياضية ونوادي الشباب المحلية، وذلك بالاستخدام الكامل لجميع التمويلات المشاريعية المخصصة لتلك الأنشطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفر البرنامج ٢١٨ فرصة عمل مؤقتة، واستفاد منه ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ طفل.

٢٢٦ - مركز النور لتأهيل المكفوفين. تم في آب/أغسطس ١٩٩٧ تدشين الأماكن الجديدة لمركز النور لتأهيل المكفوفين الذي شيد بتبرع خاص، وتلا ذلك احتفال بأيام الصداقة بين الأونروا واليابان التي دامت أسبوعا كاملا والتي شارك فيها آلاف من الأهالي. وشملت أنشطة التأهيل الجارية في المركز، التدريب المهني، وفرص إدرار الدخل، ودورات دراسية لتعليم طريقة برايل، وخدمات الاتصال بالمصابين في بيوتهم والأنشطة الترفيهية. ووفر المركز وسائل تعليمية لمساعدة إدماج الأطفال المكفوفين في النظام المدرسي العام، كما ساعد المتخرجين منهم على إيجاد فرص للعمل. وشملت الدورات الدراسية الخاصة بمستوى المرحلة الابتدائية وما قبل المدرسة ١٢٠ تلميذا. وتواصل تنفيذ حملة التشخيص المبكر لضعف البصر بمقر مركز النور وبدعم من السلطة الفلسطينية في جميع المدارس في قطاع غزة. وأقيم مخيم صيفي لـ ١٥٠ طفلا من المكفوفين والمبصرين معا في تموز/يوليه ١٩٩٧. وضاعفت جمعية أصدقاء المركز دعمها لتشغيل المركز، فوفرت مبلغ ٠٠٠ ٧٠ دولار لتغطية النفقات الجارية، وشراء المعدات واللوازم ومواد أخرى.

الحواشي

(١) البنك الدولي، الاستراتيجية الإنمائية المتوسطة الأجل وأولويات التمويل العام للقطاع الصحي في الضفة الغربية وغزة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المجلد ١، ص ١٤ (من النص الأصلي).

(٢) البنك الدولي، الاستراتيجية الإنمائية لقطاع الصحة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، المجلد ٢، الصفحة ١١ من النص الأصلي، المرفق ألف.

(٣) تستند أرقام التسجيل بالأونروا إلى معلومات وفرها اللاجئون طوعا بشكل أساسي بغرض الحصول على إمكانية الحصول على خدمات الوكالة ومن ثم لا يمكن اعتبارها من الناحية الإحصائية بيانات ديمغرافية صحيحة.

المرفق الأول

معلومات/ جداول إحصائية ومالية

المحتويات

الجدول		الصفحة
١	- عدد الأشخاص المسجلين	٨٠
٢	- توزيع السكان المسجلين	٨١
٣	- عدد حالات العُسر الشديد وتوزيعها	٨٢
٤	- خدمات التعليم الأساسي	٨٣
٥	- خدمات التدريب المهني والتقني وتدريب المعلمين	٨٥
٦	- خدمات الرعاية الطبية	٨٦
٧	- مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين	٨٨
٨	- الخدمات الاجتماعية	٨٩
٩	- برنامج إدرار الدخل	٩٠
١٠	- النفقات الفعلية في عام ١٩٩٧، والميزانية العادية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩	٩١
١١	- التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية	٩٢
١٢	- موظفو الوكالة	٩٥
١٣	- الموظفون المعتقلون والمحتجزون	٩٦

الجدول ١ - عدد الأشخاص المسجلين[أ]
(في ٣٠ حزيران/يونيه من كل سنة)

ميدان العمل	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن	٢٠٠ ٥٠٦	٧٤٣ ٦١٣	٠٣٨ ٥٠٦	٣٧٢ ٧١٦	٧٧٤ ٧٩٩	٠٩٧ ٩٢٩	١ ١٩٧ ٢٨٨	١ ٧٠٦ ٣٥٨	١ ٢٥٢ ٤١٣	١ ٠٦٤ ٤٦٣
لبنان	٦٠٠ ١٢٧	٥٦١ ١٣٦	٩٥٨ ١٧٥	٥٥٤ ٢٢٦	٥٩٩ ٢٦٣	٠٤٩ ٣٠٢	١٦٤ ٣٤٦	٦٦٨ ٣٥٢	٠٠٥ ٣٥٩	٥٥١ ٣٦٤
الجمهورية العربية السورية	١٩٤ ٨٢	٠٤٣ ١١٥	٧١٧ ١٥٨	٣٦٢ ٢٠٩	٦٢٦ ٢٤٤	٧٣١ ٢٨٠	٣٠٨ ٣٣٧	٣٩١ ٣٤٧	٧٣٩ ٣٥٦	٨٠٥ ٣٦٥
الضفة الغربية[ب]	-	-	٦٩٢ ٢٧٢	٠٣٥ ٣٢٤	٧٠٤ ٣٥٧	٢٩٨ ٤١٤	٤١٢ ٥١٧	٤٣٨ ٥٣٢	٦٤٢ ٥٤٢	٠٥٧ ٥٥٥
قطاع غزة	٢٢٧ ١٩٨	٥٤٢ ٢٥٥	٨١٤ ٣١١	٩٩٥ ٣٦٧	٨٩٢ ٤٢٧	٣٣٩ ٤٩٦	٥٦٠ ٦٨٣	٩٣٠ ٧١٦	٠٥٠ ٧٤٦	٦٥٣ ٧٧٢
المجموع	٢٢١ ٩١٤[ج] ٨٨٩ ١٢٠ ١		٢١٩ ٤٢٥ ١	٣١٨ ٨٤٤ ١	٥٤٥ ٠٩٣ ٢	٥١٤ ٤٢٢ ٢	٦٤١ ١٧٢ ٣	١٣٣ ٣٠٨ ٣	٦٨٨ ٤١٧ ٣	١٣٠ ٥٢١ ٣

(أ) تستند أرقام التسجيل لدى الأونروا إلى المعلومات التي يقدمها، طوعا، اللاجئون وذلك في المقام الأول للحصول على خدمات الوكالة، ومن ثم فإن تلك الأرقام لا يمكن أن تعتبر بيانات ديموغرافية صالحة من الناحية الإحصائية؛ ويكاد يكون من المؤكد أن عدد اللاجئين المسجلين المتواجدين في المناطق التي تضطلع فيها الوكالة بعملياتها أقل من عدد السكان المسجلين.

(ب) حتى سنة ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية للأردن تدار كجزء لا يتجزأ من ميدان العمليات في الأردن.

(ج) باستثناء ٨٠٠ ٤٥ شخص يتلقون الإغاثة في إسرائيل، وكانت الأونروا مسؤولة عنهم حتى شهر حزيران/يونيه ١٩٥٢.

الجدول ٢ - توزيع السكان المسجلين

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

ميدان العمل	السكان المسجلون	النسبة من مجموع السكان[أ]	عدد المخيمات	الأشخاص المسجلون في المخيمات	الأشخاص المسجلون خارج المخيمات	نسبة الأشخاص المسجلين خارج المخيمات
الأردن	١ ٤٦٣ ٠٦٤	٣٣	١٠	٢٦٩ ٧٤٩	١ ١٩٣ ٣١٥	٨١,٥٦
لبنان	٣٦٤ ٥٥١	١٠	١٢	١٩٨ ٩٣١	١٦٥ ٦٢٠	٤٥,٤٣
الجمهورية العربية السورية	٣٦٥ ٨٠٥	٣	١٠	١٠٦ ٧٤٨	٢٥٩ ٠٥٧	٧٠,٨٢
الضفة الغربية	٥٥٥ ٠٥٧	٣٠	١٩	١٤٧ ٠١٥	٤٠٨ ٠٤٢	٧٣,٥١
قطاع غزة	٧٧٢ ٦٥٣	٧٦	٨	٤٢٣ ٨٨١	٣٤٨ ٧٧٢	٤٥,١٤
المجموع	٣ ٥٢١ ١٣٠	-	٥٩	١ ١٤٦ ٣٢٤	٢ ٣٧٤ ٨٠٦	٦٧,٤٤

(أ) مصادر الأرقام الخاصة بمجموع السكان: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٩٦) والمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات (١٩٩٧)؛ والنسب المستخدمة نسب تقريبية وينبغي استعمالها لأغراض المقارنة فحسب.

الجدول ٣ - عدد حالات العسر الشديد وتوزيعها

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

ميدان العمل	عدد العائلات	عدد الأشخاص			النسبة المئوية من اللاجئين
		المتلقية لحصص إعاشة	غير المتلقية حصص إعاشة[أ]	المجموع	
الأردن	٩ ٦١٥	٣٥ ٤٨٢	٢ ٠٦٠	٣٧ ٥٤٢	٢,٥٧
لبنان	٩ ٥٥٨	٣٤ ٢٤٧	٣ ٤٢٢	٣٧ ٦٦٩	١٠,٣٣
الجمهورية العربية السورية	٧ ٥٨٠	٢٢ ٢٥٣	١ ٥٤١	٢٣ ٧٩٤	٦,٥٠
الضفة الغربية	٨ ٢٨٣	٢٦ ٢٧٨	٤ ٢٠٩	٣٠ ٤٨٧	٥,٤٩
قطاع غزة	١٥ ٠٢٨	٦٤ ٥٩٩	١ ٥٢٥	٦٦ ١٢٤	٨,٥٦
المجموع	٥٠ ٠٦٤	١٨٢ ٨٥٩	١٢ ٧٥٧	١٩٥ ٦١٦	٥,٥٦

(أ) بما في ذلك الأطفال دون سنة واحدة من العمر، والطلاب الذين يدرسون بعيدا عن ديارهم وغيرهم.

الجدول ٤ - خدمات التعليم الأساسي[أ]

(في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المعدل
تلاميذ المرحلة الابتدائية	٨٨ ٢١١	٢٥ ٩٣٢	٤٣ ٢٠٦	٣٦ ١٥٩	١١٤ ٨٦٤	٣٠٨ ٣٧٢
ذكور	٤٤ ٥٥٠	١٣ ١٥٩	٢١ ٦٧٠	١٦ ٠٣٩	٥٨ ٩٨١	١٥٤ ٣٩٩
إناث	٤٣ ٦٦١	١٢ ٧٧٣	٢١ ٥٣٦	٢٠ ١٢٠	٥٥ ٨٨٣	١٥٣ ٩٧٣
تلاميذ المرحلة الإعدادية	٥٤ ٩٩٦	١٢ ٥٤٤	٢٠ ٨٤٤	١٣ ٨٥٨	٣٦ ٠٠٥	١٣٨ ٢٤٧
ذكور	٢٨ ١٥٨	٥ ٨٤١	١٠ ٧٠٥	٥ ٨٢٩	١٨ ٦٩٣	٦٩ ٢٢٦
إناث	٢٦ ٨٣٨	٦ ٧٠٣	١٠ ١٣٩	٨ ٠٢٩	١٧ ٣١٢	٦٩ ٠٢١
تلاميذ المرحلة الثانوية	-	٦٤٩	-	-	-	٦٤٩
ذكور	-	٢٨١	-	-	-	٢٨١
إناث	-	٣٦٨	-	-	-	٣٦٨
مجموع المسجلين	١٤٣ ٢٠٧	٣٩ ١٢٥	٦٤ ٠٥٠	٥٠ ٠١٧	١٥٠ ٨٦٩	٤٤٧ ٢٦٨
ذكور	٧٢ ٧٠٨	١٩ ٢٨١	٣٢ ٣٧٥	٢١ ٨٦٨	٧٧ ٦٧٤	٢٢٣ ٩٠٦
إناث	٧٠ ٤٩٩	١٩ ٨٤٤	٣١ ٦٧٥	٢٨ ١٤٩	٧٣ ١٩٥	٢٢٣ ٣٦٢
النسبة المئوية للإناث	٤٩,٢	٥٠,٧	٤٩,٥	٥٦,٣	٤٨,٥	٤٩,٩
النسبة المئوية لمجموع التلاميذ على نطاق الوكالة في كل ميدان عمل	٣٢,٠	٨,٧	١٤,٣	١١,٢	٣٣,٧	١٠٠,٠
النسبة المئوية للزيادة في مجموع المسجلين عن السنة السابقة	(١,٧)	٣,٠	٠,١	٤,٤	٧,٢	٢,٥
المدارس الإدارية	١٩٨	٧٥	١٠٩	٩٩	١٦٨	٦٤٩
ابتدائية	٧٠	٣٨	٦٠	٣٠	١٢١	٣١٩
إعدادية	١٢٨	٣٥	٤٩	٦٩	٤٧	٣٢٨
ثانوية	-	٢	-	-	-	٢
نسبة المدارس الإدارية العامة بنظام الفترتين	٩٢,٩	٤٩,٣	٩٢,٧	٣٥,٤	٧٢,٦	٧٣,٨
نسبة المدارس الإدارية في أبنية مستأجرة	٢١,٧	٤١,٣	٩,٢	٢١,٢	٠,٠	١٦,٢
الأبنية المدرسية	١٠٦	٥٧	٦١	٨٦	١٠٨	٤١٨
الأبنية المدرسة المستأجرة	٢٤	٢٤	٨	٢١	-	٧٧
معدل التلاميذ في كل صف	٤١,٣	٣٩,٤	٤٤,٩	٣٧,٨	٤٩,٦	٤٣,٦

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع/ المعدل
النسبة المئوية للصفوف التي تضم ٤٨ تلميذا أو أكثر	٢٣,٢	١٩,٤	٣٧,٢	٦,١	٧٧,٨	٣٨,٨
المنح الجامعية المقدمة	٢٦٧	١٢٤	٢٥٤	١٥١	٢٥٩	١ ٠٥٥
النسبة المئوية للطالبات المستفيدات منها	٣٧,٥	٣٥,٥	٣٤,٥	٥٧,٠	٦٦,٠	٤٦,٣
المعلمون	٤ ٢٤٥	١ ٢٥١	١ ٧٠٦	١ ٦١٣	٣ ٨٨٩	١٢ ٧٠٤
المعلمون المتدربون في أثناء الخدمة[ب]	١٥٣	٨٦	٧٩	٨١	١٧٦	٥٧٥

(أ) لا يشمل هذا العدد حوالي ٢٩٠ ١٨٦ تلميذا لاجئا ملتحقا بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية والخاصة، و ٧٢٨ ٦٦ طالبا لاجئا ملتحقا بالمدارس الثانوية الحكومية والخاصة، ويشمل ٩٤٢ ٣٩ تلميذا غير لاجئ في مدارس الأونروا.

(ب) المشاركون في البرنامج العادي للتدريب أثناء الخدمة (باستثناء كلية علوم التربية) خلال السنة الدراسية ١٩٩٧-١٩٩٨.

الجدول ٥ - خدمات التدريب المهني والتقني وتدريب المعلمين

(العدد الفعلي للمسجلين خلال السنة الدراسية ١٩٩٧/١٩٩٨)

	الأردن				لبنان		الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية				قطاع غزة		المجموع		المجموع العام
	مركز تدريب عمان		مركز تدريب وادي السير		مركز سبلين للتدريب		مركز دمشق للتدريب المهني	مركز قلنديا للتدريب	مركز رام الله لتدريب النساء	مركز رام الله لتدريب الرجال		مركز غزة للتدريب				
	ذكور	إناث	ذكور	اناث	ذكور	إناث	ذكور	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
التدريب المهني والتقني																
التدريب المهني[أ]	-	٦٩	٥٣٨	-	٣٤٥	٤٠	٥٢٧	٤٦٤	٩٢	-	-	٦٦٢	-	٢ ٥٣٦	٢٠١	٢ ٧٣٧
التدريب التقني[ب]	٤٠	٣٢٦	١٧٠	٨٢	١٢٨	٨١	١٣٣	٤٨	٣٦٨	١١٧	-	٥٨	١١٤	٦٩٤	١ ١٢٩	١ ٨٢٣
المجموع	٤٠	٣٩٥	٧٠٨	٨٢	٤٧٣	١٢١	٦٦٠	٥١٢	٤٦٠	١١٧	-	٧٢٠	١١٤	٣ ٢٣٠	١ ٣٣٠	٤ ٥٦٠
تدريب المعلمين																
التدريب قبل الخدمة في كلية علوم التربية[د]	٥٥	٢٩٢	-	-	-	-	-	-	٣٠٦	١٥٨	-	-	-	٢١٣	٥٩٨	٨١١
التدريب أثناء الخدمة في كلية علوم التربية[د]	٤٣٢	٢١٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٣٢	٢١٢	٦٤٤
تدريبات أخرى قبل الخدمة[هـ]	-	-	-	-	١٥	٣٩	-	-	-	-	-	-	-	١٥	٣٩	٥٤
المجموع	٤٨٧	٥٠٤	-	-	١٥	٣٩	-	-	٣٠٦	١٥٨	-	-	-	٦٦٠	٨٤٩	١ ٥٠٩
المجموع الكلي	٥٢٧	٨٩٩	٧٠٨	٨٢	٤٨٨	١٦٠	٦٦٠	٥١٢	٧٦٦	٢٧٥	-	٧٢٠	١١٤	٣ ٨٩٠	٢ ١٧٩	٦ ٠٦٩

(أ) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الإعدادية للتدريب على مجموعة متنوعة من المهن تتعلق بالبناء والكهرباء والالكترونيات والميكانيكا وتحويل المعادن.

(ب) دورات مدتها سنتان بعد المرحلة الثانوية لاكتساب مجموعة من المهارات في الميدان التقني وميدان المساعدة الطبية والميدان التجاري.

(ج) دورة مدتها أربع سنوات بعد المرحلة الثانوية تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(د) دورة مدتها ثلاث سنوات لحاملي شهادة السلك الأول (سنتان من التدريب) تؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية أولى.

(هـ) دورة مدتها سنتان بعد التعليم الثانوي تفضي إلى دبلوم السلك الأول للتدريس (سنتان من التدريب).

الجدول ٦ - خدمات الرعاية الطبية

(١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
العناية بالمرضى الخارجيين						
الوحدات الصحية	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
المراكز الصحية	١٣	١٨	٢٣	٢٢	١٣	٨٩
النقاط الصحية	٤	٦	صفر	١٢	١	٢٣
مراكز صحة الأم والطفل	٦	١	صفر	صفر	٣	١٠
الخدمات المقدمة في الوحدات الصحية						
الرعاية الطبية للأسنان	٢٠	١٧	١٣	٢١	١٤	٨٥
تنظيم الأسرة	٢٣	٢٥	٢٣	٣٤	١٧	١٢٢
الرعاية الخاصة	١٧	٢٤	٢٣	٣٤	١٣	١١١
الخدمات المتخصصة	١٣	١٥	١٥	١٧	١٣	٧٣
المختبرات	٢١	١٥	١٩	٢٢	١٣	٩٠
عدد زيارات المرضى						
للعلاج الطبي[أ]	١ ٦٢١ ٠٤٨	٧٤٢ ٣٤٤	٧٨٩ ٣٠٤	٩٦٧ ٠٥٠	٢ ٤٨٩ ٧٨٩	٦ ٦٠٩ ٥٣٥
لعلاج الأسنان	١٥٥ ٩٨٢	٧٢ ١١٨	٦١ ٢٣٣	٥٦ ١٨٩	١٣٧ ٠٧٧	٤٨٢ ٥٩٩
العناية بالمرضى في المستشفيات[ب]						
عدد المرضى الذين أدخلوا إلى المستشفيات	٤ ٦٢٤	١١ ٩٠٦	٥ ٤٨٥	١٣ ١٨٤	٧ ٠٥٣	٤٢ ٢٥٢
عدد أيام الاستشفاء	١٩ ٧٥٢	٤١ ٩٨٥	١١ ٨١١	٤٥ ١٨١	١٩ ٥٣٦	١٣٨ ٢٦٥
العناية بصحة الأم والطفل						
حوامل مسجلات حديثا	١٩ ٥٢٥	٤ ٦٤٠	٧ ٦٤٥	١٠ ٨٦٢	٢٦ ٣٥١	٦٩ ٠٢٣
رضع دون السنة مسجلون حديثا	٢٦ ٥٦٠	٤ ٦٩٩	٨ ١٥٣	١١ ٠٦٦	٢٤ ٦١٤	٧٥ ٠٩٢
أطفال دون الثالثة تحت الإشراف الطبي	٧٢ ١٦٦	١٣ ١٠٢	١٩ ٨٩٧	٣١ ٧٤١	٦٤ ٦٩٩	٢٠١ ٦٠٥
متقبلون جدد لتنظيم الأسرة	٥ ٨٨٥	٢ ٣٢٠	٣ ٠٠٤	٣ ١٦٠	٧ ٠٧٢	٢١ ٤٤١

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
مجموع المتقبلين لتنظيم الأسرة[ج]	١٣ ٠٠٣	٦ ١٣٦	٧ ٢٨٧	٨ ٦٩٥	٢٢ ٩٩٤	٥٨ ١١٥
البرنامج الموسع للتحصين[د]						
اللقاح الثلاثي	٢٥ ٧١١	٤ ٦١٨	٧ ٧٧٠	١٠ ٩٠٨	٢٥ ٢٠٧	٧٤ ٢١٤
لقاح شلل الأطفال	٢٥ ٧٦٦	٤ ٥٢٩	٧ ٧٦٠	١٠ ٩٣٧	٢٥ ١٨٣	٧٤ ١٧٥
لقاح السل	٢٦ ٣١٣	٤ ٥٩٠	٦ ٨٥٢	١١ ٠٢٧	٢٤ ٥٠٢	٧٣ ٢٨٤
لقاح الحصبة	٢٥ ٦٩٤	٤ ٥١٤	٧ ٩٠١	١٠ ٦٧٤	٢٥ ١٢٦	٧٣ ٩٠٩
لقاح التهاب الكبد الوبائي باء	٢٦ ٠٩٨	٧ ٢٨٢	٧ ٨٨٦	١٠ ٣٦١	٢٩ ٤٨٦	٨١ ١١٣
الصحة المدرسية						
عدد التلاميذ الجدد المفحوصين	١٤ ٨٩٤	٥ ٦٣٠	٦ ٥٤٠	٦ ٧٨٣	٢٠ ٧٩٥	٥٤ ٦٤٢
عدد اللقاحات الداعمة	٣٥ ٠٦٤	٦ ٣٣٢	٢٥ ٢٤٨	٢٧ ٠٦١	٦٩ ٥٣٣	١٦٣ ٢٣٨

(أ) تشمل زيارات الاستشارات الطبية، والحقن والتضميد.

(ب) باستثناء مستشفى يضم ٤٣ سريرا، تديره الأونروا في مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، يتم تقديم خدمات المستشفيات عبر ترتيبات تعاقدية مع مستشفيات تابعة لمنظمات غير حكومية وأخرى خاصة، أو عبر التعويض الجزئي عن تكاليف العلاج.

(ج) العدد الإجمالي للباقون تحت الإشراف في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

(د) عدد الرضع الذين يتلقون السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات، بما في ذلك اللقاحات المقدمة للرضع من غير اللاجئين المسجلين، الذين يمكنهم الإفادة من خدمات عيادات الأونروا، وتلك المقدمة للرضع الذين أنهوا السلسلة الأولية الكاملة من اللقاحات بعد الموعد المقرر لها.

الجدول ٧ - مؤشرات مختارة على الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين، ١٩٩٧

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة
معدل الولادات الأولي	٣٣	٣٣	غير متاح	٣١	٤٦
معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[أ]	٢٢	٢٦	٢٠	غير متاح	٢٠
معدل وفيات الرضع بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[أ]	٣٢	٣٥	٢٩	٢٧	٣٣
معدل الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة من بين كل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء[أ]	٣٥	٣٧	٣٢	غير متاح	٣٦
متوسط عمر الزواج[ب]	١٩,٧	١٩,٦	٢٠,٠	١٩,١	١٨,٥
انتشار استعمال وسائل منع الحمل العصرية (النسبة المئوية)[ب]	٣٤,٧	٥٠,١	٤٦,٧	٣٣,٥	٢٣,٧
الفترات الفاصلة بين الولادات[ب]:					
نسبة الفترات التي تعادل ١٢ شهرا أو تقل عنها	٣,٣	٢,٧	٢,٨	٣,٣	٥,٥
نسبة الفترات التي تعادل ٢٤ شهرا أو تقل عنها	٤٣,٩	٣٤,٩	٣٧,٦	٤٧,٩	٥٣,٢
متوسط الفترات الفاصلة بين الولادات (الأشهر)	٣١,٠	٣٦,٧	٣٧,٣	٢٩,٤	٢٦,٦
(نسبة) الوضع في المستشفيات	٩٤,٤	٧٣,٩	٧١,٨	٨٨,٥	٧٣,٦
(نسبة) النساء الحوامل الملقحات ضد الكزاز	٩٧,٧	٩٨,٥	٨٩,٠	٩٢,٠	٩٦,٥
انتشار انخفاض الوزن لدى الولادة بين المواليد الباقين على قيد الحياة (النسبة المئوية)[ب]	٦,٧	٣,٥	٦,٨	٥,٠	٣,٦
انتشار داء مرض السكر بين اللاجئين المسجلين البالغين من العمر ٤٠ سنة فأكثر (النسبة المئوية)	٣,٥	٣,٣	٤,٠	٣,٢	٦,٤
انتشار ارتفاع ضغط الدم بين اللاجئين المسجلين البالغين من العمر ٤٠ سنة فأكثر (النسبة المئوية)	٢,٦	٣,٠	٥,٨	٢,٦	٦,١
ملاجئ المخيمات التي توجد بها مياه صالحة للاستعمال (النسبة المئوية)[د]	٩٨	٩٦	٨٥	١٠٠	١٠٠
ملاجئ المخيمات التي توجد بها مرافق الصرف الصحي (النسبة المئوية)[د]	٧٦	٥٧	٨٧	٦٦	٤٧

(أ) الأرقام المتعلقة بالضفة الغربية مستقاة من دراسة استقصائية أجراها في عام ١٩٩٥ المكتب المركزي الفلسطيني للاحصاءات.

(ب) أرقام عام ١٩٩٥.

(ج) قد تختلف هذه الأرقام عن تلك الواردة في تقارير السنوات السابقة، ويعود ذلك إلى اعتماد معايير أكثر دقة لتحديد نطاق التغطية حاسوبيا.

الجدول ٨ - الخدمات الاجتماعية

(١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

ميدان العمل	برنامج النساء		أنشطة الشباب		دعم الأشخاص المعوقين			تخفيف وطأة الفقر								
					إعادة التأهيل المجتمعي										التدريب على المهارات والوحدات الإنتاجية[ج]	
	المراكز	المشاركات	المراكز	المشاركون[ب]	المراكز/ البرامج	المشاركون[ب] أنشطة المراكز	أنشطة الاتصال	الإحالات	مشاريع قائمة على المنح		مشاريع قائمة على القروض		مخططات منح القروض المضمونة جماعيا[د]			
									العدد	دولار	العدد	دولار	المشاركون	دولار	العدد	المشاركون
الأردن	٢١	٤ ٧٠٠	-	-	٩	٧٧٢	٨٤٩	٢٠٠	٢٩	١٠٠ ٧٠٧	٢	١٩ ٧٧٤	٥٣	٨ ٤٦٠	٥	١٢٥
لبنان	٩	١ ٩٨٧	-	-	١	٣٨	٨٤٠	٥١	٢٣	٩٠ ٨٥١	(هـ)٧٧	٣١٤ ٣٥١	-	-	٥	٣٠
الجمهورية العربية السورية	١٥	٣ ٥٥٥	-	-	٥	٥٨٠	٥١٦	١	١	٢ ٦٠٠	٢٩	٦١ ٠٠٠	٩٠	١٤ ٠٠٠	١١	٣٠٠
الضفة الغربية	١٥	٤ ٢٦١	١٨	٦ ٩٥٧	١٠	٩٨٧	٧٤٣	٥٤٠	-	-	٥	٣٠ ٥٩٠	-	-	٣	٥٧
قطاع غزة	١٠	٣ ٢٠٠	٨	٥ ٤٢٠	٧	٦٥٣	٨٠٣	(و)٥٦٤	٥	٥٧ ٣٥٠	-	-	-	-	١	٥٠٠
المجموع	(د)٧٠	١٧ ٩٠٣	٢٦	١٢ ٢٧٧	٣٢	٣ ٠٣٠	٣ ٧٥١	١ ٣٥٦	٥٨	٢٥١ ٥٠٨	١١٨	٤٢٥ ٧١٥	١٤٣	٢٢ ٤٦٠	٢٥	١ ٠١٢

(أ) يشمل هذا العدد الأشخاص المعوقين الذين يحصلون على مساعدة من خلال الأنشطة المنزلية، ودمجهم في البرامج التعليمية النظامية وفي برامج خاصة للتدريب المهني، وإيجاد فرص العمل لهم، وإقامة مشاريع لإعالتهم ذاتيا، وتزويدهم بالأجهزة الصناعية وسواها من المعينات، ومنحهم مساعدة تقنية.

(ب) يغطي فترة الإبلاغ فحسب. الأرقام المبلغ عنها في السنوات السابقة تراكمية.

(ج) يشمل المقاولات التي تعمل مع المراكز المعنية ببرامج المرأة ومراكز إعادة التأهيل التابعة للمجتمعات المحلية، وفي الضفة الغربية، الأشخاص المتدربين على مهن ممن عينوا لدى أرباب عمل محليين.

(د) يشمل ٣٧ من القروض الصغيرة قيمتها ٨٥١ ٩٠ دولارا.

(هـ) يشمل ٢٣٤ شخصا يستفيدون من خدمات مركز النور لتأهيل المصابين بضعف البصر في غزة.

(و) أغلق مركزان يعنيان ببرامج المرأة في لبنان بسبب انعدام التمويل. وسيعاد فتحهما بمجرد إيجاد راع جديد؛ وفتح مركز واحد يعنى ببرامج المرأة في الضفة الغربية.

الجدول ٩ - برنامج إدرار الدخل

(١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

	الأردن[أ]	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية		قطاع غزة			المجموع
				برنامج المشاريع الصغيرة	برنامج منح الاعتمادات للمشاريع الصغيرة[ب]	برنامج مجموعة التضامن للإقراض	برنامج منح الاعتمادات للمشاريع الصغيرة	برنامج المشاريع الصغيرة	
عدد القروض الممنوحة	٢	٣٥	-	٧٩	٢٨٨	٣ ٢٩٦	٢ ٧٧٤	١٢٣	٦ ٥٩٧
قيمة القروض الممنوحة (بالدولار)	١٩ ٧٧٤	٢٧٣ ٥٠٠	-	١ ٠٥٢ ٣٣٢	٢٤٣ ٣٨٠	٢ ٧١٤ ٢٥٥	٣ ١٤١ ٢٣٠	١ ٤١٦ ٥٠٧	٨ ٨١٠ ٩٧٩
أساس رأس المال (بالدولار)[ج]	٤٩٤ ٢٠٨	٣٣٠ ٠٠٠	-	١ ٧١٤ ٤٦٠	[د]	٤ ٠٣٥ ١٦٥[هـ]		٧ ٩٣٧ ٩٣٢	١٤ ٥١١ ٧٦٥
المعدل العام للاسترداد[و]	٩٦	٩٩	-	٩٤	-	٩٨	٩٧	٩١	-

(أ) معلق مؤقتا ابتداء من آب/أغسطس ١٩٩٧ في انتظار إبرام اتفاق ميسر أكثر مع المصرف المحلي.

(ب) بوشر في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

(ج) في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

(د) رأس المال المقترض من برامج فرعية أخرى لبرنامج إدرار الدخل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(هـ) الاشتراك في أساس رأس المال.

(و) النسبة خلال فترة عمر البرنامج، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

الجدول ١٠ - النفقات الفعلية في عام ١٩٩٧، والميزانية العادية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩

(نقدا وعينا بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	النفقات الفعلية في عام ١٩٩٧	النفقات المدرجة في الميزانية في عام ١٩٩٨[أ]							النفقات المدرجة في الميزانية في عام ١٩٩٩[أ]
		الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع	
التعليم	١٥٣,١	٤٨,٦	١٩,٥	١٠,٩	٢٥,٧	٥٣,٤	٢,٢	١٦٠,٣	١٦٥,٠
الصحة	٤٣,٣	١١,٩	١٢,٠	٤,٦	١٣,٢	٢٠,٠	٠,٩	٦٢,٦	٦٣,٨
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	٢٨,٢	٧,٦	٧,٦	٤,٧	٦,٩	١٥,٢	٠,٦	٤٢,٦	٤٣,٦
الخدمات التشغيلية[ب]	٢٢,٩	٣,٢	٣,١	١,٨	٤,٠	٦,٢	٤,٤	٢٢,٧	٢٢,٨
الخدمات المشتركة[ج]	٢٢,٣	٢,٥	٣,١	١,٣	٤,٣	٤,٠	٢٧,٤	٤٢,٦	٤٥,٥
تكاليف أخرى	٠,٩	-	-	-	-	-	-	-	-
تعويضات نهاية الخدمة[د]	-	-	-	-	-	-	-	١٢,١	١٢,١
مجموع الصندوق العام	٢٧٠,٧	٧٣,٨	٤٥,٣	٢٣,٣	٥٤,١	٩٨,٨	٣٥,٥	٣٤٢,٩	٣٥٢,٨
الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة[هـ]	٢,١	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الميزانية العادية	٢٧٢,٨	٧٣,٨	٤٥,٣	٢٣,٣	٥٤,١	٩٨,٨	٣٥,٥	٣٤٢,٩	٣٥٢,٨

(أ) تستند هذه الأرقام الى ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥. ومن المتوقع أن تكون النفقات الفعلية أقل بسبب تدابير التقشف وخفض التكاليف، التي اتخذت لمواجهة نقص التمويل.

(ب) تشمل خدمات اللوازم والنقل والخدمات المعمارية والهندسية التي تدعم جميع برامج الوكالة.

(ج) تشمل الخدمات التنظيمية والإدارية التي تدعم جميع برامج الوكالة، فضلا عن الاحتياطيات المتنوعة التي يراد تخصيصها للبرامج خلال العامين اللذين تغطيهما الميزانية.

(د) أموال توضع جانبا لصرف تعويضات نهاية الخدمة للموظفين المحليين في حالة التصفية النهائية للوكالة.

(هـ) أوقفت رسميا الإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة، ابتداء من ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

الجدول ١١ - التبرعات النقدية والعينية المقدمة من الحكومات والجماعة الأوروبية

(١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ - ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)

(المبالغ الفعلية المحصلة بدولارات الولايات المتحدة)

المصدر	مجموع التبرعات في عام ١٩٩٦	تبرعات عام ١٩٩٧		
		الميزانية العادية[أ]	المشاريع[ب]	المجموع
استراليا	٢ ٢٥٣ ٢٥٠	٢ ٠٣٧ ٨٥٠	٦١٠ ٤٣١	٢ ٤٦٩ ٤٦٠
النمسا	٣٥٠ ٠٠٠	٥٤٧ ٥٠٠	-	٥٤٧ ٥٠٠
البحرين	-	٣٠ ٠٠٠	-	٣٠ ٠٠٠
بلجيكا	٤ ٢٨٧ ٢٦٦	١ ١٦٧ ٣٨٦	٢٧ ٧٦٦	١ ١٩٥ ١٥٢
كندا	٨ ٠٦١ ٦٨٣	٧ ٢٤٦ ٣٧٧	٣٦٢ ٣١٩	٧ ٦٠٨ ٦٩٦
شيلي	١٥ ٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠
الصين	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	-	٦٠ ٠٠٠
كولومبيا	٢ ٤٢٨	٢ ٥٠٠	-	٢ ٥٠٠
قبرص	٢ ٣١٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠
الجمهورية التشيكية	١٨ ٩٤٣	١٦ ٨٧٩	-	١٦ ٨٧٩
الدانمرك	١١ ٥١٤ ٣٦٨	٧ ٢٢٢ ٢٧٥	٦ ٣٨٥ ٠٩١	١٣ ٦٠٧ ٣٦٦
مصر	-	١٠ ٠٠٠	١٧٨ ٠٤٢	١٨٨ ٠٤٢
فنلندا	١ ٤٦٥ ٩٦٩	٢ ٥٠٣ ٨٥٠	-	٢ ٥٠٣ ٨٥٠
فرنسا	٢ ٧٢٠ ٧٦٣	٣ ٤٧٣ ٥٣٦	-	٣ ٤٧٣ ٥٣٦
ألمانيا	٩ ٤٤٧ ٨٦٤	٥ ٧٠٣ ٢٨٠	٢ ٧٥٤ ٤٣٤	٨ ٤٥٧ ٧١٤
اليونان	١٢٥ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠
الكرسي الرسولي	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠
أيسلندا	١٦ ٠٠٠	-	٤١٨ ٩٠٠	٤١٨ ٩٠٠
الهند	-	١٢ ٤٩٥	-	١٢ ٤٩٥
إندونيسيا	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠
إيران (جمهورية-الإسلامية)	٢٦ ٤٠٠	-	-	-
أيرلندا	١ ١٣٠ ٧١٣	٧٣٨ ٤٢٥	-	٧٣٨ ٤٢٥

المصدر	مجموع التبرعات في عام ١٩٩٦	تبرعات عام ١٩٩٧		
		الميزانية العادية[أ]	المشاريع[ب]	المجموع
إسرائيل	٢٨ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠	-	٢٨ ٠٠٠
إيطاليا	٥ ٧٩٨ ٦٠٨	٤ ٢١٠ ٩٢٦	٩٢٤ ٧٥٧	٥ ١٣٥ ٦٨٣
اليابان	٢٢ ٨١٥ ٦٠٥	٢١ ٢٠٠ ٠٠٠	٧ ٤٠٠ ٠٠٠	٢٨ ٦٠٠ ٠٠٠
الأردن	٩٣ ٢٨٧	٧٥ ٤٩٩	-	٧٥ ٤٩٩
الكويت	١ ٠٣٠ ٠٥٣	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	-	٤ ٥٠٠ ٠٠٠
لبنان	-	٦ ٢٤٠	-	٦ ٢٤٠
لكسمبرغ	٢٠٩ ٥٩٤	٧١٣ ٤٢٧	١٩٤ ٠٥٥	٩٠٧ ٤٨٢
ماليزيا	١٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	-	٢٠ ٠٠٠
ملديف	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠
مالطة	٣ ٠٠٠	٢ ٨٤٥	-	٢ ٨٤٥
المكسيك	٣ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٠
موناكو	٦ ٧٧٦	٤ ٤٠١	-	٤ ٤٠١
هولندا	١٣ ٨٥١ ١١٧	٥ ٤٨٧ ٥٠٠	٣ ٨٦٣ ٩٢٨	٩ ٣٥١ ٤٢٨
نيوزيلندا	١٣٢ ٧٦٣	١٣٩ ٢٨٠	١٤٥ ٦٢٥	٢٨٤ ٩٠٥
النرويج	١٧ ٨٢٧ ٠٦٢	١٢ ٠٢٩ ٧٨٥	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٠٢٩ ٧٨٥
باكستان	١٧ ٥٩٥	-	-	-
فلسطين	٤٠ ٩٠٠	٤٠ ٩٠٠	-	٤٠ ٩٠٠
الفلبين	٢ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠
البرتغال	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠
جمهورية كوريا	١٠٠ ٠٠٠	٩٩ ٩٨٨	-	٩٩ ٩٨٨
المملكة العربية السعودية	٤ ٦٣٣ ٧١٣	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٩٦ ٧٦٤	٧ ٥٩٦ ٧٦٤
السنغال	٢ ٤١٠	-	-	-
جنوب أفريقيا	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	-	٥ ٠٠٠
إسبانيا	٣ ١٨٤ ٤٢٩	٤ ١٢٢ ٢٢٢	-	٤ ١٢٢ ٢٢٢
سري لانكا	-	٤ ٠٥٣	-	٤ ٠٥٣

المصدر	مجموع التبرعات في عام ١٩٩٦	تبرعات عام ١٩٩٧		
		الميزانية العادية[أ]	المشاريع[ب]	المجموع
السويد	٢٣ ٣٩٠ ٤٠٠	١٧ ٥٠٤ ٥٠١	١ ٣١٥ ٧٨٩	١٨ ٨٢٠ ٢٩٠
سويسرا	٤ ٧٧٣ ٣٩٠	٧ ٦١٣ ١٤٢	-	٧ ٦١٣ ١٤٢
الجمهورية العربية السورية	١٨ ٥٤٩	٨٤ ٣٩٠	-	٨٤ ٣٩٠
تايلند	٣٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	-	٣٠ ٠٠٠
ترينيداد وتوباغو	٢ ٥٠٢	٢ ٣٩٣	-	٢ ٣٩٣
تونس	١٢ ٧٩٣	-	-	-
تركيا	٣٠٠ ٠٠٠	-	-	-
الإمارات العربية المتحدة	١ ٥٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	-	١ ٠٠٠ ٠٠٠
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١٢ ٩٠٧ ١٩٦	٩ ٥٨٣ ٦٦٨	١ ١٢٥ ٢٦٦	١٠ ٧٠٨ ٩٣٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٢ ٢٥٦ ٢٤٤	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٦٨٩ ٦٤٩	٨٤ ٦٨٩ ٦٤٩
فنزويلا	-	٥ ٨٠٩	-	٥ ٨٠٩
المجموع الجزئي	٢٤٦ ٥٥٤ ٩٤٣	١٩٧ ٤٩٠ ٣٢٢	٤١ ٨٦٣ ٩٩٥	٢٣٩ ٣٥٤ ٣١٧
الجماعة الأوروبية	٥٣ ٨٩٨ ٧٢٥	٥٤ ٢٤٩ ٣١٦	٣ ٣٢٠ ٩٢٩	٥٧ ٥٧٠ ٢٤٥
المجموع الكلي	٣٠٠ ٤٥٣ ٦٦٨	٢٥١ ٧٣٩ ٦٣٨	٤٥ ١٨٤ ٩٢٤	٢٩٦ ٩٢٤ ٥٦٢

(أ) تشمل الصندوق العام والإجراءات الاستثنائية في لبنان والأرض المحتلة.

(ب) تشمل برنامج إقرار السلام، ونداء لبنان ومشروع مستشفى غزة الأوروبي، ونقل مقر الوكالة إلى منطقة العمليات، وبرنامج المساعدة الموسع.

الجدول ١٢ - موظفو الوكالة[أ]

(في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المقر	المجموع
الموظفون الميدانيون حسب البرامج:							
التعليم	٤ ٨٩٦	١ ٥٢٣	٢ ٠٣٢	٢ ٠٣٠	٣ ٨٣٨	٥٣	١٤ ٣٧٢
الصحة	٨٣٠	٥٣٥	٤٤٤	٦٦٧	٩٨٩	٢٠	٣ ٤٨٥
الإغاثة والخدمات الاجتماعية	١٢٢	٩٦	٧٧	١٤٩	٣٢٣	١٩	٧٨٦
غير ذلك	٢٦٩	٣٤٧	٢٦٠	٤٢٩	٥٣٥	٣٦١	٢ ٢٠١
مجموع الموظفين الميدانيين	٦ ١١٧	٢ ٥٠١	٢ ٨١٣	٣ ٢٧٥	٥ ٦٨٥	٤٥٣	٢٠ ٨٤٤
مجموع الموظفين الدوليين	٦	٨	٩	١٥	١٢	٨٠	١٣٠
مجموع الموظفين	٦ ١٢٣	٢ ٥٠٩	٢ ٨٢٢	٣ ٢٩٠	٥ ٦٩٧	٥٣٣	٢٠ ٩٧٤

(أ) تمثل الأرقام الوظائف المدرجة في جدول الوظائف الثابتة بالوكالة، التي قد يصبح بعضها شاغرا في أي وقت؛ ولا تشمل الأشخاص الذي يعملون بعقود أو العاملين بأجر يومي أو في إطار المساعدة المؤقتة - بمن فيهم عدة مئات من المعلمين المتعاقدين.

الجدول ١٣ - الموظفون المعتقلون والمحتجزون

(١ تموز/يوليه ١٩٩٧ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)

	الأردن	لبنان	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
أطلق سراحهم دون تهمة أو محاكمة	١٢	-	٦	١٥(ب)	١٦(د)	٤٩
اتهموا وحوكموا و/أو حكم عليهم أو برئت ساحتهم	-	-	٣(ج)	-	-	٣
ما زالوا قيد الاحتجاز في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	١	-	٣	٤(ج)	١(هـ)	٩
المجموع	١٣	-	١٢	١٩	١٧	٦١

(أ) ثبتت براءتهم جميعا.

(ب) منهم ١١ موظفا تحتجزهم السلطات الإسرائيلية.

(ج) منهم ثلاثة موظفين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية.

(د) منهم موظف تحتجزه السلطات الإسرائيلية.

(هـ) اعتقلته السلطات الإسرائيلية.

المرفق الثاني

الوثائق ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار		تاريخ اعتماده	رقم القرار		تاريخ اعتماده
١٩٤	(د - ٣)	١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨	٢٤٥٢	(د - ٢٣) ألف الى جيم	١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨
٢١٢	(د - ٣)	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨	٢٥٣٥	(د - ٢٤) ألف الى جيم	١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩
٣٠٢	(د - ٤)	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩	٢٦٥٦	(د - ٢٥)	٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
٣٩٣	(د - ٥)	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠	٢٦٧٢	(د - ٢٥) ألف الى دال	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
٥١٣	(د - ٦)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢	٢٧٢٨	(د - ٢٥)	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠
٦١٤	(د - ٧)	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢	٢٧٩١	(د - ٢٦)	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
٧٢٠	(د - ٨)	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣	٢٧٩٢	ألف الى هاء (د - ٢٦)	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١
٨١٨	(د - ٩)	٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤	٢٩٦٣	ألف الى هاء (د - ٢٧)	١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
٩١٦	(د - ١٠)	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥	٢٩٦٤	(د - ٢٧)	١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
١٠١٨	(د - ١١)	٢٨ شباط/فبراير ١٩٥٧	٣٠٨٩	ألف الى هاء (د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢
١١٩١	(د - ١٢)	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧	٣٠٩٠	(د - ٢٨)	٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣
١٣١٥	(د - ١٣)	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨	٣٣٣٠	(د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤
١٤٥٦	(د - ١٤)	٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩	٣٣٣١	ألف الى دال (د - ٢٩)	١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤
١٦٠٤	(د - ١٥)	٢١ نيسان/أبريل ١٩٦١	٣٤١٩	ألف الى دال (د - ٣٠)	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥
١٧٢٥	(د - ١٦)	٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١	١٥/٣١	ألف الى هاء	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
١٨٥٦	(د - ١٧)	٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢	٩٠/٣٢	ألف الى واو	١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧
١٩١٢	(د - ١٨)	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣	١١٢/٣٣	ألف الى واو	١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨
٢٠٠٢	(د - ١٩)	١٠ شباط/فبراير ١٩٦٥	٥٢/٣٤	ألف الى واو	٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
٢٠٥٢	(د - ٢٠)	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥	١٣/٣٥	ألف الى واو	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
٢١٥٤	(د - ٢١)	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦	١٤٦/٣٦	ألف الى حاء	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١
٢٢٥٢	(د إ ط - ٥)	٤ تموز/يوليه ١٩٦٧	١٢٠/٣٧	ألف الى كاف	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢
٢٣٤١	(د - ٢٢) ألف وباء	١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧	٨٣/٣٨	ألف الى كاف	١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣

١ - قرارات الجمعية العامة

رقم القرار		تاريخ اعتماده	رقم القرار		تاريخ اعتماده
٩٩/٣٩	ألف الى كاف	١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤	٦٩/٤٧	ألف الى كاف	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
١٦٥/٤٠	ألف الى كاف	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥	٤٠/٤٨	ألف الى ياء	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
٦٩/٤١	ألف الى كاف	٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦	٢١/٤٩	باء	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٦٩/٤٢	ألف الى كاف	٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧	٣٥/٤٩	ألف الى زاي	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
٥٧/٤٣	ألف الى ياء	٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨	٢١/٤٩	سين	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥
٤٧/٤٤	ألف الى كاف	٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩	٢٨/٥٠	ألف الى زاي	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
٧٣/٤٥	ألف الى كاف	١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠	١٢٤/٥١	الى ١٣٠/٥١	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
٤٦/٤٦	ألف الى كاف	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	٥٧/٥٢	الى ٦٣/٥٢	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧

٢ - مقررات الجمعية العامة

رقم المقرر	تاريخ اعتماده
٤٦٢/٣٦	١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢
٤١٧/٤٨	١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣

٣ - تقارير المفوض العام للأونروا

١٩٩٥: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة ١ (A/50/13 و Add.1)

١٩٩٦: المرجع نفسه، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/51/13)

١٩٩٧: المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٣ والإضافة (A/52/13 و Add.1)

٤ - التقارير المالية والبيانات المالية المدققة (مرة كل سنتين)

١٩٩٦: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٥ جيم (A/51/5/Add.3)

٥ - تقارير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين

١٩٩٥: A/50/500

١٩٩٦: A/51/439

١٩٩٧: A/52/311

٦ - تقارير الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا

١٩٩٥: A/50/491

١٩٩٦: A/51/509

١٩٩٧: A/52/578

٧ - تقارير الأمين العام

١٩٩٥: تقريرا الأمين العام المقدمان عملا بقراري الجمعية العامة ٢١/٤٩ باء، المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ٢١/٤٩ سين، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وهما على التوالي:

A/49/885 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية).

A/50/763 (تمويل قوة الشرطة الفلسطينية).

تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٣٥/٤٩ جيم، دال، واو، وزاي، المؤرخة ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وهي على التوالي:

A/50/451 (السكان النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).

A/50/450 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).

A/50/428 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

A/50/531 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين).

١٩٩٦: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ٢٨/٥٠ جيم، دال، واو، وزاي، المؤرخة ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، وهي على التوالي:

A/51/369 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).

A/51/370 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).

A/51/371 (الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

A/51/476 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين).

١٩٩٧: تقارير الأمين العام المقدمة عملا بقرارات الجمعية العامة ١٢٦/٥١ و ١٢٧ و ١٢٩ و ١٣٠ المؤرخة ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وهي على التوالي:

A/52/423 (السكان النازحون نتيجة الأعمال القتالية التي نشبت في حزيران/ يونيه ١٩٦٧ وما بعدها).

A/52/415 (الهبات والمنح الدراسية المعروضة من الدول الأعضاء لتوفير التعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني، للاجئين الفلسطينيين).

A/52/372 (ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات المتأتية منها).

A/52/503 (جامعة "القدس" للاجئين الفلسطينيين).

٨ - مذكرات الأمين العام

١٩٩٦: A/51/495 (مذكرة الأمين العام والتقرير الخاص الملحق من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بشأن الأزمة المالية للوكالة).

- - - - -

231098 211098 98-24812